تحليل إجراءات تصدير واستيراد بعض المنتجات

تصدير منتجات الطماطم

ورقة العمل رقم 228

نوفمبر 2023

هذه الدراسة من إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية (ECES) لصالح الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في إطار مشروع تطوير التجارة وتنمية الصادرات في مصر USAID TRADE (عقد رقم 217798 - Trade FFP Subcontract-ECES BPA)؛ حيث تضمن فريق العمل البحثي في المركز المصري للدراسات الاقتصادية القائم على إعدادها كلا من د. راما سعيد، اقتصادي أول، وأحمد داود، اقتصادي، وذلك تحت إشراف دكتورة عبلة عبد اللطيف، المدير التنفيذي ومدير البحوث بالمركز. ويتقدم المركز بالشكر لباقي فريق العمل الذي شارك في إعداد هذه الدراسة، ولمجموعة رجال الأعمال الذين ساهموا بتوفير المعلومات اللازمة، كل في قطاعه.

© 2023 المركز المصري للدراسات الاقتصادية (ECES). جميع الحقوق محفوظة.

هذه الدراسة من إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية لصالح الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وجميع الآراء الواردة فيها لا تعكس بالضرورة رؤية/ وجهة نظر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أو الحكومة الأمريكية.

لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذه الدراسة أو حفظها في نظام لاسترجاع المعلومات أو نقلها بأي شكل أو بأي وسيلة سواء كانت ميكانيكية أو إلكترونية أو من خلال النسخ أو التسجيل أو غير ذلك دون إذن كتابي مسبق من كل من المركز المصري للدراسات الاقتصادية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية .

ملخص

تلعب الصادرات دورا مهما في زيادة الإنتاج المحلي، وتوفير النقد الأجنبي والتشغيل، وتحسين ميزان المدفوعات، ومن ثم فإن التصدير يشكل أحد أهم الدعائم اللازمة للنهوض بالاقتصاد المصري ووضعه على المسار الصحيح وفي المكانة التي يستحقها. في هذا الإطار، أعد المركز هذه الدراسة بهدف تحليل جميع الإجراءات الرسمية وغير الرسمية المتعلقة بتصدير مجموعة من المنتجات؛ حيث طبق في دراسته للمنظومة الحالية نموذج توثيق الأعمال التجارية (BPA Model) الصادر عن منظمة الأمم المتحدة لتيسير التجارة (UN/CEFACT)، مستخدما، لأول مرة في مصر، لغة نمذجة موحدة عالميا بما يسمح بمقارنة الوضع في مصر مع باقي دول العالم. وتحديدا، تختص هذه الدراسة بتحليل إجراءات تصدير منتجات الطماطم بالتركيز على منتجات رمز النظام المنسق HS Code 2002، بما في ذلك المستندات المطلوبة ذات الصلة، والمدة التي تستغرقها الإجراءات (رسميا وفعليا)، والأطراف المعنية؛ حيث يعتمد التحليل على مقابلات مع مختلف أصحاب المصلحة/ الأطراف المعنية بكل منتج، بالإضافة إلى مراجعة اللوائح والدراسات المختلفة ذات الصلة، ودراسة العديد من الخبرات الدولية من أجل مقارنة العمليات والإجراءات التجارية المتبعة في هذه الدول، مع تلك المتبعة في مصر، والاستفادة منها في تحسين الإجراءات ذات الصلة في مصر. وتتكون الدراسة من جزئين رئيسيين؛ حيث يستعرض الجزء الأول الوضع الحالي للإجراءات والعمليات التجارية المتعلقة بالمنتجات محل الدراسة، بينما يطرح الجزء الثاني بعض السيناريوهات المقترحة لتحسين الإجراءات، مع اقتراح حلول لها بناء على آراء الأطراف المعنية، وفي ضوء التجارب الدولية وتحليل الخبراء في المركز.

Abstract

Exports play a crucial role in boosting domestic production, foreign currency revenue, employment opportunities, and enhancing the balance of payments. Therefore, exports are a fundamental pillar for advancing the Egyptian economy and positioning it in the right direction. This study aims to comprehensively assess both the formal and informal procedures associated with the export process of a specific set of products. In this analysis, ECES has employed the Business Process Analysis (BPA) Model issued by the UN Centre for Trade Facilitation and Electronic Business (UN/CEFACT). Notably, this marks the first time in Egypt that a globally standardized modeling language has been used, enabling a comparative evaluation of Egypt's export processes on a global scale. Specifically, the study delves into the export process of tomatoes, focusing on products categorized under HS Code 2002. This analysis covers document requirements, the time required to complete various procedures, and the involved entities. To gather these insights, ECES conducted interviews with different stakeholders for each specific product and reviewed pertinent regulations and studies. International experiences were also studied to benchmark Egypt's trade process against global standards and extract valuable lessons for enhancing the Egyptian trade process. The study comprises two main parts. Part I examines the current state of the detailed trade process pertaining to the reviewed products, labeled as the "As Is" situation. Part II presents scenarios for improving this process, the "To Be" scenario, along with recommended corrective actions based on stakeholders' input, international best practices, and ECES' analysis.

تصدير منتجات الطماطم (رمز النظام المنسق 2002)

الجزء الأول: الوضع الحالي

مقدمة

تركز هذه الدراسة على تحليل إجراءات تصدير مُنتجات الطماطم باستخدام منهج تحليل إجراءات الأعمال التجارية؛ حيث تنقسم إلى جزئين: الجزء الأول، ويقوم بتحليل الوضع الحالي (الوضع كما هو) ويضم خمسة أقسام على النحو التالي: 1- وصف كلي لقطاع المنتجات الغذائية وتجهيز وحفظ الخضر والفاكهة بما في ذلك هيكل الصناعة والتحديات التي تواجهها؛ 2- سرد لإجراءات الإنتاج والتجارة في منتجات الطماطم (برمز النظام المنسق 2002)؛ 3- تحديد أوجه الشبه أو/ والاختلاف بين إجراءات تصدير المنتجات برمز النظام المنسق 2002، والمنتجات الأخرى في قطاع منتجات الطماطم والصناعات الغذائية؛ 4- توثيق مفصل لإجراءات تصدير المنتج محل الدراسة (رمز النظام المنسق 2002) و5- الخريطة الزمنية لإجراءات تصدير الطماطم. أما الجزء الثاني فيطرح سيناريوهات مقترحة لتحسين الإجراءات، ويتضمن المنهجية المستخدمة في إعدادها.

1- وصف القطاع: الصناعات الغذائية وقطاع تجهيز وحفظ الفواكه والخضروات

يبدأ وصف القطاع بإلقاء نظرة عامة على الصناعات الغذائية ككل ثم ينتقل إلى عرض معلومات محددة حول تجهيز وحفظ الفواكه والخضروات، بما في ذلك أحدث بيان متاح عن توزيع عدد المنشآت والتشغيل بالقطاع في جميع المحافظات، ومدلولات ذلك، بالإضافة إلى الأداء التجاري للقطاع وأهم التحديات التي تواجهه، لا سيما عقب جائحة كوفيد 19 والتطورات العالمية الأخيرة.

1-أ: توزيع المشروعات والتشغيل في القطاع بين جميع المحافظات المصرية

يتبين من الشكل 1-1 أن قطاع الصناعات الغذائية يتصدر الصناعات التحويلية من حيث عدد العاملين به من إجمالي الـ 24 صناعة الأخرى في عام 2019؛ حيث يستوعب 23.2% من إجمالي العمالة في الصناعة التحويلية، وهو ما يعكس ارتفاع القدرة التشغيلية لهذه الصناعة، كونها إحدى الصناعات التحويلية كثيفة العمالة. ويشكل العاملون الذكور في القطاع النسبة الأكبر (95%) كما في جميع الصناعات التحويلية الأخرى في مصر (الشكل 1-2).

الشكل 1-1: ترتيب الصناعات التحويلية وفقا لنصيبها من التشغيل، 2019

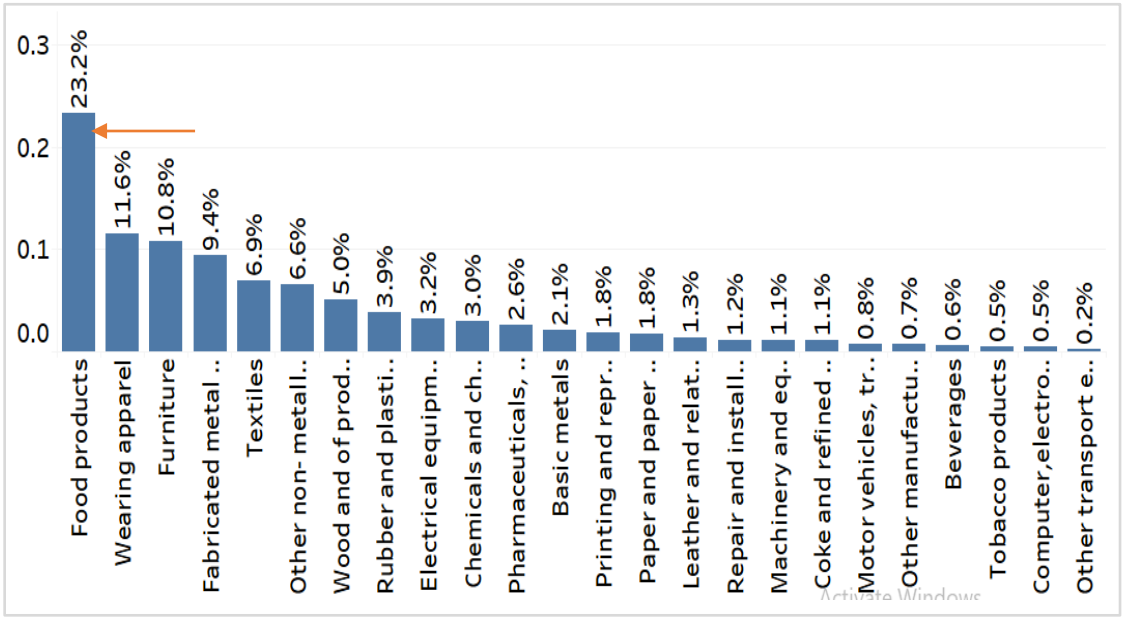

المصدر: تحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية لأحدث الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الصناعات التحويلية، 2019.

الشكل 1-2: توزيع التشغيل في الصناعات التحويلية وفقا للنوع (الإناث باللون الأزرق)

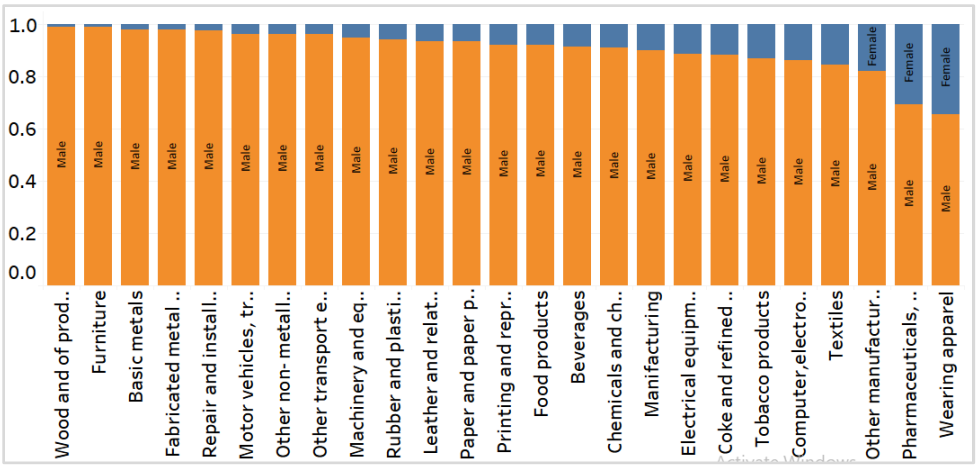

المصدر: تحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية لأحدث الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الصناعات التحويلية، 2019.

تستعرض الأشكال 1-3، 1-4، 1-5، و1-6 توزيع المنشآت العاملة والتشغيل في الصناعات الغذائية في جميع محافظات مصر، وذلك من حيث عدد المنشآت وعدد العمالة والنسبة المئوية لكل منهما؛ حيث يبلغ إجمالي عدد المنشآت في الـ 27 محافظة 68.617 منشأة ويبلغ إجمالي عدد العاملين بها 518.132 عامل. وتشير جميع الأشكال إلى تواجد شركات الصناعات الغذائية في كافة المحافظات بمستوى أو آخر، ولا تزيد نسبة المنشآت والعمالة في كل محافظة عن 10% من إجمالي المنشآت أو نحو 13% من إجمالي التشغيل، مما يشير إلى عدم تركز الصناعة في محافظة بعينها. ولكن تجدر الإشارة هنا إلى أن توزيع

التشغيل وإن كان يظهر نمطا مشابها لنمط توزيع المنشآت، إلا أنه يشير إلى انحياز واضح نحو المحافظات الحضرية؛ حيث تستحوذ محافظات القاهرة والجيزة والإسكندرية مجتمعة على 36.2% من إجمالي العمالة.

الشكل 1-3: إجمالي عدد منشآت الصناعات الغذائية بكل محافظة

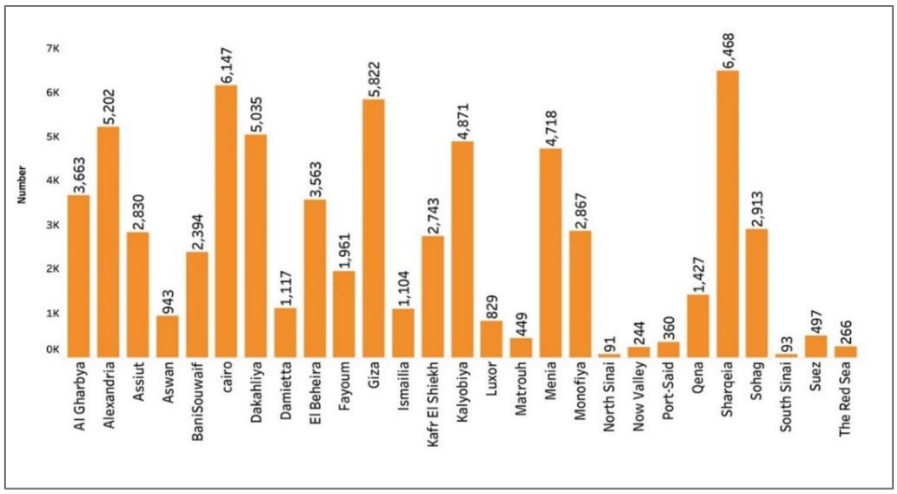

المصدر: تحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية لأحدث الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الصناعات التحويلية، 2019.

الشكل 1-4: التوزيع النسبي لمنشآت الصناعات الغذائية في كل محافظة

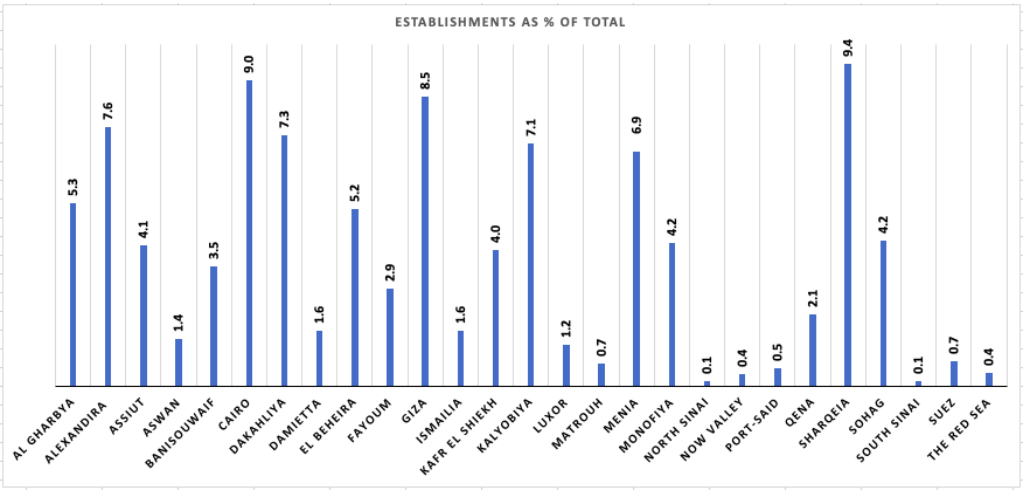

المصدر: تحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية لأحدث الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الصناعات التحويلية، 2019.

الشكل 1-5: إجمالي عدد العمالة في الصناعات الغذائية بكل محافظة

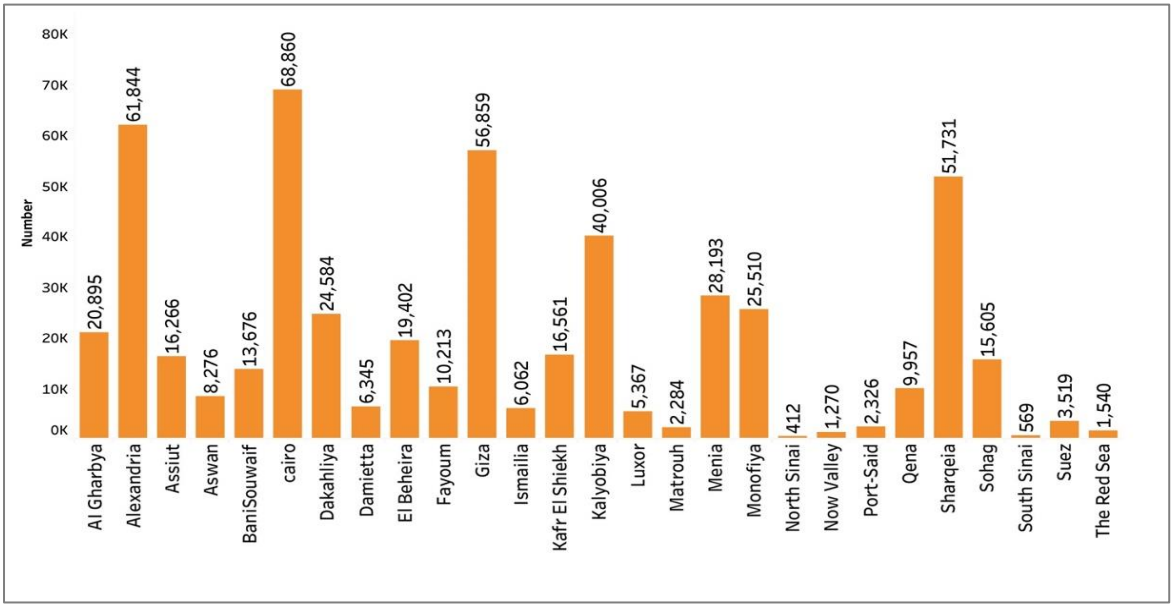

المصدر: تحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية لأحدث الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الصناعات التحويلية، 2019.

الشكل 1-6: التوزيع النسبي للعمالة في الصناعات الغذائية بكل محافظة

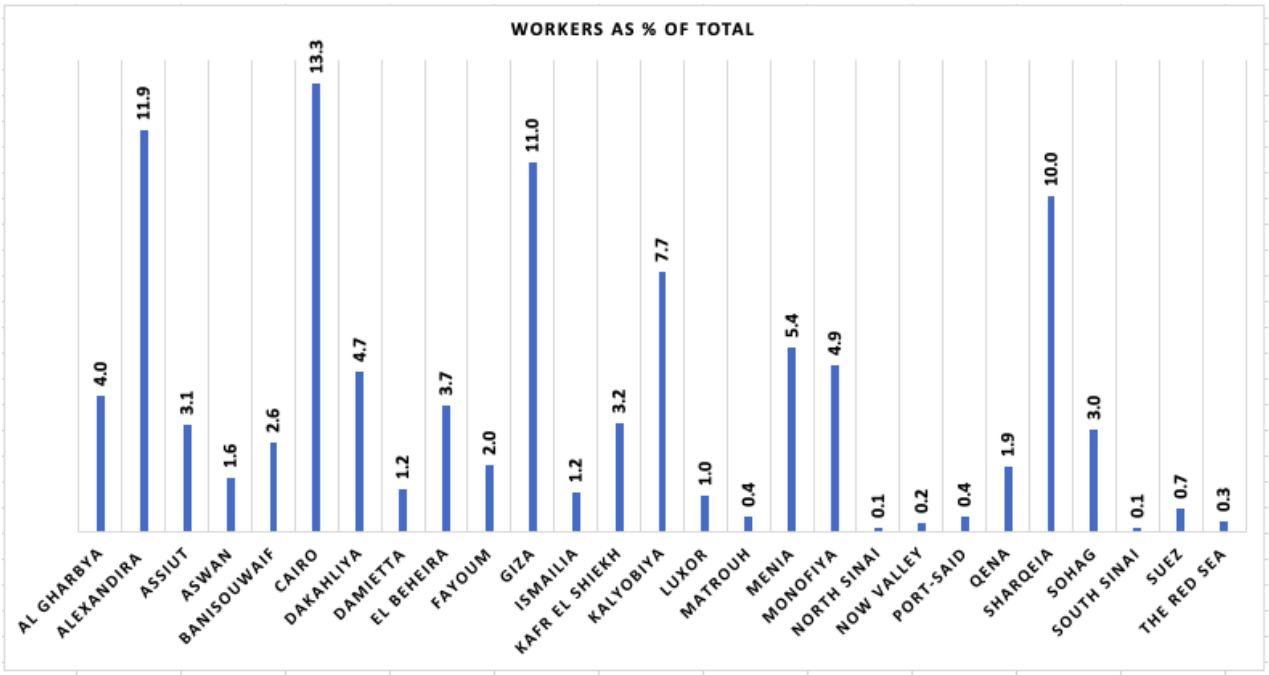

المصدر: تحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية لأحدث الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الصناعات التحويلية، 2019.

يقوم الجدول 1-1، والرسوم البيانية الدائرية التالية له بتقسيم المحافظات إلى 4 مجموعات وفقا لمستوى تركز المنشآت والعمالة بها؛ حيث تحوز المحافظات في المجموعة (أ) على 55.8% من إجمالي المنشآت وتستوعب 64% من إجمالي العمالة، وتضم

محافظات الشرقية (9.4%)، القاهرة (9.0%)، والجيزة (8.5%)، والإسكندرية (7.6%)، والدقهلية (7.3%)، والقليوبية (7.1%) والمنيا (6.9%)، وجميعها تقع في الدلتا ما عدا المنيا التي تقع في الصعيد وتستحوذ على أقل نسبة من عدد المنشآت مقارنة بباقي محافظات المجموعة (أ). وتقل نسبة تركز منشآت الصناعات الغذائية والعمالة في محافظات المجموعة (ب) إلى النصف تقريبا، وإن كانت لا تزال نسبة التركز في الدلتا في 4 محافظات من الست محافظات في هذه المجموعة.

وتقل نسبة التركز بدرجة أكبر في محافظات المجموعة (ج)؛ حيث تضم 14.3% من إجمالي المنشآت و11.5% من إجمالي العمالة وتقع غالبيتها في الصعيد: بني سويف (3.5%)، الفيوم (2.9%)، وقنا (2.1%)، وأسوان (1.4%) والأقصر (1.2%). وتستحوذ محافظات المجموعات (أ)، و(ب)، و(ج) مجتمعة على 97% من إجمالي المنشآت وإجمالي العمالة. أما المجموعة (د) فلا تزيد نسبة المنشآت بها عن 2.9% من إجمالي منشآت الصناعة، و2.2% من إجمالي العمالة، وتضم المحافظات الحدودية ومحافظات البحر الأحمر والسويس وبورسعيد.

ويشير محدودية تواجد منشآت الصناعات الغذائية في محافظات المجموعتين (ج) و(د) إلى إمكان استيعاب هذه المحافظات لمنشآت جديدة. ويواكب ذلك انتشار الفقر في هذه المحافظات مع ارتفاع نسبة الأسر التي تعولها نساء.

الجدول 1-1: توزيع المنشآت والعمالة في الصناعات الغذائية في كل مجموعة من المحافظات

مجموعة المحافظات	% المنشآت	% العمالة
أ- الشرقية، القاهرة، الجيزة، الإسكندرية، الدقهلية، القليوبية، المنيا	55.8	64
ب: الغربية، البحيرة، المنوفية، سوهاج، أسيوط، كفر الشيخ	27	21.9
ج: بني سويف، الفيوم، قنا، الإسماعيلية، دمياط، أسوان، الأقصر	14.3	11.5
د: البحر الأحمر، السويس، جنوب سيناء، مطروح، شمال سيناء، الوادي الجديد، بور سعيد	2.9	2.2

المصدر: تحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية لأحدث الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الصناعات التحويلية، 2019

الشكل 1-7: توزيع إجمالي المنشآت في الصناعات الغذائية بين مجموعات المحافظات

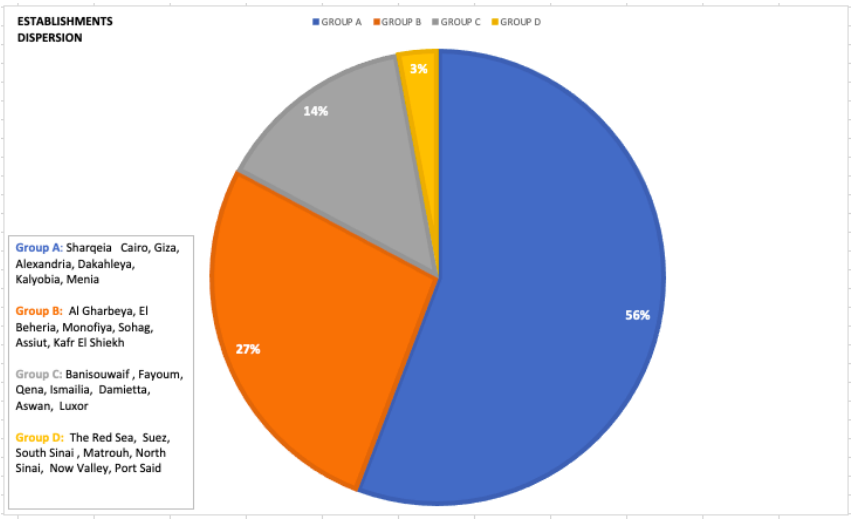

المصدر: تحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية لأحدث الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الصناعات التحويلية، 2019.

الشكل 1-8: توزيع إجمالي العمالة في الصناعات الغذائية بين مجموعات المحافظات

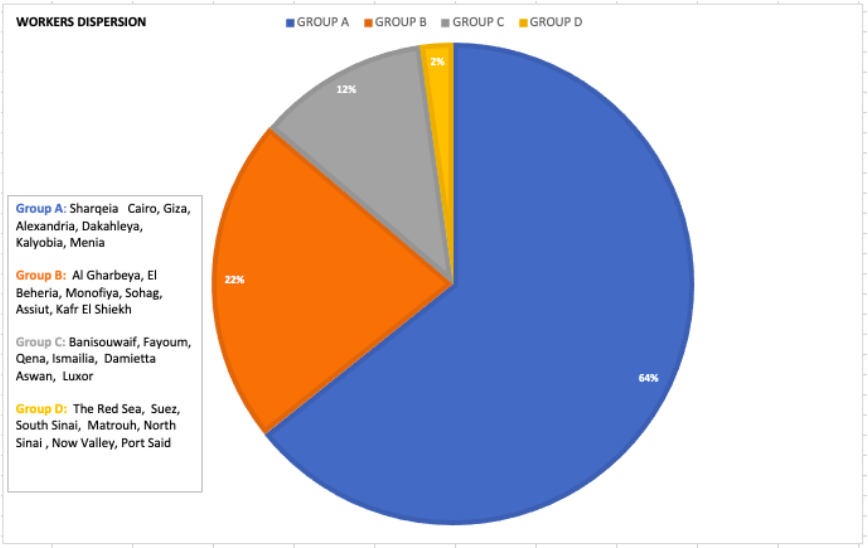

المصدر: تحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية لأحدث الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الصناعات التحويلية، 2019.

توزيع المنشآت ووفقاً للحجم مقاسا بعدد العمالة[1]

يعرض الشكل 1-9 توزيع منشآت القطاع وفقا للحجم، بينما يستعرض الشكل 1-10 التوزيع النسبي لها. ويتضح من الشكلين هيمنة المنشآت متناهية الصغر على الصناعات الغذائية؛ حيث تشكل 88.5% من إجمالي المنشآت في القطاع، أما نسبة المنشآت الصغيرة فلا تتجاوز 10.5%، في حين تمثل المنشآت المتوسطة والكبيرة نسبة ضئيلة من إجمالي المنشآت (0.7% و0.2%) على التوالي. ويشير توزيع المنشآت وفقا للحجم إلى أمرين: 1- لا يزال بالإمكان خلق فرص عمل سهلة نسبيا في المناطق الفقيرة لأن المنشآت كثيفة العمالة وتتطلب استثمارات منخفضة؛ 2- في نفس الوقت هناك إمكانية للتوسع في المنشآت المتوسطة والكبيرة والتي يزيد عدد العاملين بها عن 100 عامل. وبالرغم من أن العمليات الإنتاجية لهذه المنشآت كثيفة رأس المال بدرجة أكبر إلا أنها في نفس الوقت لديها إمكانية زيادة العمالة الماهرة وإنشاء تجمعات عنقودية للمشروعات الصغيرة التي تنشأ حول المنشآت الكبيرة.

[1] في هذه الدراسة، يقدر حجم المنشأة وفقا لعدد العمالة كما يلي: المنشآت متناهية الصغر (1-5 عاملا)، المنشآت الصغيرة (أكثر من 5 عاملين وأقل من 50 عاملا)؛ المنشآت المتوسطة (من 50 إلى 500 عامل)، المنشآت الكبيرة (500 عامل فما فوق).

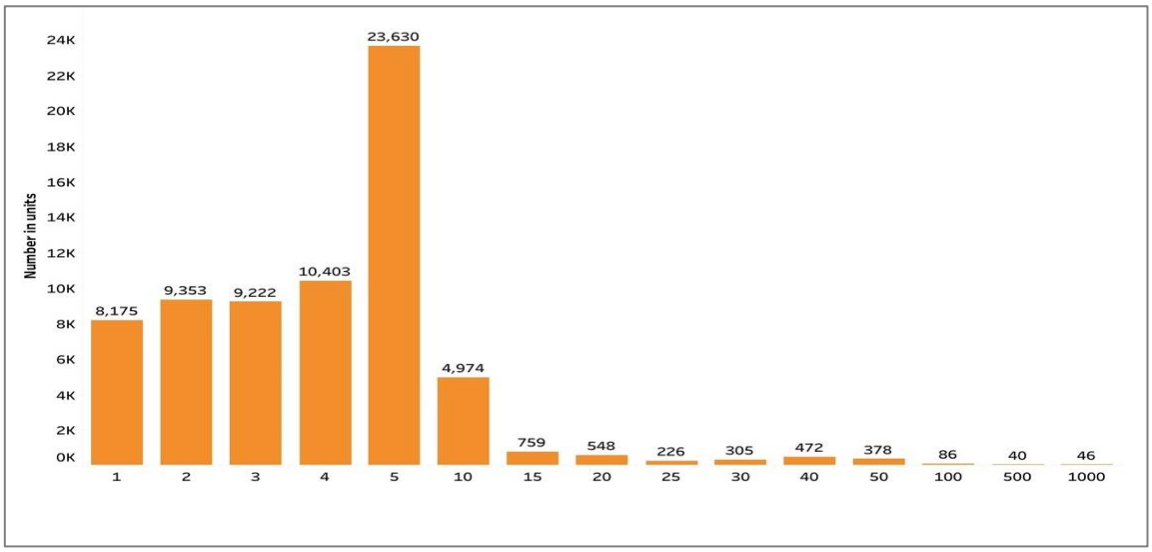

الشكل 1-9: توزيع عدد المنشآت في القطاع وفقا لحجمها (مقاسا بعدد العمالة)

المصدر: تحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية لأحدث الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الصناعات التحويلية، 2019.

الشكل 1-10: التوزيع النسبي لمنشآت القطاع وفقا للحجم (مقاسا بعدد العمالة)

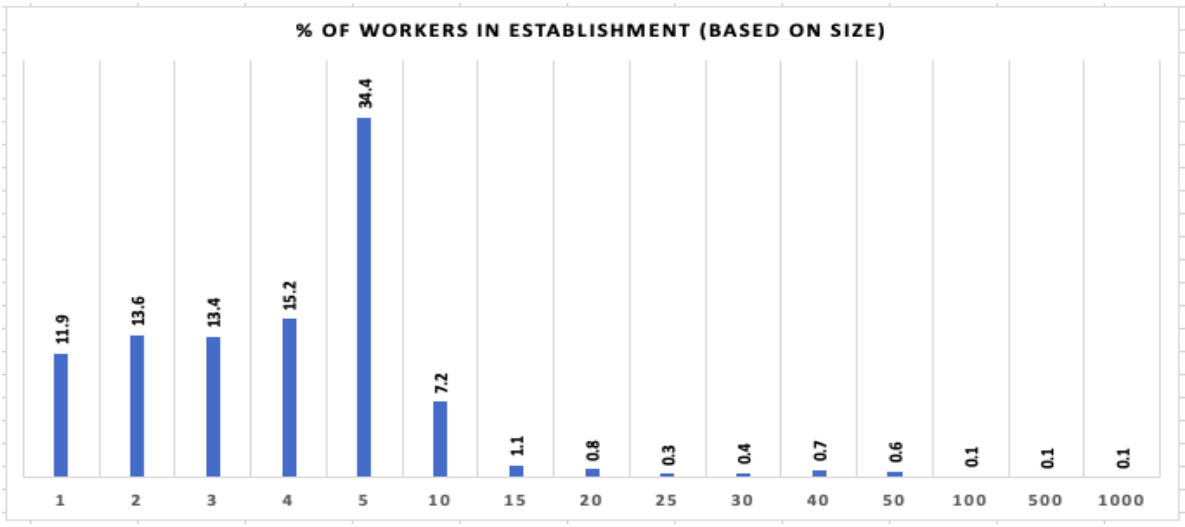

المصدر: تحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية لأحدث الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الصناعات التحويلية، 2019.

1-ب: توزيع المنشآت العاملة والتشغيل في قطاع تجهيز وحفظ الخضر والفاكهة في جميع المحافظات المصرية

تعرض الأشكال 1-11، 1-12، 1-13، و1-14 توزيع المنشآت والتشغيل في قطاع تصنيع وحفظ الخضر والفاكهة في جميع المحافظات المصرية من حيث العدد والنسبة المئوية. حيث يبلغ إجمالي عدد المنشآت في الـ 27 محافظة 1395 منشأة بإجمالي 73618 عامل. ويوضح الشكلان 1-11 و1-12 تواجد صناعة تجهيز وحفظ الخضر والفاكهة في جميع المحافظات بمستوى أو

آخر بحيث لا تستحوذ أي محافظة بشكل منفرد على ما يزيد عن 11% من إجمالي المنشآت أو 25% تقريبا من إجمالي التشغيل. إلا أنه تجدر الإشارة هنا إلى عدم تناسب توزيع العمالة مع توزيع المنشآت، حيث يتركز التشغيل بوضوح في 4 محافظات هي القاهرة والإسكندرية والشرقية والمنوفية تستوعب 71% من إجمالي التشغيل، بينما تتركز المنشآت في محافظات الجيزة والقليوبية والغربية والشرقية والتي تضم 37.7% من إجمالي المنشآت.

الشكل 1-11: التوزيع النسبي للمنشآت في قطاع تجهيز وحفظ الخضر والفاكهة في كل محافظة (%)

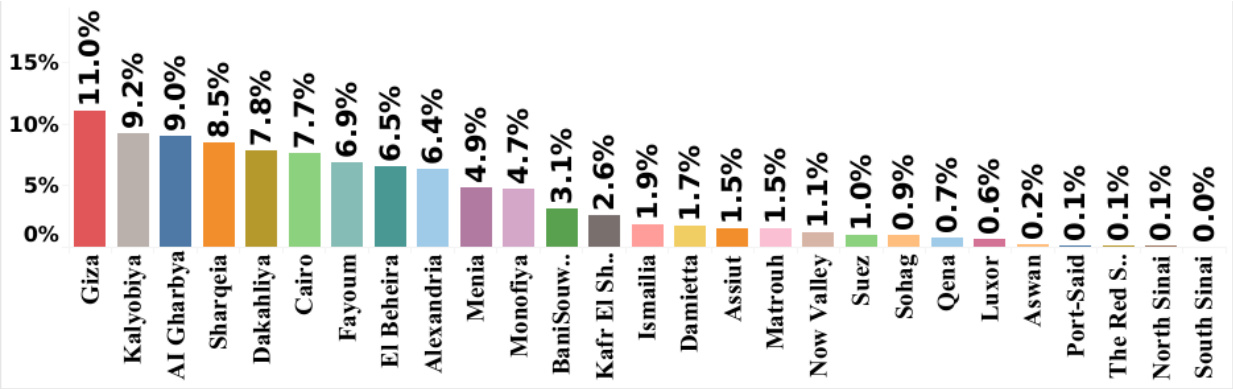

المصدر: تحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية لأحدث الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الصناعات التحويلية، 2019.

الشكل 1-12: إجمالي عدد المنشآت في قطاع تجهيز وحفظ الخضر والفاكهة في كل محافظة

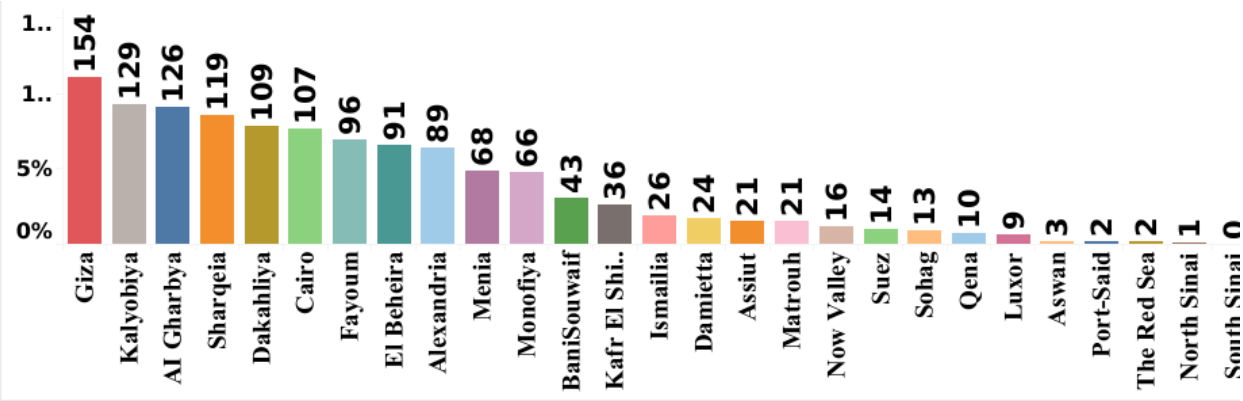

المصدر: تحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية لأحدث الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الصناعات التحويلية، 2019.

الشكل 1-13: التوزيع النسبي للعمالة في قطاع تجهيز وحفظ الخضر والفاكهة في كل محافظة، (%)

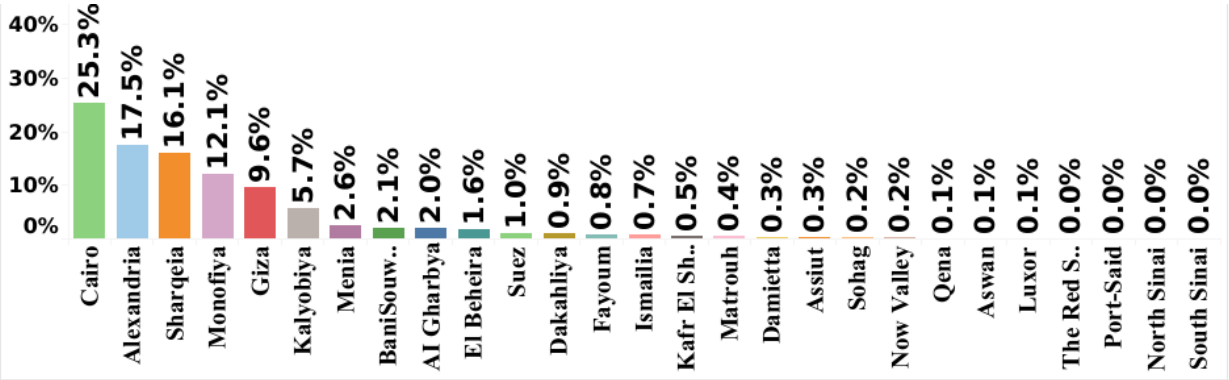

المصدر: تحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية لأحدث الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الصناعات التحويلية، 2019.

الشكل 1-14: إجمالي عدد العاملين في قطاع تجهيز وحفظ الخضر والفاكهة في كل محافظة

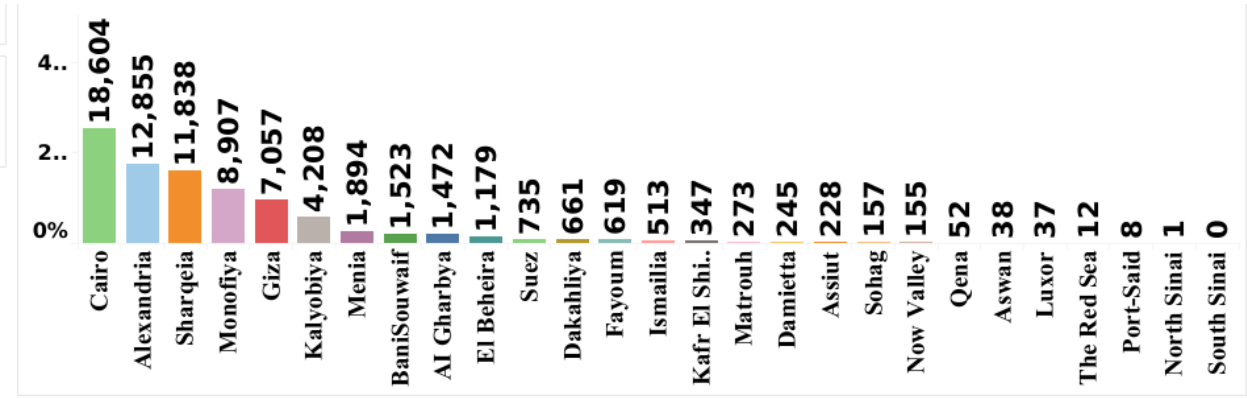

المصدر: تحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية لأحدث الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الصناعات التحويلية، 2019.

يقوم الجدول 1-2، والرسوم البيانية الدائرية التالية له بتقسيم المحافظات إلى 4 مجموعات وفقا لمستوى تركز المنشآت والعمالة بها؛ حيث تضم المحافظات في المجموعة (أ) 53% من إجمالي المنشآت وتستوعب 64% من إجمالي العمالة. وتضم هذه المجموعة محافظات الشرقية والقاهرة والجيزة والدقهلية والقليوبية والغربية. أما محافظات المجموعة (ب) فتقل بها نسبة تركز المنشآت إلى 30% والتشغيل إلى 31%. كما يقل مستوى تركيز المنشآت بصورة أكبر في محافظات المجموعة (ج) والتي تضم 9% فقط من إجمالي المنشآت وتستوعب 3% فقط من إجمالي العمالة. وتستحوذ المحافظات في المجموعات أ وب وج مجتمعة على 92% من إجمالي المنشآت و98% من إجمالي العمالة. أما المجموعة (د) فتضم 8% من إجمالي المنشآت و2% من إجمالي العمالة وتشمل كافة المحافظات الحدودية بالإضافة إلى محافظات البحر الأحمر والسويس وبورسعيد و4 محافظات من الصعيد. ويشير محدودية تواجد الصناعات الغذائية في محافظات المجموعة د إلى إمكان ظهور منشآت جديدة في هذه المحافظات.

الجدول 1-2: توزيع المنشآت والعمالة في قطاع تجهيز الخضر والفاكهة في كل مجموعة من المحافظات

مجموعة المحافظات	% المنشآت	% العمالة
أ- الشرقية، القاهرة، الجيزة، الدقهلية، القليوبية، الغربية	53	64
ب: البحيرة، الفيوم، الإسكندرية، المنيا، المنوفية	30	31
ج: بني سويف، كفر الشيخ، الإسماعيلية، دمياط	9	3
د: البحر الأحمر، السويس، جنوب سيناء، مطروح، شمال سيناء، الوادي الجديد، بور سعيد، سوهاج، قنا، أسوان، الأقصر، أسيوط	8	22

المصدر: تحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية لأحدث الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الصناعات التحويلية، 2019.

الشكل 1-15: توزيع المنشآت في قطاع تجهيز وحفظ الخضر والفاكهة بين المحافظات

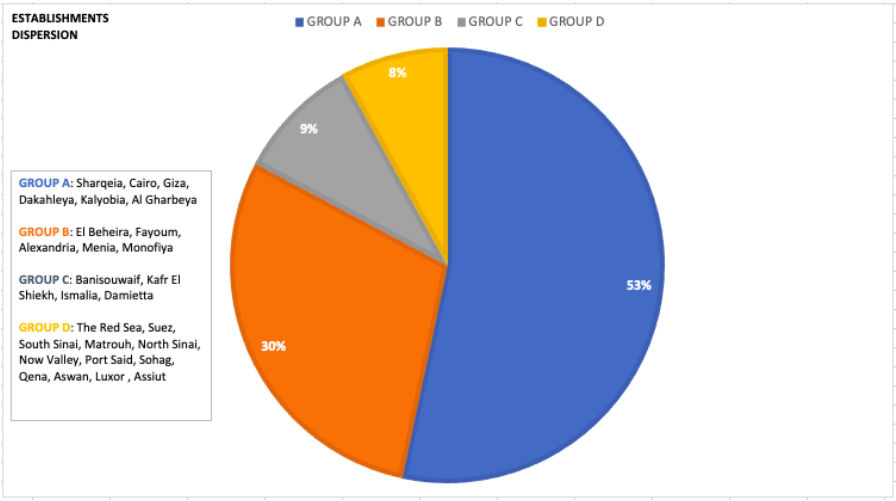

المصدر: تحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية لأحدث الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الصناعات التحويلية، 2019.

الشكل 1-16: توزيع العمالة في قطاع تجهيز الخضر والفاكهة بين المحافظات

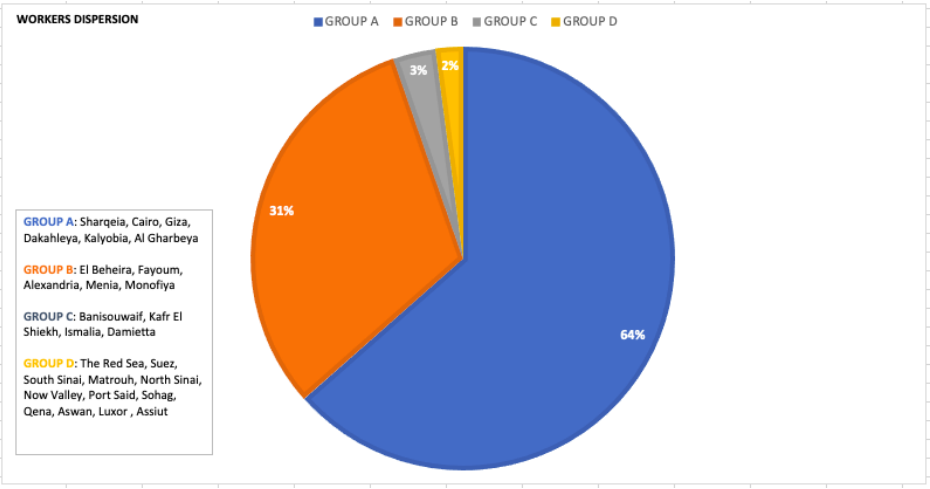

المصدر: تحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية لأحدث الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الصناعات التحويلية، 2019.

1-ج: الأداء التجاري لقطاع الصناعات الغذائية[2] بالتركيز على منتجات الطماطم

وفقا للجدول 1-3 سجلت الواردات المصرية من المنتجات الغذائية 3.4 مليار دولار في عام 2021، وتتمثل أهم الدول التي تستورد منها مصر في: إندونيسيا، الولايات المتحدة، ماليزيا، البرازيل، تايلاند، نيوزيلاندا، هولندا، الاتحاد الروسي، فرنسا، وإيرلندا. في حين بلغت قيمة الصادرات المصرية من المنتجات الغذائية 2.5 مليار دولار في ذات العام، وتأتي الدول العربية في مقدمة الدول المستقبلة للصادرات المصرية؛ حيث تتمثل أعلى 10 وجهات تصديرية في: السعودية، الأردن، المغرب، ليبيا، السودان، فلسطين، سوريا، الإمارات، الجزائر، واليمن؛ حيث تستقبل هذه الدول مجتمعو 49% من إجمالي الصادرات المصرية من المنتجات الغذائية.

الجدول 1-3: الأداء التجاري لقطاع الصناعات الغذائية في عام 2021

قيمة الواردات في 2021 (ألف دولار)	% من إجمالي واردات مصر في 2021	% من إجمالي الواردات الصناعية المصرية في 2021	قيمة الصادرات في 2021 (ألف دولار)	% من إجمالي صادرات مصر في 2021	% من إجمالي الصادرات الصناعية المصرية في 2021
3,358,466	4.6%	6.2%	2,543,880	6.3%	9.8%

المصدر: محسوب بناء على بيانات trade map، 2021.

بالنسبة للمنتج محل الدراسة (رمز النظام المنسق 2002)، فيتبين من الجدول 1-4 الذي يوضح الأداء التجاري لكافة المنتجات في فئة رمز النظام المنسق 20، أن قيمة الصادرات المصرية من المنتجات برمز النظام المنسق 2002 بلغت 37.4 مليون دولار وهو ما يمثل 8.52% من إجمالي الصادرات في فئة رمز النظام المنسق 20 و1.5% من إجمالي صادرات الصناعات الغذائية.

الجدول 1-4: الأداء التجاري لمنتجات الصناعات الغذائية برمز النظام المنسق 20 ومركز منتجات رمز النظام المنسق 2002 (عام 2021)

الرمز	المنتج	قيمة الواردات في 2021 (ألف دولار)	% من إجمالي الواردات من المنتجات برمز النظام المنسق (20)	قيمة الصادرات في 2021 (ألف دولار)	% من إجمالي الصادرات من المنتجات برمز النظام المنسق (20)	الميزان التجاري في 2021 (ألف دولار)	% من إجمالي صادرات الصناعات الغذائية
'2001	Vegetables, fruit, nuts and other edible parts of plants, prepared or	1,141	1.39	63,232	14.41	62,091	2.5

[2] رمز النظام المنسق وعلامات المنتج.

الرمز	المنتج	قيمة الواردات في 2021 (ألف دولار)	% من إجمالي الواردات من المنتجات برمز النظام المنسق (20)	قيمة الصادرات في 2021 (ألف دولار)	% من إجمالي الصادرات من المنتجات برمز النظام المنسق (20)	الميزان التجاري في 2021 (ألف دولار)	% من إجمالي صادرات الصناعات الغذائية
	preserved by vinegar						
'2002	Tomatoes, prepared or preserved otherwise than by vinegar or acetic acid	3,958	4.82	37,399	8.52	33,441	1.5
'2003	Mushrooms and truffles, prepared or preserved otherwise than by vinegar or acetic acid	3,980	4.85	290	0.07	-3,690	0.01
'2004	Vegetables prepared or preserved otherwise than by vinegar or acetic acid, frozen (excluding . . .	2,758	3.36	59,265	13.50	56,507	2.3
'2005	Other vegetables prepared or preserved otherwise than by vinegar or acetic acid, not frozen . . .	4,957	6.04	129,771	29.56	124,814	5
'2006	"Vegetables, fruit, nuts, fruit-peel and other edible parts of plants, preserved by sugar ""drained, . . .	560	0.68	3,615	0.82	3,055	0.1
'2007	Jams, fruit jellies, marmalades, fruit or nut purée and fruit or nut pastes, obtained by cooking, . . .	16,641	20.28	26,632	6.07	9,991	1
'2008	Fruits, nuts and other						1

الرمز	المنتج	قيمة الواردات في 2021 (ألف دولار)	% من إجمالي الواردات من المنتجات برمز النظام المنسق (20)	قيمة الصادرات في 2021 (ألف دولار)	% من إجمالي الصادرات من المنتجات برمز النظام المنسق (20)	الميزان التجاري في 2021 (ألف دولار)	% من إجمالي صادرات الصناعات الغذائية
	edible parts of plants, prepared or preserved, whether or not containing . . .	24,360	29.68	25,657	5.85	1,297	
'2009	Fruit juices, incl. grape must, and vegetable juices, unfermented, not containing added spirit, . . .	23,715	28.90	93,083	21.21	69,368	3.7
إجمالي رمز النظام المنسق 20		82,070		438,944		356,874	17.11

المصدر: محسوب بناء على بيانات trade map، 2022.

تحوز أول 10 دول مستوردة على 69%[3] من إجمالي الصادرات المصرية من المنتجات في رمز النظام المنسق 2002، وهي: بولندا، إيطاليا، رومانيا، اسبانيا، الأردن، البرتغال، ساحل العاج، السودان، الإمارات، وإسرائيل.

1-د: الأداء التجاري لمنتجات الطماطم أثناء وبعد جائحة كوفيد 19

وفقا للدراسات التي أجراها المركز المصري للدراسات الاقتصادية، تقع الصناعات الغذائية على قائمة الصناعات التي استفادت من الأزمة، وهي مجموعة الصناعات التي شهدت طلبا كبيرا خلال فترة الجائحة على الأقل في المرحلة الأولى. ورغم الاضطرابات التي لحقت بالتجارة العالمية خلال فترة الجائحة، إلا أن مصر استطاعت زيادة صادراتها خلال عامي 2019 و2020، فكما يتبين من الشكل 1-17، زادت صادرات صلصة الطماطم خلال فترة الجائحة محققة ارتفاع حقيقي في 2021.

[3] لا تشمل الواردات من الدول غير المدرجة في مكان آخر.

الشكل 1-17: الصادرات من المنتج 2002: الطماطم، مجهزة أو محفوظة بغير الخل وحمض الأسيتيك

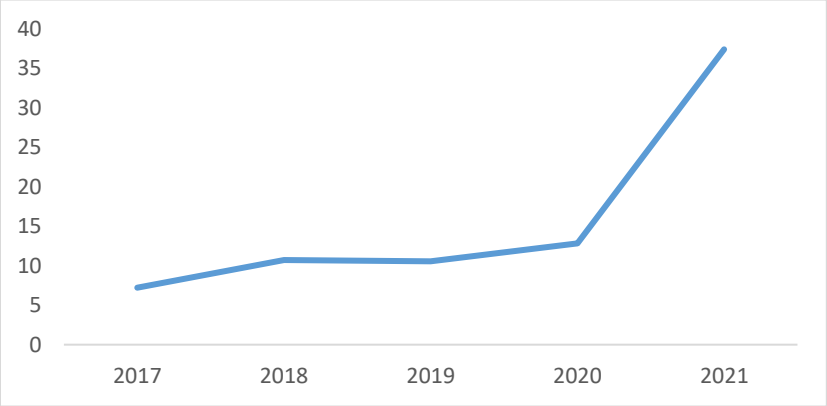

المصدر: بيانات trade map، 2022.

2- سرد إجراءات الإنتاج والتجارة في المنتجات برمز النظام المنسق 2002

بوجه عام، تعتمد الخضر والفاكهة المصنعة بشكل كبير على مواد خام محلية، وتشكل المواد الخام المستوردة 13% فقط من إجمالي الخامات الأساسية المستخدمة في الإنتاج، وهو ما ينطبق أيضا على منتجات الطماطم.

يتم إنتاج المواد الخام الأساسية (الطماطم) محليا، حيث يتم توجيه 6% فقط من إجمالي الإنتاج للتصنيع وباقي الإنتاج للاستهلاك المحلي أو للتصدير طازج. وهناك فرصة لزيادة وفرة الطماطم الموجهة للتصنيع بدون التأثير على الاستهلاك المحلي وذلك من خلال خفض الهدر من محصول الطماطم والمقدر بنحو 35.7%، وتشمل المنتجات الوسيطة الأخرى المستخدمة في صناعة تجهيز الخضر والفاكهة مواد التعبئة وورق التغليف. ورغم أن هناك العديد من الملاحظات الأفقية التي تنطبق على منتجات الطماطم شأنها شأن باقي المنتجات التصديرية (الملحق أ)، إلا أن هناك ملاحظات محددة تتعلق بإجراءات الإنتاج والتجارة في منتجات الطماطم برمز النظام المنسق 2002 على النحو الآتي:

الملاحظة رقم 1:

يختلف تصدير المنتجات الغذائية عن أي فئة أخرى لأهمية عنصر السلامة الغذائية. وهناك جهتان في مصر لضمان سلامة الغذاء هما: الهيئة القومية لسلامة الغذاء، ووزارة الصحة. وتشترط هيئة سلامة الغذاء أن يكون المصنع مدرجا في القائمة البيضاء، وهي القائمة التي تستوفي المصانع المدرجة فيها عددا من المواصفات الفنية المعيارية التي تحددها الهيئة. وبمجرد إدراج المصنع في القائمة تصبح عملية الحصول على شهادة صحية (إحدى الخطوات المهمة التي لا يمكن التصدير بدونها) سهلة وسريعة.

أما إذا لم يكن المصنع مدرجا في القائمة البيضاء يحصل المصدرون على الشهادة الصحية من وزارة الصحة والتي تشترط تقديم عينات متكررة واختبارها خلال أول 3 أشهر إذا لم يكن المنتج مسجلا من قبل، وبمجرد تسجيل المُنتج يحصل المصدر على الشهادة الصحية دون أي مشكلات مع قيامة بتقديم عينة للاختبار كل شهر.

الملاحظة رقم 2:

لا يستغرق الحصول على الشهادة الصحية أكثر من 4 أيام وبتكلفة ضئيلة، ولكن بالنسبة للمحافظات البعيدة كالمنيا مثلا، قد يستغرق استخراج الشهادة من وزارة الصحة نحو 10 أيام بسبب قلة عدد الموظفين والمركزية الشديدة.

الملاحظة رقم 3:

بعض الأسواق تضع شروطا معينة يتعين على المصدرين الالتزام بها؛ حيث يجب على المصدرين إلى أسواق الاتحاد الأوروبي والسعودية التسجيل في القائمة البيضاء للهيئة القومية لسلامة الغذاء وبدونها لا يستطيعون التصدير إلى هذه الدول. وحتى المصانع المدرجة في القائمة البيضاء يتعين عليها تقديم عينات واختبارها عند التصدير إلى هذه الدول تحديدا.

الملاحظة رقم 4:

يعتبر استيفاء شروط المواصفات الفنية التي يضعها العميل من الأمور المهمة في حالة المنتجات الغذائية بوجه عام ومنتجات الطماطم بوجه خاص، خاصة عند التصدير لدول الاتحاد الأوروبي. ويحرص المشترون الأجانب على التأكد من جودة المنتج واستيفائه جميع شروط السلامة قبل التعامل مع المصدر المصري.

الملاحظة رقم 5:

نظرا لارتفاع المكون المحلي في منتجات الطماطم فإن المشكلات المرتبطة بالاستيراد ليست بنفس الحدة التي تعاني منها المنتجات الأخرى؛ حيث تتمثل المنتجات الوسيطة في مواد التعبئة والتغليف في الأساس ويتم الحصول عليها من السوق المحلية ما لم يشترط المشتري الأجنبي مواصفات معينة غير متوفرة في السوق المحلية ومن ثم يجب استيرادها.

الملاحظة رقم 6:

كان لتنفيذ نظام النافذة الموحدة تأثير سلبي بالفعل على عملية تصدير العديد من السلع، وكانت منتجات الطماطم تحديدا من أول المنتجات المتضررة لأن أحد الأسواق المهمة لها هي الأردن (تمثل صادرات منتجات الطماطم إلى الأردن 7% من إجمالي الصادرات المصرية)، والتي أصدرت القرار رقم 119 لسنة 2021 ردا على الإجراءات المصرية والذي يفرض إجراءات معقدة مماثلة على الصادرات المصرية إلى السوق الأردنية.

الملاحظة رقم 7:

قد يستغرق إنتاج عينة منتجات الطماطم فترة طويلة لأن لها طرقا معينة في الإعداد وبعض المشترين الأجانب قد يكون لديهم وصفات خاصة بهم يشترطون على المصدر الالتزام بها، بالإضافة إلى شروط اختبار العينات لضمان استيفاء المواصفات الفنية التي يشترطها المشتري الأجنبي.

الملاحظة رقم 8:

قد يواجه إرسال عينات منتجات الطماطم إلى المشتري الأجنبي (المستورد) بعض المشكلات نظرا لإمكانية فسادها خلال عمليات النقل أو الحفظ غير الكفؤ من قبل شركات الشحن. ويلجأ بعض المصدرين لإرسال وكيل بالعينة لتجنب هذا الوضع.

الملاحظة رقم 9:

إرسال عينة إلى بعض الوجهات التصديرية (إسرائيل وليبيا) يتطلب الحصول على موافقة أمنية مما يطيل المدة اللازمة لإرسال العينة.

الملاحظة رقم 10:

فيما يتعلق باختبار المنتج، تتم غالبية الاختبارات داخل مصر سواء في المصنع أو لدى المعمل المركزي. ويلجأ المصدر إلى معامل دولية عند عدم توفر الاختبارات اللازمة محليا أو إذا اشترط المستورد معملا محددا لاختبار العينة. والمشكلة الأساسية التي تواجه المصدر أثناء اختبار المنتج هي طول الفترة التي يستغرقها الإعلان عن النتائج من المعمل المركزي والذي يعد المعمل الوحيد المعتمد في مصر.

الملاحظة رقم 11:

تختلف المنشآت الصغيرة والكبيرة من حيث القدرة على الالتزام بشروط الهيئة القومية لسلامة الغذاء للانضمام إلى القائمة البيضاء، مما يشكل تحديا أمام قدرة المنشآت الصغيرة على التصدير إلى الوجهات التي تتطلب شهادة صحية من الهيئة.

3- أوجه الشبه والاختلاف بين المنتجات برمز النظام المنسق 2002 وباقي المنتجات برمز النظام المنسق 20

تخضع باقي المنتجات برمز النظام المنسق 20 إلى نفس إجراءات التصدير والاستيراد التي تخضع لها المنتجات برمز النظام المنسق 2002 والتي سيتم تناولها بالتفصيل في القسم التالي من الدراسة. والفرق الوحيد بينها هو المواصفات الفنية اللازمة لكل منتج والاختبارات التي يطلبها المستورد للتأكد من الالتزام بالمواصفات المطلوبة.

4- توثيق مفصل لإجراءات تصدير المنتج محل الدراسة (رمز النظام المنسق 2002)

يتضمن هذا القسم توثيقا مفصلا للإجراءات التي يتعين على المصدرين الانتهاء منها لتصدير منتجات الطماطم من مصر، وتحديدا المنتجات برمز النظام المنسق 2002؛ ويبدأ هذا القسم بنظرة عامة موجزة على الشروط الواجب استيفائها قبل التصدير.

الشروط التي يجب توافرها قبل التصدير

- *التسجيل لدى* الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات *أو الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة (للشركات العاملة بالمناطق الحرة)*
- *التسجيل لدى الهيئة العامة للتنمية الصناعية (الرخصة الصناعية) – يجب أن تشمل الرخصة الصناعية جميع المنتجات التي يتم تصديرها*
- *لا تستطيع الشركات تصدير أي منتجات غير مدرجة في الرخصة الصناعية، ولإضافة منتجات جديدة إليها يتعين عليها تقديم طلب للهيئة العامة للتنمية الصناعية*
- *سجل المصدرين*
- *التسجيل لدى وزارة الصحة أو القائمة البيضاء للهيئة القومية لسلامة الغذاء*

وللتسجيل لدى وزارة الصحة يتعين على المصدر إرسال عينة من المنتج للوزارة شهريا لمدة 3 أشهر مقابل رسوم قدرها 5000 جنيه. وإذا لم يقم المصدر بإرسال العينة خلال هذه الفترة ولو حتى لشهر واحد يكون عليه إعادة الإجراءات من البداية.

أما بالنسبة للانضمام إلى القائمة البيضاء الخاصة بالهيئة القومية لسلامة الغذاء، فتقوم لجنة تشكلها الهيئة بالتفتيش على مصنع المصدر، وتحدد شروط السلامة التي يجب أن يلتزم بها. ثم بعد إجراء التعديلات المطلوبة تقوم لجنة أخرى بتفقد المصنع فإذا استوفى المصدر جميع المواصفات المطلوبة يتم إدراجه في القائمة البيضاء.

- التسجيل لدى صندوق تنمية الصادرات (لتلقي مدفوعات برنامج رد أعباء الصادرات): وتختلف رسوم التسجيل حسب حجم الصادرات. وتشمل المستندات المطلوبة السجل التجاري، الرخصة الصناعية، سجل المصدرين، وشهادة الأيزو، بالإضافة إلى إقرار من مصلحة الجمارك بكافة شهادات الصادر لإثبات حجم الصادرات.

بوجه عام، يستغرق استيفاء هذه الشروط فترة طويلة ويتضمن شروط تسجيل معقدة مع تدخل عدة جهات في الإجراءات بدون تنسيق كاف فيما بينها وفي ظل غياب شبه كامل للميكنة. على سبيل المثال، قد تستغرق إجراءات التسجيل لدى صندوق تنمية الصادرات أكثر من شهر بحسب سرعة الحصول على الإقرار الجمركي من كافة الموانئ المصرية.

أما بالنسبة للتسجيل في القائمة البيضاء الخاصة بالهيئة القومية لسلامة الغذاء، فقد تختلف اللجنتان اللتان تتفقدان المصنع وبالتالي قد تطلب اللجنة الثانية من المصدر إجراء تعديلات لم تطلبها اللجنة الأولى.

ويستغرق المصدرون وقتا أطول ويتحملون تكلفة أكبر كثيرا مما هو معلن عنه عبر الإنترنت بسبب التغيير المستمر في الشروط وعدم الإعلان عن ذلك مع عدم إمكانية الشكوى.

توثيق مفصل لإجراءات التصدير

يشمل الشكل 4-1 والجدول 4-1 قائمة من 17 إجراء لتصدير منتجات الطماطم برمز النظام المنسق 2002، و19 جهة يتعين على المصدر التعامل معها بشكل مباشر أو غير مباشر.

وتنقسم الإجراءات إلى 3 مراحل وفقا لنموذج الأمم المتحدة المرجعي للسلسلة الدولية للإمداد UN/CEFACT International Supply Chain Model (نموذج الشراء والشحن والسداد):

- **الشراء:** إتمام شروط التجارة وإبرام عقد بيع
- **الشحن**: ترتيب حركة شحن البضائع والانتهاء من الإجراءات اللازمة لاستيفاء كافة الشروط التنظيمية الخاصة بالدولتين المصدرة والمستوردة على السواء.
- **السداد**: المطالبة بسداد مقابل البضائع التي تم شراؤها وسداد المدفوعات المحلية.

تعتمد صناعة منتجات الطماطم على المحصول المحلي في الأساس مع بعض المستلزمات المستوردة، وهو ما يعني أنه بين كل عملتي شراء وشحن هناك عملية شراء وسيطة ولكن لن يتم الإشارة إليها في الأشكال أو الجداول لارتباطها بعملية الإنتاج بينما معاملات التصدير وفقا لنموذج الإجراءات تتضمن شروط التجارة والشحن والدفع النهائي.

ولكن يواجه المصدرون مشكلات عدة في هذه المرحلة تؤثر سلبا على جودة المنتج نفسه والقدرة على التسليم في الموعد المقرر.

يتضمن إنتاج معظم طلبيات التصدير شراء مكونات محلية مع بعض المنتجات المستوردة وهو ما يعني وجود معاملة شراء بين أمر الشراء الذي يقوم به المشتري وشحن الطلبية بالفعل، لذلك يتم مناقشة المشكلات الرئيسية التي تواجه المصدرين عند شراء مواد خام بين إجراءات الشراء والشحن.

لا تقتصر عملية "السداد" في مصر على المدفوعات التي يسددها المشتري مقابل الشحنة المصدرة، بل تتضمن كذلك مدفوعات محلية من برنامج رد أعباء الصادرات ونظام الدروباك أو الإفراج المؤقت (في الحالة الأخيرة إصدار خطاب ضمان). لذا، سوف يتم توثيق عملية إضافية تتناول تسوية الدروباك أو الإفراج المؤقت وكذلك رد أعباء الصادرات.

تجدر الإشارة إلى أن الأجزاء المظللة في الجدول 4-1 باللون الأخضر تختلف بصورة كبيرة في حالة منتجات الطماطم عن المنسوجات أو الملابس الجاهزة لأنها تتطلب موافقة وزارة الصحة أو الهيئة القومية لسلامة الغذاء. كما أنها قد تتضمن كذلك اختبارات كيميائية سواء في معمل عام أو خاص. أما باقي الإجراءات فهي واحدة بالنسبة لجميع المنتجات.

الشكل 4-1: مخطط إجراءات تصدير الطماطم

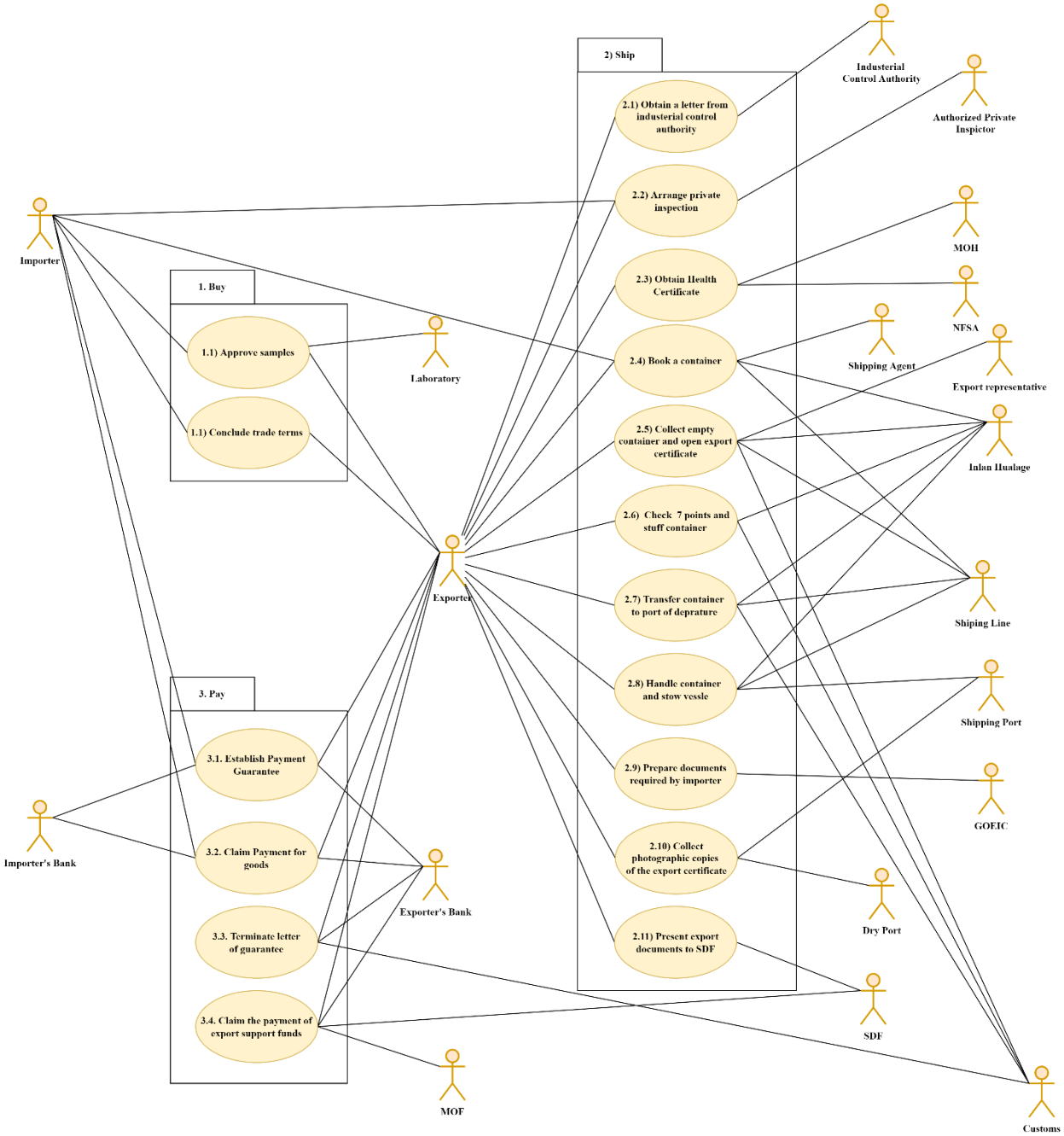

الجدول 4-1: أهم إجراءات تصدير الطماطم والجهات المعنية

الجهة/ الأطراف المعنية / الإجراءات الرئيسية	المستورد	مصلحة الرقابة الصناعية	الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات	مفتش خاص مفوض	الشحن الداخلي	خط الشحن	وكيل الشحن	الجمارك	ممثل المصدر	المصدر/ الشركة المصدرة	ميناء الشحن	الميناء الجاف	بنك المصدر	بنك المشتري الأجنبي (المستورد)	معامل اختبار المنتجات	صندوق تنمية الصادرات	وزارة المالية	وزارة الصحة	الهيئة القومية لسلامة الغذاء
1- الشراء																			
1-1 الموافقة على العينات*	X									X					X				
1-2 الاتفاق على الشروط التجارية	X									X									
استيراد مكونات التعبئة والتغليف																			
2- الشحن																			
2-1 الحصول على خطاب من مصلحة الرقابة الصناعية		X								X									
2-2 ترتيب الفحص/ التفتيش الخاص*				X						X									
2-3 الحصول على					X	X	X			X									

شهادة صحية*																		
4-2 حجز حاوية									X								X	X
5-2 الحصول على حاوية فارغة وفتح شهادة تصدير									X	X	X		X	X				
6-2 نموذج السبع نقاط وتحميل الحاوية*									X			X		X				
7-2 نقل الحاوية للميناء									X		X		X	X				
8-2 **مناولة الحاوية وتخزينها بالسفينة**								X	X				X	X				
9-2 إعداد المستندات اللازمة التي يطلبها المشتري الأجنبي (المستورد)*					X				X									
10-2 استلام نسخ ضوئية لشهادة الصادر							X	X	X									
11-2 تقديم مستندات التصدير لصندوق تنمية الصادرات				X					X									
3- السداد																		
1-3 ضمان السداد	X					X	X		X									
2-3 المطالبة بسداد مقابل السلع/ البضائع المصدرة	X					X	X		X									
3-3 إنهاء خطاب							X		X		X							

الضمان/ واسترداد الضرائب والرسوم الجمركية من مصلحة الجمارك																			
4-3 المطالبة برد أعباء الصادرات									X								X	X	

*تختلف هذه الإجراءات بشكل كبير في حالة منتجات الطماطم مقارنة بالمنسوجات أو الملابس الجاهزة لأنها تتطلب الحصول على موافقات من وزارة الصحة أو الهيئة القومية لسلامة الغذاء، كما أنها قد تتضمن اختبار كيميائي للمنتجات سواء في معامل خاصة أو عامة.

المرحلة الأولى: الشراء

الشكل 4-2: مخطط إجراءات الشراء

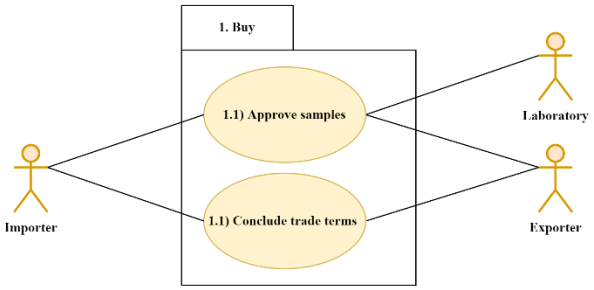

تتضمن عملية الشراء في مجال تصدير منتجات الطماطم إجراءين رئيسيين، كما يتبين من الشكل 4-2، يتعلقان بالموافقات على العينات وإبرام شروط التجارة، وهما المتبعان في اتفاقات الشراء الدولية. إلا أن الفترة التي يستغرقها إبرام العقود تعتمد على مدى سرعة موافقة المشتري على العينة.

المرحلة الرئيسية الأولى 1-1: الموافقة على العينات

الشكل 4-3: مخطط الموافقة على العينات

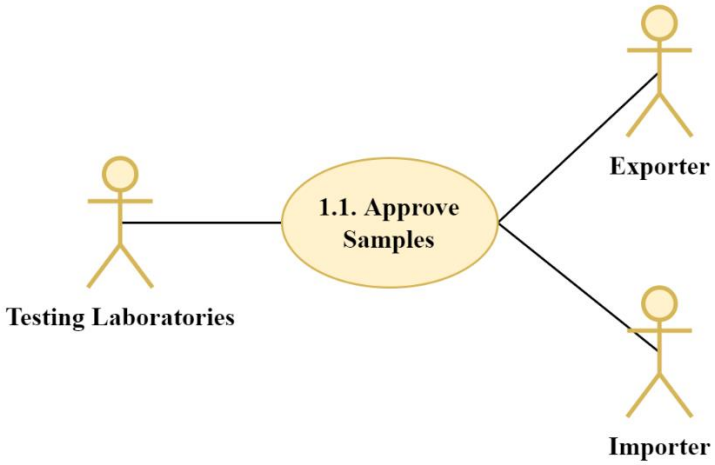

تشكل "**الموافقة على العينات**" أول خطوة رئيسية في مرحلة الشراء، وتتطلب، كما يتبين من الشكل 4-3، مشاركة كل من:

- المشتري الأجنبي (المستورد)
- المصدر
- معامل الاختبار

الشكل 4-4: مخطط إجراءات "الموافقة على العينات

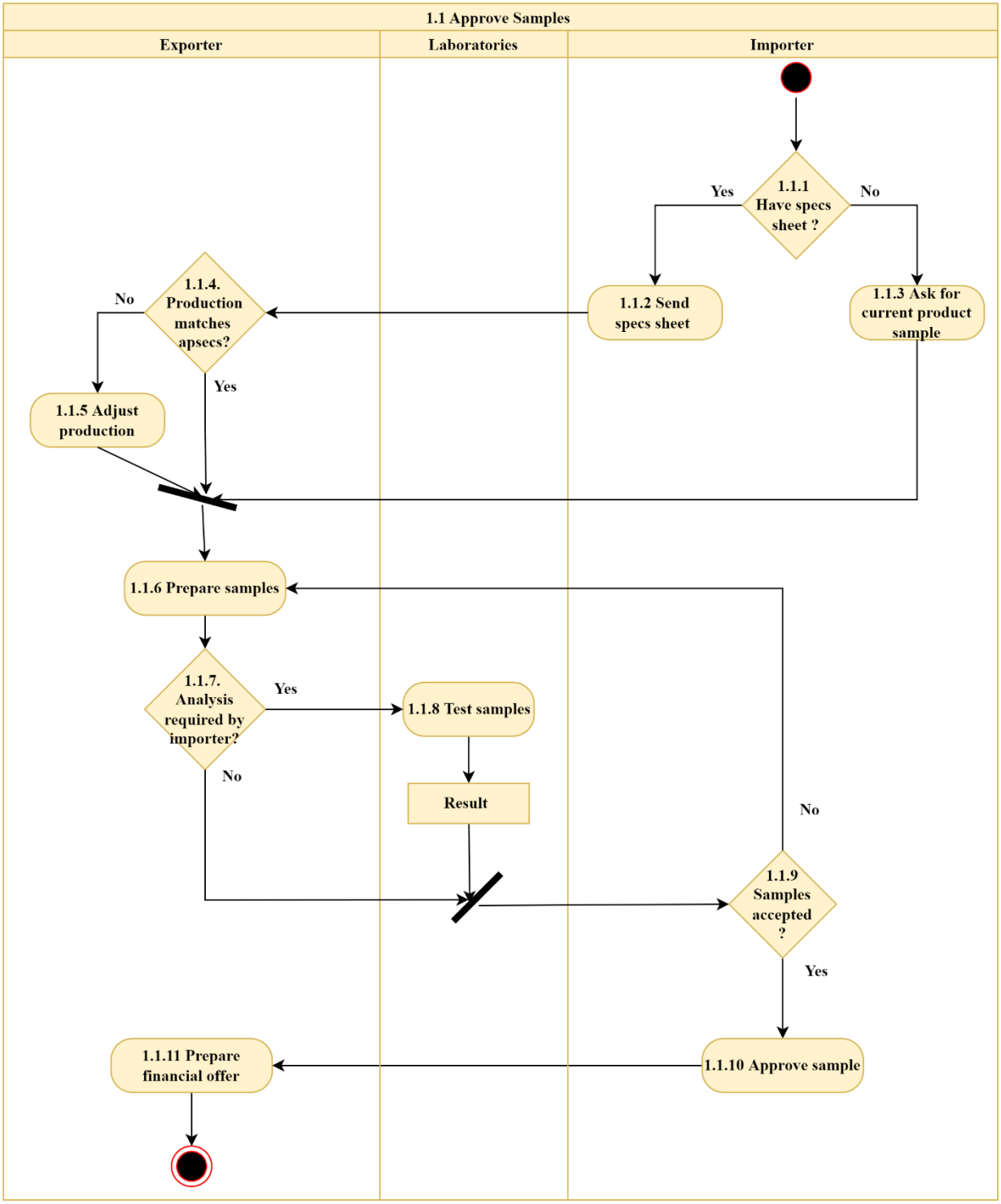

المرحلة	1- الشراء
الإجراء	*1-1 الموافقة على العينات*
القوانين والقواعد واللوائح التنظيمية ذات الصلة	-
الأطراف المشاركة في هذا الإجراء	• المصدر • المشتري الأجنبي (المستورد) • معامل الاختبار
الأمور اللازم الانتهاء منها قبل بدء الإجراءات	▪ أن يكون المصدر مدرجا في القائمة البيضاء للهيئة القومية لسلامة الغذاء أو مسجلا لدى وزارة الصحة ▪ أن يكون المصدر حاصلا على شهادة جودة معترف بها دوليا ▪ التسجيل لدى هيئة سلامة الغذاء لبعض الدول (الولايات المتحدة، السعودية، وأوروبا) ▪ في حالة كان هذا أول تعامل للمصدر مع المشتري الأجنبي (لمستورد،) يقوم الأخير بفحص جودة وسلامة عملية الإنتاج من خلال فحص شهادات الجودة الحاصلة عليها الشركة المصدرة وأهمها شهادات: نظام سلامة الأغذية (BRC)؛ الأيزو، وشهادة تحليل المخاطر ونقاط التحكم الحرجة (HACCP)، وتطلب بعض الدول أيضا شهادة بأن المنتج حلال (Halal certificate). وفي حالة مصر تحديدا، يقوم بعض المشترين الأجانب (المستوردين) بزيارة الشركة المصدرة بغرض المراجعة التدقيقية (auditing)، ولكن بعد ظهور جائحة كوفيد أصبح المشترون الأجانب يلجؤون لطرف ثالث معتمد لإجراء المراجعة التدقيقية. إلا أن هذا الإجراء يتم مرة واحدة وبعدها يتم اعتبار المصدر بائع معتمد (الملاحظة رقم 4)
الإجراءات والمستندات اللازمة	1-1-1 يسأل المصدر المشتري الأجنبي (المستورد) ما إذا كان لديه قائمة مواصفات خاصة به. 1-1-2 إذا كان لدى المشتري الأجنبي (المستورد) قائمة مواصفات خاصة به يقوم بإرسالها إلى المصدر. 1-1-3 يتأكد المصدر من مطابقة الإنتاج للمواصفات. 1-1-4 في حالة عدم مطابقة المنتج للمواصفات يقوم المصدر بتعديله وإنتاج عينة. 1-1-5 إذا لم يكن لدى المشتري الأجنبي (المستورد) مواصفات خاصة به، يطلب عينة من المنتج الحالي. 1-1-6 يقوم المصدر بإعداد وتجهيز العينة. 1-1-7 في حالة طلب تحليل للمنتج، يقوم المصدر بإرسال المنتج للمعامل المركزية، وإذا كان الاختبار لا يتم في مصر، يتم إرساله لمعمل دولي، ولكن لا يتم إجراء هذه الاختبارات إلا في حالة أول معاملة تصدير للعميل. 1-1-8 المعمل يجري الاختبار على المنتج. 1-1-9 يتسلم المشتري الأجنبي (المستورد) العينات، ويقوم بتحليلها ومقارنتها بالمنتجات المنافسة الأخرى في حالة أنه لم يرسل أي مواصفات محددة. إذا كانت العينة مطابقة للمواصفات وتم اختبارها، يقوم بفحص نتائج الاختبار. وفي جميع الحالات يقرر المشتري الأجنبي (المستورد) ما إذا كانت العينة مقبولة أم لا؛ فإذا كانت غير مقبولة، يقوم بإخطار المصدر بالتعديلات المطلوبة. 1-1-10 إذا كانت العينة مقبولة يقوم المشتري الأجنبي (المستورد) بإرسال موافقته عليها إلى المصدر. 1-1-11 يقوم المصدر بإعداد العرض المالي.
معايير الانتهاء من هذا الإجراء	الموافقة على العينة
متوسط الوقت الذي يستغرقه هذا الإجراء	أسبوع في المتوسط

المرحلة الرئيسية 1-2: إبرام عقد البيع وشروط التجارة

الشكل 4-5: مخطط "إبرام عقد البيع وشروط التجارة"

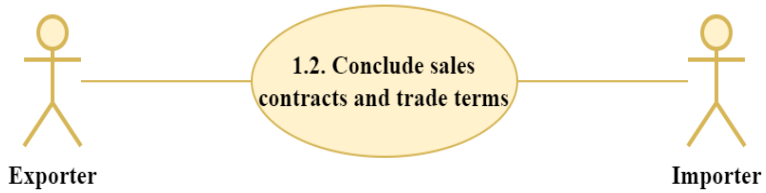

يشكل إبرام عقد البيع وشروط التجارة ثاني خطوة رئيسية في عملية الشراء، وتتم، كما يتبين من الشكل 4-5، بين:

- المشتري الأجنبي (المستورد)
- المصدر

الشكل 4-6: مخطط إجراءات إبرام عقد البيع وشروط التجارة

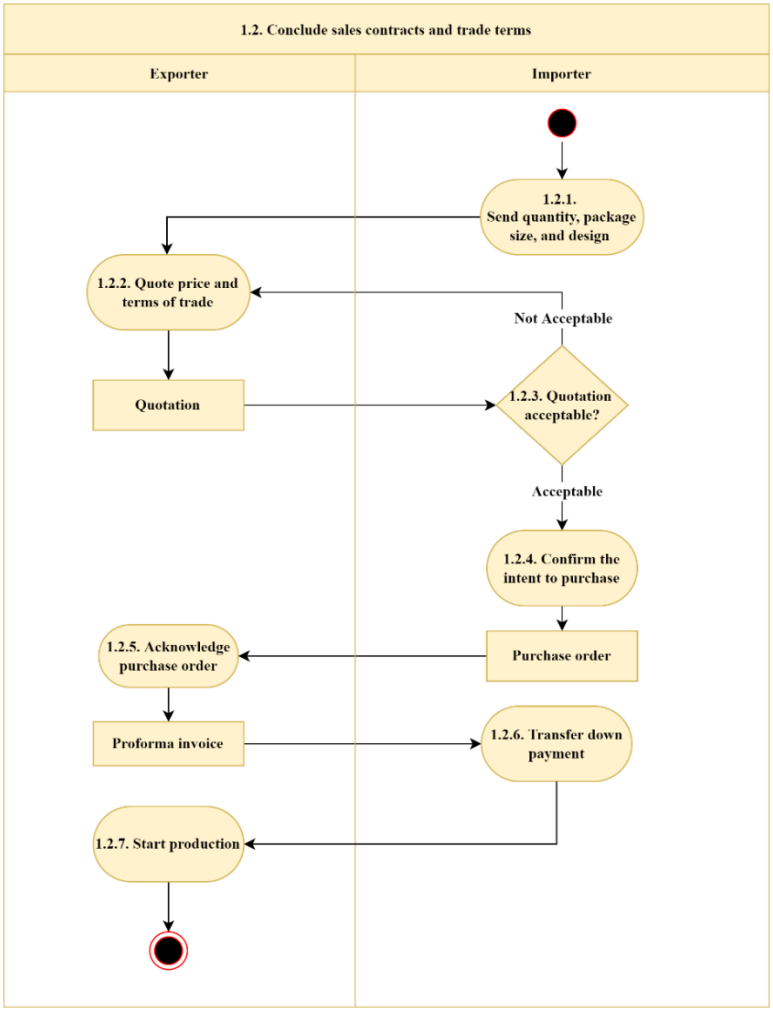

المرحلة	1- الشراء
الإجراء	***1-2 إبرام عقد البيع وشروط التجارة***
القوانين والقواعد واللوائح التنظيمية ذات الصلة	
الأطراف المشاركة في هذا الإجراء	• المصدر • المشتري الأجنبي (المستورد)
الأمور اللازم الانتهاء منها قبل بدء العملية التجارية	• الموافقة على العينات • إذا كان العميل جديدا يقوم المصدر أحيانا بالتحري عن الشركة المستوردة للتأكد من موثوقيتها، وذلك عبر شركة تأمين وضمان السداد (مثل شركة ضمان الصادرات).
الإجراءات والمستندات اللازمة	1-2-1 يحدد المشتري الأجنبي (المستورد) الكمية التي يحتاجها وحجم العبوة وإذا كان لديه ماركة خاصة به يقوم بإرسال تصميم العلامة. 2-2-1 يقوم المصدر بإعداد العرض المالي الذي يحتوي على السعر وشروط السداد ومدة الإنتاج والشحن (يسري السعر لمدة أسبوعين). 3-2-1 يراجع المشتري الأجنبي (المستورد) العرض المالي ويقرر إذا كان السعر وشروط السداد مقبولان، وفي حالة عدم القبول يطلب من المصدر مراجعته. 4-2-1 إذا كان العرض مقبولا يؤكد المشتري الأجنبي (المستورد) نيته الشراء بإرسال أمر شراء يشمل جميع بيانات البنك الخاص بالمصدر وبيانات الشركة (العنوان ورقم الهاتف، إلخ). 5-2-1 يقوم المصدر بإعداد فاتورة أولية تشمل كل تفاصيل الصفقة بما في ذلك الكمية والحجم والسعر وشروط السداد وتفاصيل البنك وشروط الشحن ومكان ميناء التسليم. 6-2-1 يرسل المشتري الأجنبي (المستورد) دفعة مقدمة • بعض الدول لا ترسل دفعة مقدمة (مثل الولايات المتحدة) ويقومون بالسداد بعد فترة من 20 إلى 30 يوما من استلام الطلبية، بينما في حالة الدول الأفريقية، يتسلم المصدر قيمة الطلبية بالكامل مقدما أو خطاب اعتماد من البنك. 7-2-1 يبدأ المصدر في تصنيع الطلبية فور تسلمه الدفعة المقدمة.
معايير الانتهاء من هذا الإجراء	• وجود فاتورة أولية/ أمر الشراء بين المشتري الأجنبي (المستورد) والمصدر بما يفيد أنهما أبرما العقد. • قيام المصدر بتجهيز السلع للتصدير بناء على أمر الشراء.
متوسط الوقت الذي يستغرقه هذا الإجراء	3-7 يوما وفقا للبنك الذي يتعامل معه المصدر.

شراء مكونات صلصة الطماطم

تعتمد صناعة الطماطم في الأساس على المحصول المحلي، أي أنه بين عمليتي الشراء والشحن هناك عملية شراء وسيطة. ورغم أن منتجات الطماطم لا تعتمد بشكل كبير على الاستيراد إلا أنها قد تواجه مشكلات عديدة خلال هذه المرحلة تؤثر سلبا على جودة المنتج نفسه وعلى قدرة المصدر على الوفاء بموعد التسليم المقرر.

وتتمثل المشكلات الأساسية التي تواجه عملية الشراء الوسيطة فيما يلي:

1- عدم القدرة على التتبع نظرا لقيام التجار بجمع المحصول من عدد كبير من صغار المزارعين مما يجعل مراقبة الجودة شبه مستحيلة.

2- عدم انتظام توريدات الطماطم الطازجة مما يؤثر سلبا على كفاءة التصنيع وعدد أيام التشغيل الذي لا يتعدى 50 يوما طول العام بينما المصانع تستطيع العمل حتى 90 يوما في حالة انتظام التوريدات.

3- يسيطر التجار والوسطاء على عملية التسويق بالكامل ومن ثم يفرضون شروطهم على التجار والمزارعين إلى حد بعيد.

4- عدم جودة الطماطم من حيث اللون وعدم وجود مواد صلبة لعدم تفضيل المزارعين زراعة الأنواع الملائمة للتصنيع إلا من خلال الزراعة التعاقدية.

5- وأخيرا في حالة استيراد مواد التعبئة والتغليف يواجه المصدرون التعقيدات المرتبطة بنظام التسجيل المسبق للشحنات والمشكلات المتعلقة بالحصول على خطاب مصلحة الرقابة الصناعية.

المرحلة الرئيسية الثانية: الشحن

الشكل 4-7: مخطط عملية الشحن

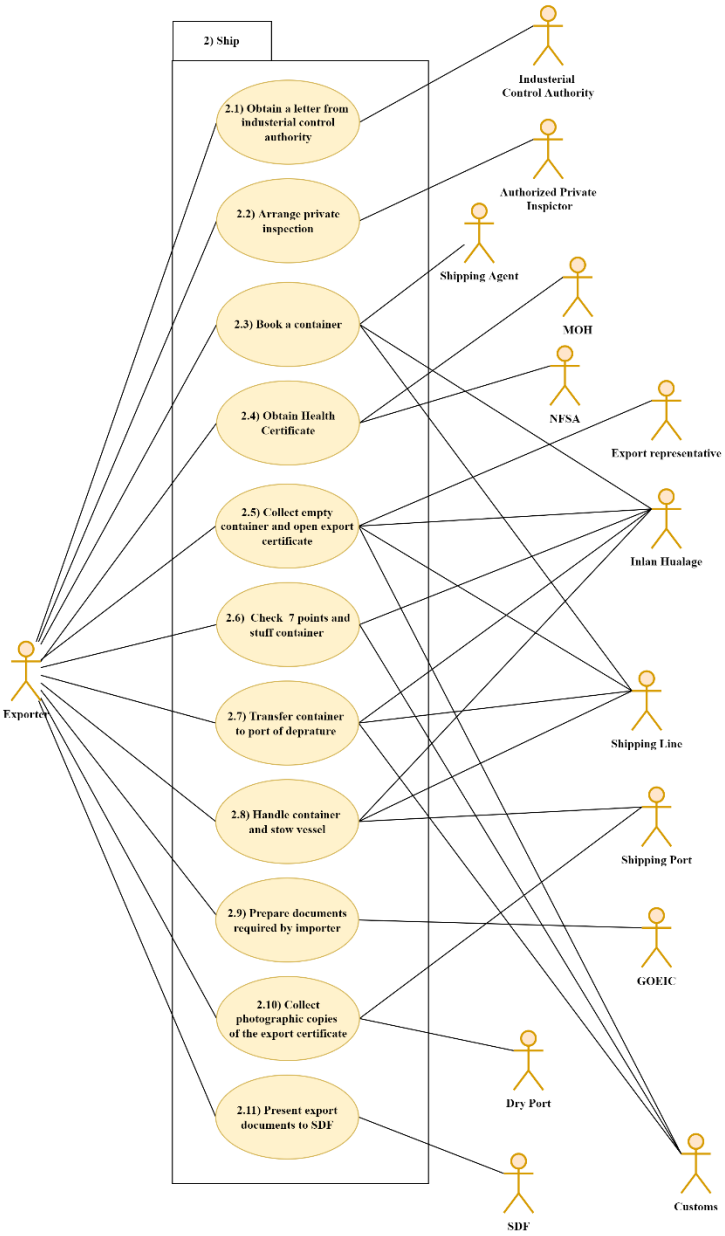

تتضمن عملية تصدير منتجات الطماطم 11 إجراء رئيسيا، تتعلق كما يتبين من الشكل 4-7 بالنقل والشروط التنظيمية، حيث تشمل ترتيب حركة البضائع والانتهاء من الإجراءات الجمركية والإجراءات اللازمة لاستيفاء شروط تصدير منتجات الطماطم التي تفرضها الأجهزة الحكومية المصرية.

1-2 الحصول على خطاب تحديد حجم الفاقد في التصنيع (معدلات الفاقد أو المسموحات letter indicating allowances) من مصلحة الرقابة الصناعية

لا يخضع المصدرون لهذا الإجراء إلا في حالة استيرادهم مواد التعبئة والتغليف من خلال نظامي الدروباك أو الإفراج المؤقت.

الشكل 4-8: مخطط الحصول على خطاب تحديد معدلات الفاقد (المسموحات) من مصلحة الرقابة الصناعية

وفقا للشكل 4-8، خطوة الحصول على خطاب تحديد معدلات الفاقد (المسموحات) من مصلحة الرقابة الصناعية تتضمن مشاركة كل من:

- المصدر
- مصلحة الرقابة الصناعية

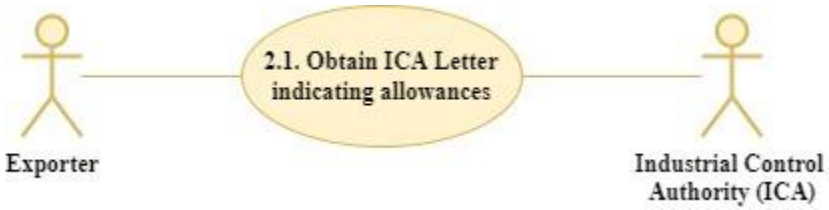

الشكل 4-9: مخطط إجراءات الحصول على خطاب تحديد معدلات الفاقد (المسموحات) من مصلحة الرقابة الصناعية

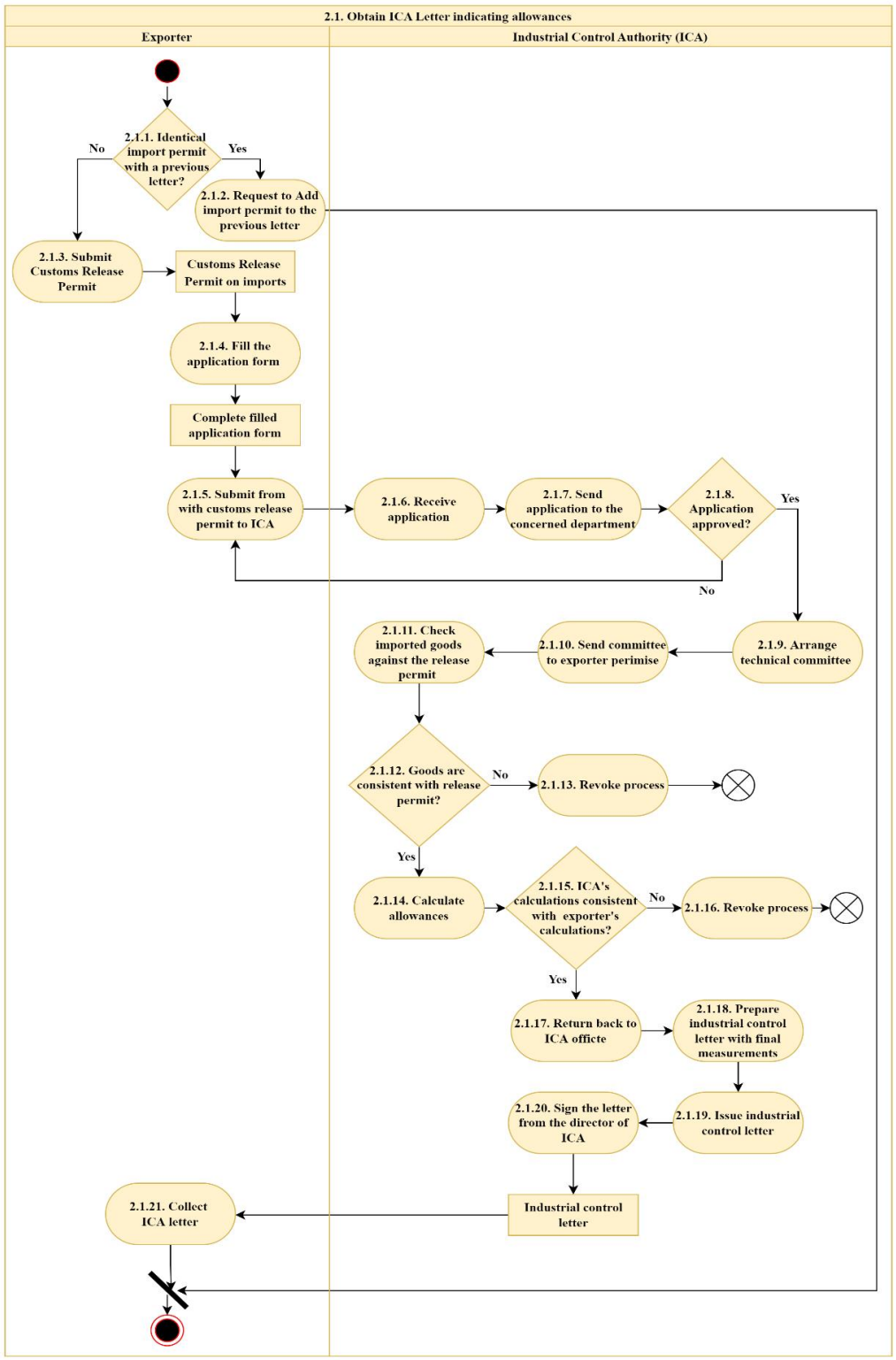

المرحلة	2- الشحن
الإجراء	***2-1 الحصول على خطاب تحديد معدلات الفاقد (المسموحات) من مصلحة الرقابة الصناعية***
القوانين والقواعد واللوائح التنظيمية	• قانون الاستيراد والتصدير رقم 118 لسنة 1975 ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم 770 لسنة 2005 وتعديلاتهما. • قانون الجمارك رقم 207 لسنة 2020 ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم 430 لسنة 2021. • قرار رئيس الوزراء رقم 1635 لسنة 2002 بشأن القواعد والإجراءات المنظمة للإفراج المؤقت ورد الضرائب والرسوم الجمركية. • كتاب الإجراءات الدوري رقم 8 لسنة 2015 بشأن الإفراج المؤقت.
الأطراف المشاركة في هذا الإجراء	• المصدر • مصلحة الرقابة الصناعية
الأمور اللازم الانتهاء منها قبل بدء العملية التجارية	الحصول على تصريح الإفراج الجمركي عن المواد الخام المستوردة.
الإجراءات والمستندات اللازمة	2-1-1 هل تصريح الاستيراد مشابه تماما لتصريح سابق؟ 2-1-2 إذا كانت الإجابة نعم، يمكن للمصدر إضافة هذا التصريح لخطاب مصلحة الرقابة الصناعية السابق 2-1-3 أما إذا كانت الإجابة لا، يكون على المصدر الحصول على خطاب جديد من المصلحة للمواد الخام المستوردة؛ حيث يبدأ بإعداد تصريح الإفراج الجمركي لتقديمه في مرحلة لاحقة إلى المصلحة. 2-1-4 يقوم المصدر بملء نموذج المصلحة بالبيانات اللازمة 2-1-5 يقدم المصدر النموذج لمكتب استقبال مصلحة الرقابة الصناعية 2-1-6 يتسلم مكتب استقبال مصلحة الرقابة الصناعية الطلب 2-1-7 يحول مكتب الاستقبال الطلب للإدارة المعنية 2-1-8 تقوم الإدارة المعنية بمراجعة الطلب، وفي حالة عدم قبوله تقوم بإخطار المصدر بإجراء التعديلات اللازمة 2-1-9 في حالة قبول الطلب تقوم المصلحة بتشكيل لجنة فنية 2-1-10 ترسل المصلحة اللجنة الفنية لمقر المصدر 2-1-11 تفحص اللجنة المواد الخام وتقارنها بتصريح الإفراج الجمركي 2-1-12 تتأكد اللجنة من مطابقة المواد الخام للمواصفات المذكورة في التصريح 2-1-13 في حالة عدم مطابقة المواد الخام مع المواصفات في التصريح يقوم المفتش بإلغاء الإجراءات 2-1-14 في حالة مطابقة المواد الخام مع المواصفات في التصريح، يحسب المفتش حجم الفاقد. 2-1-15 تتأكد المصلحة من مطابقة حجم الفاقد الذي قامت بحسابه مع حسابات المصدر. 2-1-16 في حالة عدم مطابقة حجم الفاقد الذي قدرته اللجنة التابعة للمصلحة مع تقديرات المصدر وعدم الاتفاق بينهما يتم إلغاء الإجراءات. 2-1-17 في حالة مطابقة تقديرات اللجنة للفاقد مع تقديرات المصدر تعود اللجنة للمكتب لإنهاء الإجراءات. 2-1-18 تقوم مصلحة الرقابة الصناعية بإعداد خطاب يوضح حجم الفاقد لكل منتج بالقياسات النهائية 2-1-19 تصدر المصلحة خطاب الرقابة الصناعية 2-1-20 يوقع مدير المصلحة على الخطاب قبل إعادته لمكتب الاستقبال 2-1-21 يتسلم المصدر الخطاب بعد توقيعه
معايير الانتهاء من هذا الاجراء	الحصول علي خطاب مصلحة الرقابة الصناعية

الوقت الذي تستغرقه هذه الخطوة	35 يوما

2-2 ترتيب الفحص الخاص

الشكل 4-10: مخطط ترتيب الفحص الخاص

كما يتبين من الشكل 4-10 فإن خطوة ترتيب الفحص الخاص تتم بمشاركة كل من:

- المصدر
- المفتش الخاص

الشكل 4-11: مخطط إجراءات ترتيب الفحص الخاص

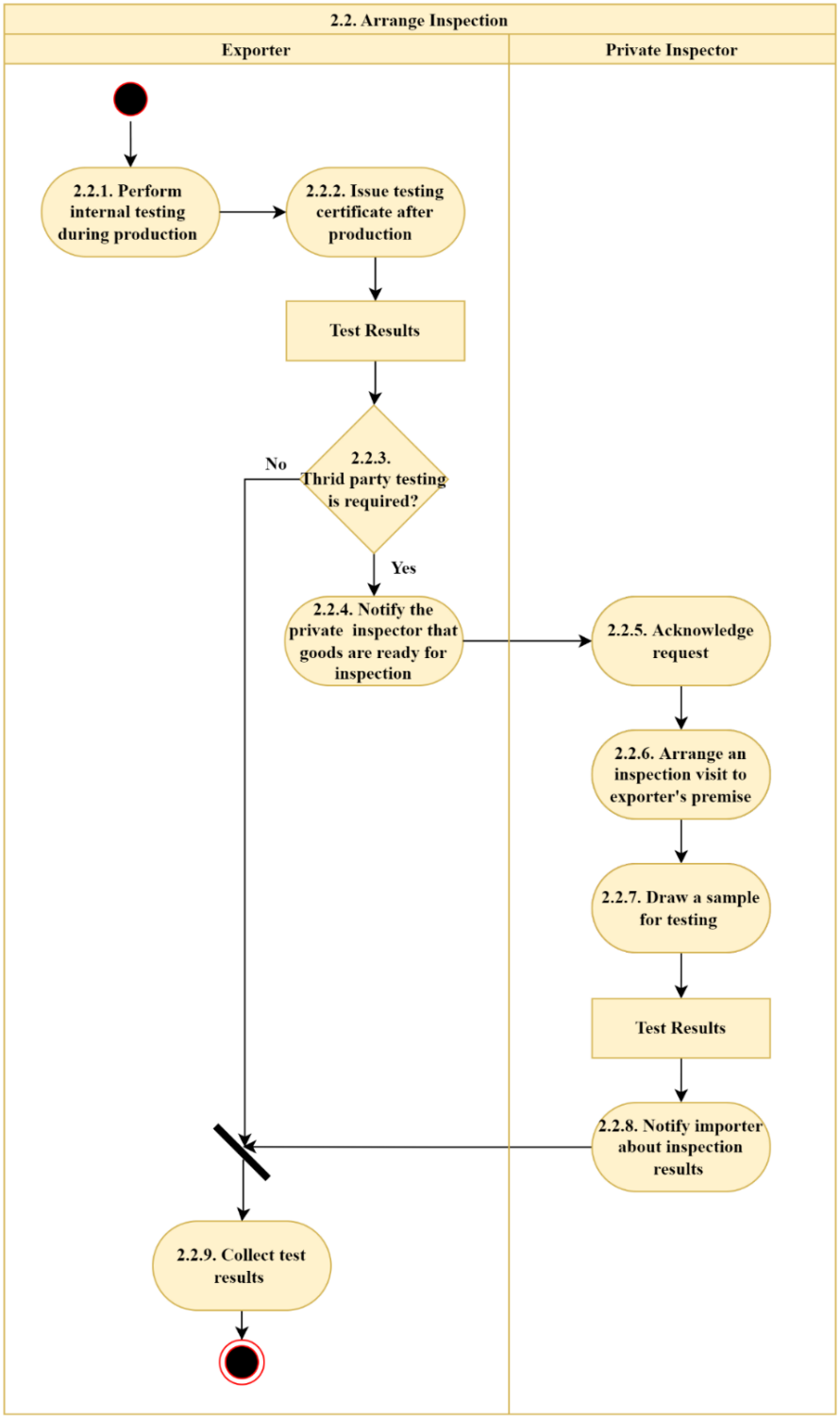
2.2. Arrange Inspection
Exporter
Private Inspector
2.2.1. Perform internal testing during production
2.2.2. Issue testing certificate after production
Test Results
2.2.3. Thrid party testing is required?
No
Yes
2.2.4. Notify the private inspector that goods are ready for inspection
2.2.5. Acknowledge request
2.2.6. Arrange an inspection visit to exporter's premise
2.2.7. Draw a sample for testing
Test Results
2.2.8. Notify importer about inspection results
2.2.9. Collect test results

المرحلة	**2- الشحن**
الإجراء	***2-2 ترتيب الفحص الخاص***
القوانين والقواعد واللوائح التنظيمية ذات الصلة	
الأطراف المشاركة في هذا الإجراء	• المصدر • المفتش الخاص
الأمور اللازم الانتهاء منها قبل بدء العملية التجارية	الانتهاء من عملية التصنيع وجاهزية المنتج للفحص
الإجراءات والمستندات اللازمة	2-2-1 يقوم معمل الشركة باختبار المنتج أثناء عملية الإنتاج لضمان مطابقته للوصفة. 2-2-2 بعد الانتهاء من الإنتاج يمنح معمل الشركة شهادة بمطابقة الإنتاج للمواصفات التي حددها العميل. 2-2-3 بعض العملاء يطلبون إجراء اختبار بعد الإنتاج عن طريق طرف ثالث. 2-2-4 يقوم المصدر بإخطار المفتش الخاص بجاهزية المنتج للفحص 2-2-5 يقر المفتش الخاص بطلب الإخطار 2-2-6 يرتب المفتش الخاص زيارة بغرض الفحص لمقر المصدر. 2-2-7 يأخذ المفتش عينة من الشحنات ويجري جميع الاختبارات اللازمة. 2-2-8 يقوم المفتش بإخطار المشتري الأجنبي (المستورد) بنتائج الفحص. • أفاد جميع المصدرين بأن نتائج الاختبار دائما ما تكون مطابقة لمواصفات المنتج بفضل المراجعات القوية والمستمرة التي تتم قبل وأثناء الإنتاج. 2-2-9 يحصل المصدر على نسخة من نتائج الاختبار.
معايير الانتهاء من هذا الإجراء	الحصول على تقرير شهادة الفحص.
متوسط الوقت الذي يستغرقه هذا الإجراء	3-5 يوما في المتوسط

2-3 الحصول على الشهادة الصحية

الشكل 4-12: مخطط الحصول على الشهادة الصحية

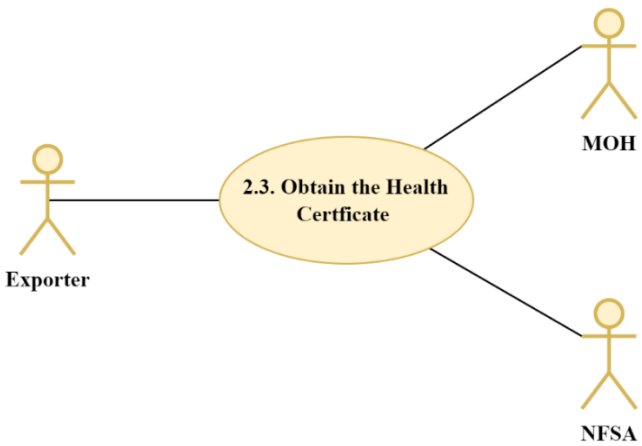

وفقا للشكل 4-12 تتطلب هذه الخطوة مشاركة كل من:

- المصدر/ من يمثله
- الهيئة القومية لسلامة الغذاء
- وزارة الصحة

الشكل 4-13: مخطط إجراءات الحصول على الشهادة الصحية

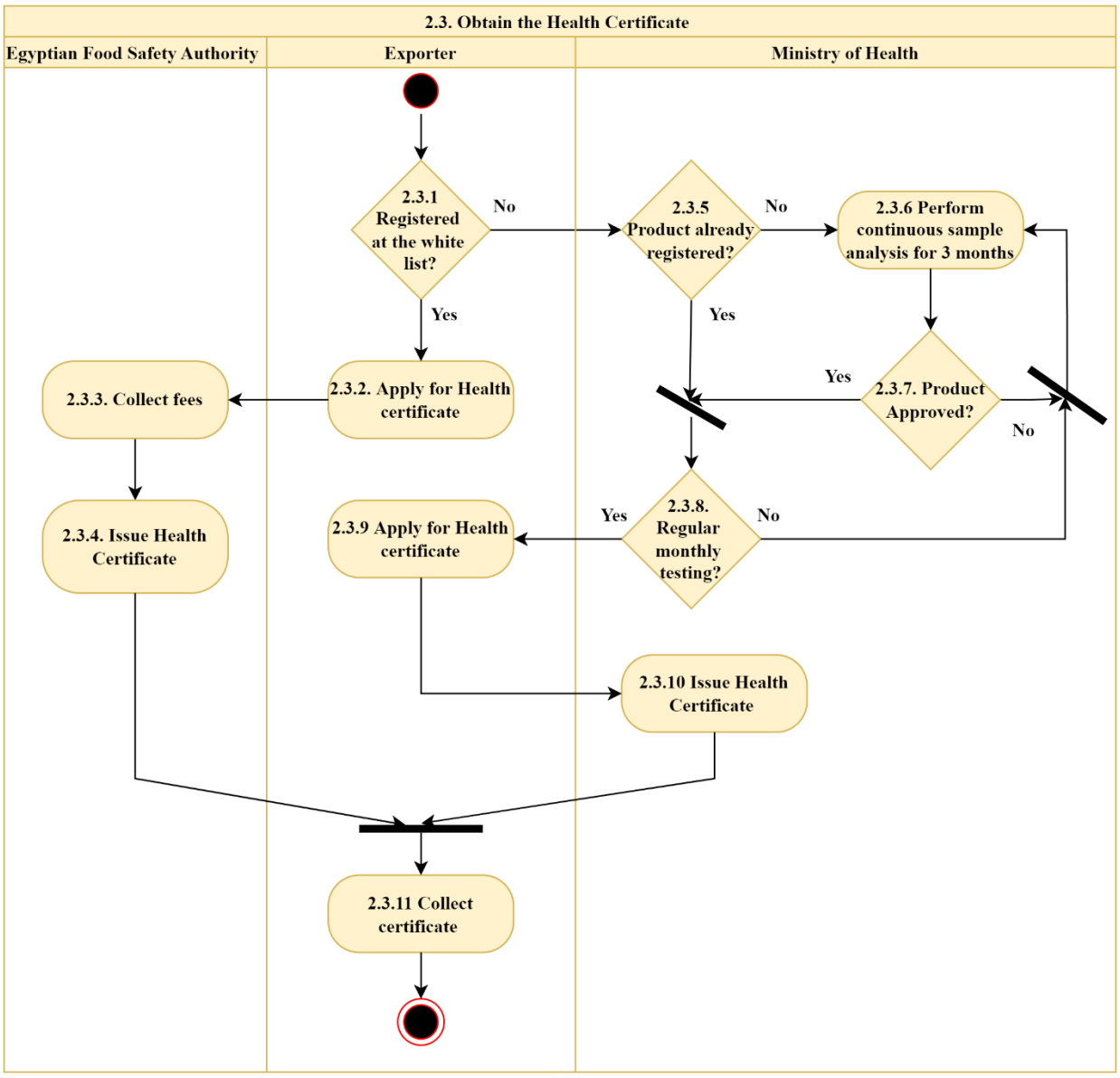

المرحلة	2- الشحن
الإجراء	***2-3 الحصول على الشهادة الصحية***
القوانين والقواعد واللوائح التنظيمية ذات الصلة	• قرار رئيس الوزراء رقم 142 لسنة 2019 • قرار مجلس إدارة الهيئة القومية لسلامة الغذاء رقم 2 لسنة 2019 • قرار الهيئة القومية لسلامة الغذاء رقم 1 لسنة 2020 • قرار مجلس إدارة الهيئة القومية لسلامة الغذاء رقم 12 لسنة 2021
الأطراف المشاركة في هذا الإجراء	• المصدر/ من يمثله • الهيئة القومية لسلامة الغذاء/ وزارة الصحة
الأمور اللازم الانتهاء منها قبل بدء العملية التجارية	انتهاء المصدر من التصنيع
الإجراءات والمستندات اللازمة	2-3-1 تختلف إجراءات الحصول على الشهادة الصحية بناء على تسجيل المصدر لدى الهيئة القومية لسلامة الغذاء من عدمه 2-3-2 إذا كان المصدر مدرجا بالفعل في القائمة البيضاء للهيئة القومية لسلامة الغذاء، يتقدم للحصول على الشهادة الصحية مباشرة من الهيئة. • أفاد بعض المصدرين بعدم الحاجة لاختبار العينة في هذه الحالة، ولكن قال البعض الآخر إنهم طُلب منهم تقديم عينة من كل شحنة لاختبارها في معامل الهيئة. 2-3-3 تطلب الهيئة رسوما بقيمة 500 جنيه. 2-3-4 تصدر الهيئة الشهادة الصحية. 2-3-5 إذا كان المصدر غير مدرج في القائمة البيضاء، يحصل على الشهادة الصحية من وزارة الصحة، وفي هذه الحالة يتوقف مسار الإجراءات على ما إذا كان المنتج المصدر مسجلا لدى وزارة الصحة أم لا. 2-3-6 إذا لم يكن المنتج المصدر مسجلا لدى وزارة الصحة، يكون على المصدر تسجيل المنتج الجديد، وهو ما يستلزم اختبار العينات باستمرار لمدة 3 أشهر متتالية. 2-3-7 بعد اختبار المنتج لمدة 3 أشهر، تقرر وزارة الصحة تسجيله أو عدم تسجيله. إذا لم يتم تسجيل المنتج يعيد المصدر الإجراءات كما في النقطة 2-3-6 مرة أخرى. 2-3-8 إذا كان المنتج المصدر مسجلا بالفعل أو تم تسجيله حديثا يتعين على المصدر تقديم عينة شهرية لتحليلها وإلا يتم إلغاء التسجيل. 2-3-9 إذا أجرى المصدر الاختبار الشهري بانتظام يمكنه التقدم للحصول على الشهادة الصحية لأي عدد من الشحنات دون الحاجة إلى إجراء اختبارات إضافية. 2-3-10 تصدر وزارة الصحة الشهادة الصحية. 2-3-11 يتسلم المصدر الشهادة الصحية.
معايير الانتهاء من هذا الإجراء	الشهادة الصحية
متوسط الوقت الذي يستغرقه هذا الإجراء	1-5 يوما (بناء على ما إذا كان المصدر مدرجا في القائمة البيضاء أم لا)

4-2 حجز حاوية

الشكل 4-14: مخطط حجز الحاوية

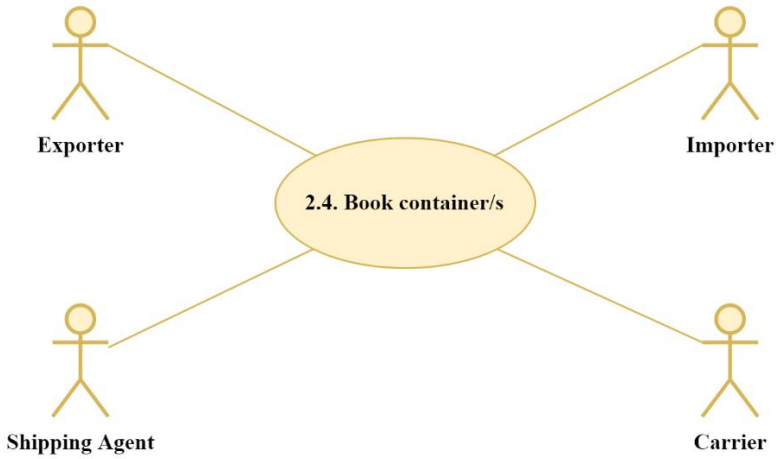

وفقا للشكل 4-14، تتم خطوة حجز الحاوية بمشاركة كل من:

- المصدر
- المشتري الأجنبي (المستورد)
- وكيل الشحن
- شركة النقل (خط الشحن)

الشكل 4-15: مخطط إجراءات حجز الحاوية

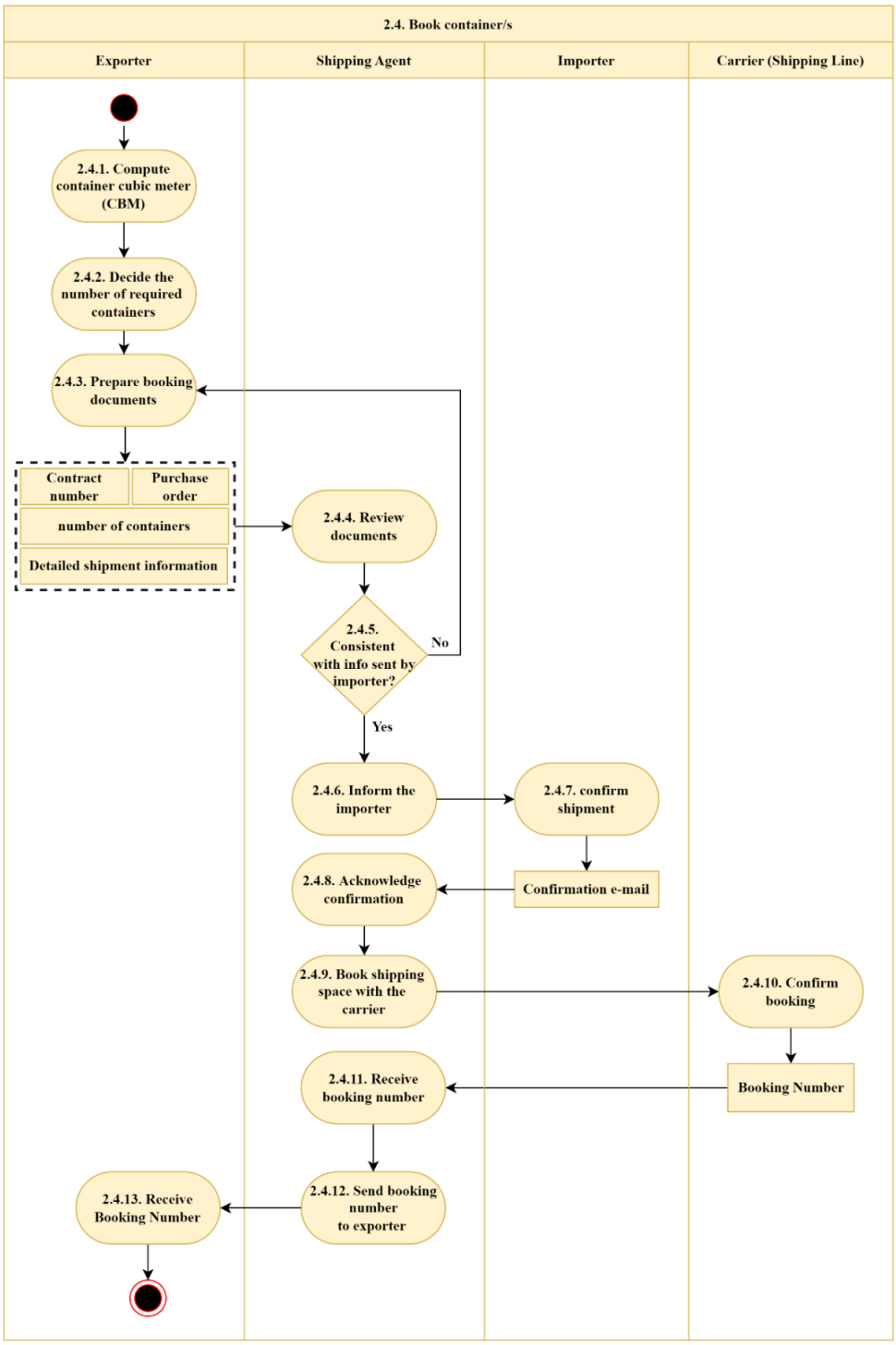

المرحلة	2- الشحن
الإجراء	*2-4 حجز حاوية الشحن*
القوانين والقواعد واللوائح التنظيمية ذات الصلة	• القرار رقم 800 لسنة 2016 بإصدار لائحة تنظيم مزاولة الأنشطة والأعمال المرتبطة بالنقل البحري ورسوم الانتفاع بها • الكتاب الدوري رقم 1 لسنة 2022 بشأن إجراءات دخول وخروج الشحنات • القانون رقم 73 لسنة 2019 بإنشاء جهاز تنظيم النقل البري الداخلي والدولي
الأطراف المشاركة في هذا الإجراء	• المصدر • وكيل الشحن • المشتري الأجنبي (المستورد) شركة النقل (خط الشحن)
الأمور اللازم الانتهاء منها قبل بدء العملية التجارية	أن يكون المصدر قد انتهى بالفعل من عملية التصنيع والتعبئة
الإجراءات والمستندات اللازمة	2-4-1 يقوم المصدر بحساب حجم الحاوية بالمتر المكعب. 2-4-2 بناء على حجم الحاوية بالمتر المكعب يحدد المصدر عدد الحاويات التي يحتاج لحجزها. 2-4-3 يقوم المصدر بإعداد مستندات حجز الحاوية وتشمل: رقم العقد، أمر الشراء ومعلومات تفصيلية عن الشحنة. • إذا كان اتفاق التصدير على أساس تحمل البائع التكلفة والتأمين والشحن أثناء النقل (on a Cif basis)، يتولى المصدر حجز الحاوية؛ أما إذا كان الاتفاق على أساس تحمل المشتري للمخاطر بمجرد الشحن (on fob basis)، يتواصل المصدر مع وكيل الشحن المسؤول عن حجز الحاوية. 2-4-4 يقوم وكيل الشحن بمراجعة المستندات لضمان مطابقة المعلومات لتلك التي أرسلها المشتري الأجنبي (المستورد) من قبل. 2-4-5 في حالة عدم مطابقة المعلومات لتلك التي أرسلها المشتري الأجنبي (المستورد) من قبل يقوم المصدر بإعداد المستندات مرة أخرى. 2-4-6 في حالة توافق المعلومات مع تلك المرسلة من قبل المشتري الأجنبي (المستورد) يقوم وكيل الشحن بإخطار المشتري الأجنبي (المستورد). 2-4-7 يؤكد المشتري الأجنبي (المستورد) الشحنة ويرسل بريدا اليكترونيا بالتأكيد إلى وكيل الشحن مع كافة المعلومات التفصيلية الخاصة بالشحنة. 2-4-8 يتسلم وكيل الشحن البريد الإلكتروني ويقر التأكيد. 2-4-9 يبدأ وكيل الشحن في حجز مساحة شحن مع شركة النقل أو خط الشحن. 2-4-10 تقوم شركة النقل (خط الشحن) بتأكيد الحجز وإصدار رقم حجز وإرساله لوكيل الشحن. 2-4-11 يتسلم وكيل الشحن الرقم. 2-4-12 يرسل وكيل الشحن رقم الحجز للمصدر. 2-4-13 يتسلم المصدر رقم حجز الشحنة.
معايير الانتهاء من هذا الإجراء	الحصول على رقم حجز الشحنة التي قام المصدر بحجزها على خط الشحن
متوسط الوقت الذي يستغرقه هذا الإجراء	ساعة واحدة

5-2 الحصول على شهادة التصدير وتسلم الحاوية الفارغة

الشكل 4-16: مخطط الحصول على شهادة تصدير وتسلم حاوية فارغة

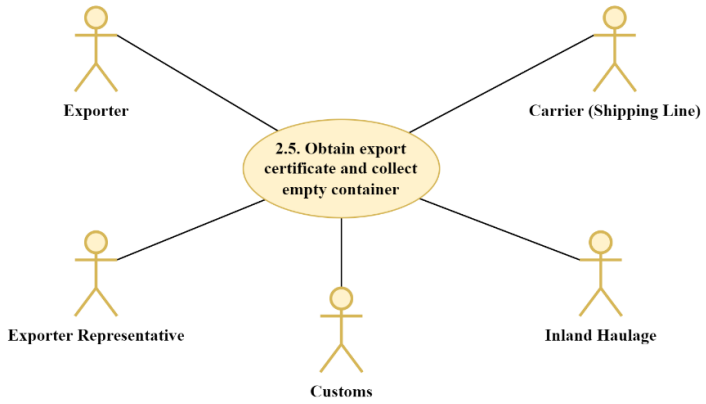

وفقا للشكل 4-16، تتم خطوة الحصول على شهادة تصدير وتسلم حاوية فارغة بمشاركة كل من:

- المصدر
- ممثل المصدر
- الجمارك
- شركة النقل الداخلي Inland Haulage
- شركة النقل (خط الشحن) Carrier

الشكل 4-17: مخطط إجراءات الحصول على شهادة تصدير وتسلم الحاوية الفارغة

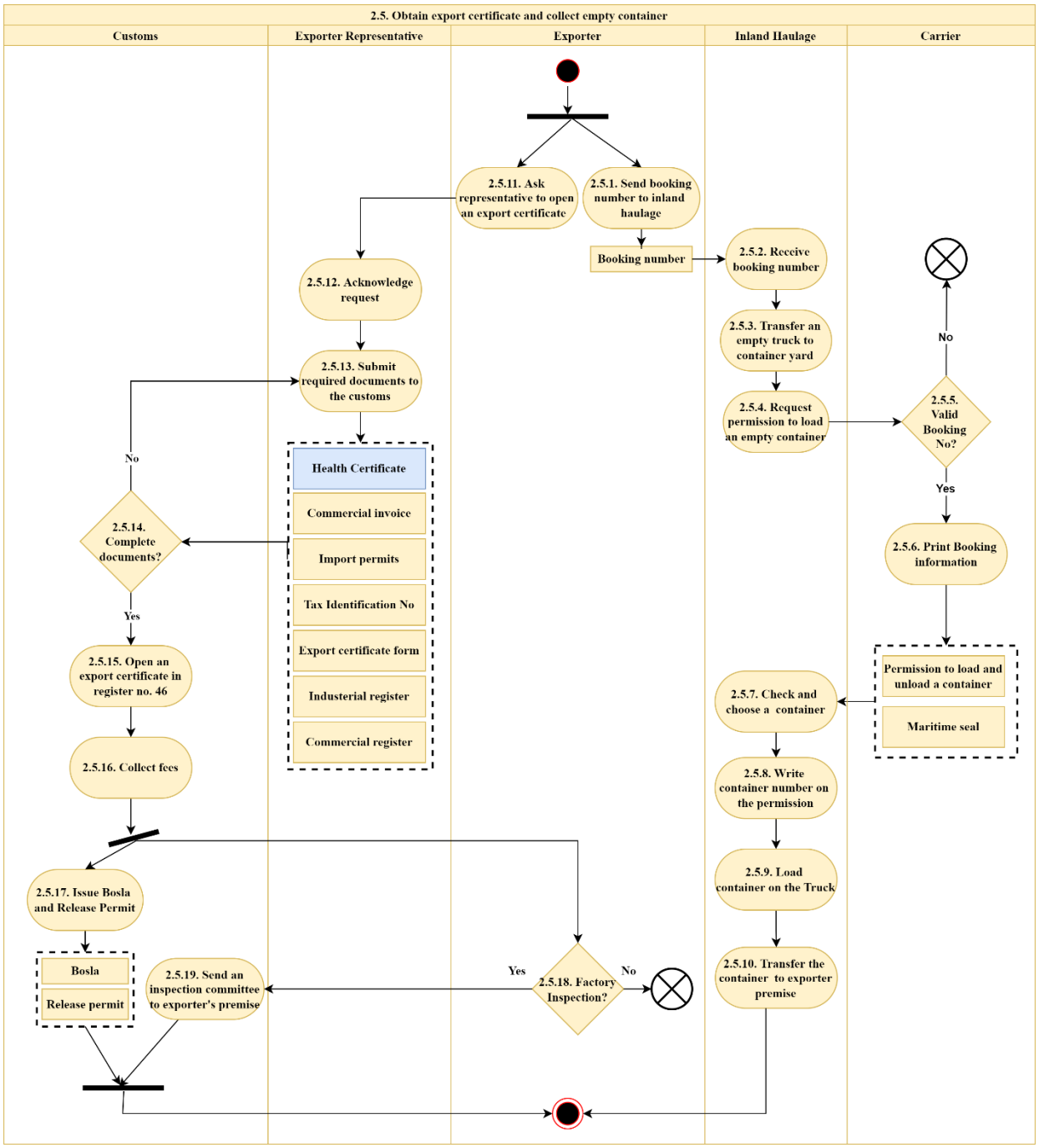

المرحلة	2- الشحن
الإجراء	*2-5 الحصول على شهادة تصدير وتسلم الحاوية الفارغة*
القوانين والقواعد واللوائح التنظيمية ذات الصلة	• قانون الجمارك رقم 207 لسنة 2020 ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم 430 لسنة 2021 • قرار وزير المالية رقم 40 لسنة 2017 بشأن تفعيل الإقرار الجمركي الموحد SAD • الكتاب الدوري رقم 24 لسنة 2019 بشأن الطرق المستخدمة والمطورة للإقرار الجمركي
الأطراف المشاركة في هذا الإجراء	• المصدر • شركة النقل الداخلي • شركة النقل (خط الشحن)
الأمور اللازم الانتهاء منها قبل بدء العملية التجارية	• أن يكون المصدر قد أنهى بالفعل عملية التصنيع والتعبئة والتغليف • أن يكون قد تم حجز الحاوية بالفعل
الإجراءات والمستندات اللازمة	2-5-1 يرسل المصدر رقم الحجز لشركة النقل الداخلي 2-5-2 تتسلم شركة النقل الداخلي رقم الحجز الذي يتيح للشركة استلام الحاوية من خط الشحن 2-5-3 شركة النقل الداخلي تقوم بنقل سيارة شحن فارغة إلى ساحة الحاويات لتحميل الحاويات الفارغة 2-5-4 شركة النقل الداخلي تطلب تصريح من شركة النقل (خط الشحن) لتحميل الحاويات على سيارات الشحن (المقطورات) 2-5-5 شركة النقل (خط الشحن) تفحص صحة رقم الحجز ويتم إلغاء العملية إذا كان غير صحيح 2-5-6 إذا وجدت شركة النقل (خط الشحن) أن رقم الحجز صحيح تقوم بطبع البيانات الخاصة بالحجز: تصريح تحميل وتفريغ الحاوية، والختم/ السيل الملاحي Maritime Seal 2-5-7 شركة النقل الداخلي تفحص المستندات وتختار حاوية - لا توجد شركات نقل آمنة؛ ومعظم سيارات الشحن (المقطورات) في شركات الشحن قديمة ومتهالكة وتشهد أعطال مستديمة. - لا تتوافر الحاويات باستمرار، فأحيانا يكون هناك حجز للشحن ولكن لا توجد حاويات بدون عيوب - الحاويات دائما ما يكون بها عيوب: قطع أو ثقب أو رائحة غير مقبولة، وفي كثير من الأحيان تكون الحاوية مليئة بالأسماك أو الأعشاب ويجب تنظيفها جيدا وإزالة أي روائح قبل تحميل منتجات الطماطم لضمان عدم انتقال هذه الروائح إليها. - هناك إدارة بالميناء تتبع خط الشحن الذي يتولى تنظيف الحاويات، ولكن عملها ورقي ومجرد رسميات ورقية بدون أي نتائج حقيقية. - غالبا ما يتأخر عمل شركة النقل الداخلي بسبب عيوب الحاويات والحاجة لاستبدالها (مرة أو مرتين في الأسبوع)، وإذا تسلمت شركة النقل الداخلي حاوية معيبة من الميناء فعند إعادتها للميناء يفترض خط الشحن أن شركة النقل الداخلي هي المسؤولة عن هذه العيوب ويتم تحصيل غرامة إصلاح قدرها 500 دولار. - هناك العديد من المشكلات في نظام غالبية خطوط الشحن، وعندما يتوجه السائق للساحة من أجل تحميل الحاوية لا يجد حاويات ويضطر أن ينتظر. - تأخر وصول الحاويات الفارغة إلى الميناء يؤدي إلى تأخر شركات النقل الداخلي في استلامها وقد يستغرق توافر الحاويات 3 إلى 4 يوما. - قد ينتظر السائق يوما كاملا لتحميل الحاوية في انتظار تخصيص هيئة الميناء للمعدات التي سيتم استخدامها لرفع الحاوية على سيارات الشحن (المقطورات)، ويسري نفس الشيء على التحميل. 2-5-8 شركة النقل الداخلي تضع رقم الحاوية في التصريح 2-5-9 شركة النقل الداخلي تقوم بتحميل الحاوية الفارغة على سيارات الشحن (المقطورات)

	2-5-10 شركة النقل الداخلي تنقل الحاوية الفارغة إلى مقر المصدر 2-5-11 يطلب المصدر من ممثله أن يحصل على شهادة تصدير من الجمارك - بدأت بعض الموانئ في تفعيل خدمات بوابة "نافذة" للحصول على شهادة التصدير ولكنها لا تعمل في جميع الموانئ حتى الآن. 2-5-12 يقر ممثل المصدر بتسلمه الطلب 2-5-13 يقدم ممثل المصدر المستندات المطلوبة للجمارك بما في ذلك: • الشهادة الصحية • الفاتورة التجارية • تصاريح الاستيراد • رقم البطاقة الضريبية • نموذج شهادة تصدير • السجل التجاري • السجل الصناعي 2-5-14 يتأكد مكتب الجمارك من اكتمال المستندات، وفي حالة عدم اكتمالها يقوم ممثل المصدر باستكمالها وإعادة تقديمها مرة أخرى 2-5-15 في حالة اكتمال المستندات يتم فتح ملف شهادة تسجيل للمصدر لدى السجل (رقم 46) يسجل به كافة معلومات الشحنة 2-5-16 يحصل مكتب الجمارك الرسوم 2-5-17 يصدر مكتب الجمارك المستندات اللازمة - تصريح الإفراج - بوصلة: مستند يتضمن معلومات تفصيلية عن المصدر والمستورد والشحنة 2-5-18 يختار المصدر ما إذا كان يرغب في إجراء التفتيش والفحص في المصنع أو الميناء، فإذا قرر الفحص في الميناء تنتهي الإجراءات عند هذه النقطة وينتقل مباشرة للخطوة التالية (تحميل الحاوية). 2-5-19 إذا قرر المصدر الفحص في المصنع ترسل الجمارك لجنة الفحص إلى مقر المصدر بناء على طلبه ويتحمل المصدر تكلفة الانتقالات.
معايير الانتهاء من هذا الإجراء	• يكون المصدر قد سجل معلومات الشحنة الخاصة به على منصة النظام • يكون المصدر قد أعد حاوية فارغة للمرحلة التالية لتحميلها بالسلع • يكون المصدر قد حصل على الختم/السيل الملاحي على الحاوية Maritime seal
متوسط الوقت الذي يستغرقه هذا الإجراء	5 ساعات مباشرة و3 أيام بشكل غير مباشر[4]

[4] الوقت غير المباشر هو الوقت الذي تستغرقه عملية تحميل ونقل الحاوية من الميناء إلى المصنع ثم العودة بها إلى الميناء مرة أخرى بعد تحميلها.

2-6: قائمة السبع نقاط Check 7 points وتحميل البضائع في الحاوية

الشكل 4-18: مخطط قائمة السبع نقاط وتحميل البضائع في الحاوية

وفقا للشكل 4-18 تستلزم هذه الخطوة مشاركة كل من:

- المصدر
- لجنة الفحص الجمركي
- شركة النقل الداخلي

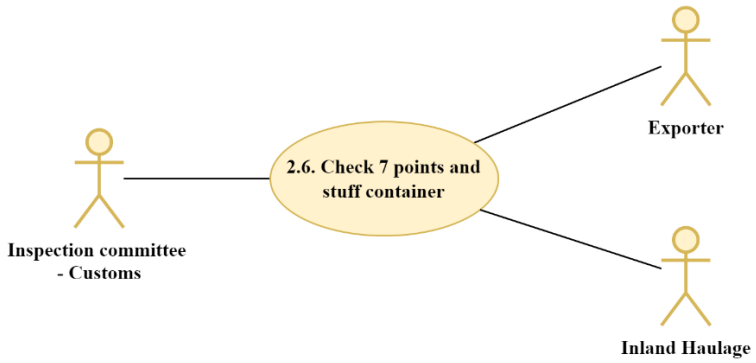

الشكل 4-19: مخطط إجراءات قائمة النقاط السبع وتحميل البضاعة في الحاوية

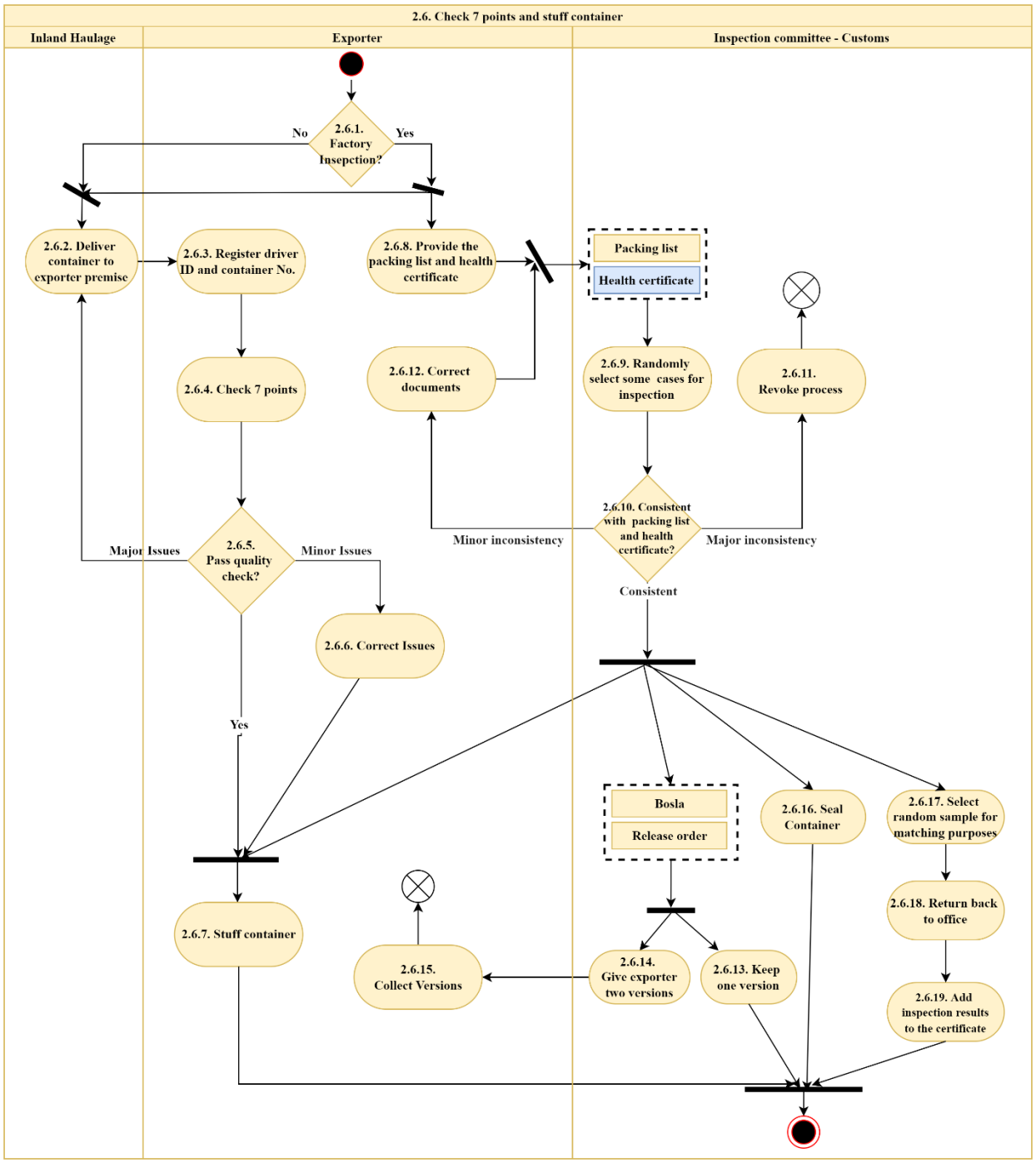

المرحلة	2- الشحن
الإجراء	***2-6 قائمة السبع نقاط وتحميل السلع في الحاوية***
القوانين والقواعد واللوائح التنظيمية ذات الصلة	• قانون الجمارك رقم 207 لسنة 2020 ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم 430 لسنة 2021. • قرار وزير المالية رقم 40 لسنة 2017 بشأن تفعيل إقرار الجمارك الموحدة SAD • القرار الجمهوري رقم 106 لسنة 2000 بتسهيل إجراءات الفحص والرقابة على السلع المصدرة والمستوردة • الكتاب الدوري رقم 20 لسنة 2020 بشأن إجراءات الجمارك "بوصلة" • الكتاب الدوري رقم 24 لسنة 2019 بشأن الطرق المستخدمة والمطورة للإقرار الجمركي
الأطراف المشاركة في هذا الإجراء	• شركة النقل الداخلي • المصدر
الأمور اللازم الانتهاء منها قبل بدء العملية التجارية	• انتهاء المصدر من عملية التصنيع والتغليف • نقل الحاويات بالفعل للمصنع • فتح شهادة تصدير
الإجراءات والمستندات اللازمة	2-6-1 تختلف الإجراءات وفقا لقرار المصدر بإجراء الفحص في المصنع أم الميناء 2-6-2 في الحالتين، تقوم شركة النقل الداخلي بتسليم حاوية فارغة لمقر المصدر 2-6-3 يسجل المصدر هوية السائق ورقم الحاوية الفارغة 2-6-4 يراجع المصدر قائمة السبع نقاط ويفحص حالة الحاوية للتأكد من أنها بحالة جيدة وخالية من أي عيوب أو أضرار كالثقوب أو الرائحة الكريهة وأن سقفها وجوانبها سليمة - دائما ما يكون هناك عيوب في الحاويات: قطع أو ثقوب أو رائحة غير مقبولة 2-6-5 إذا ظهرت عيوب مهمة خلال الفحص يتم إعادة الحاوية لخط الشحن عن طريق شركة النقل الداخلي واختيار حاوية أخرى. - غالبا ما يتأخر عمل شركة النقل الداخلي بسبب وجود عيوب في الحاويات وضرورة استبدالها (مرة أو مرتين أسبوعيا) وإذا استلمت شركة النقل حاوية معيبة من الميناء، يفترض خط الشحن، عند إعادتها إلى الميناء، أن شركة النقل هي المسؤولة عن هذه العيوب، ويتم فرض غرامة إصلاح تصل إلى 500 دولار. 2-6-6 إذا تبين من الفحص وجود مشكلات بسيطة، يقوم المصدر بتصحيحها والانتقال إلى الخطوة التالية. 2-6-7 في حالة عدم ظهور مشكلات أثناء الفحص، وكانت حالة الحاوية تستوفي الشروط المحددة في قائمة السبع نقاط، يمكن للمصدر تحميل السلع في الحاوية. - بعض المشترين الأجانب (المستوردين) قد يرسلون ممثلين عنهم لفحص الحاوية قبل تحميلها بالبضائع، حيث يقومون بتصوير الحاوية الفارغة ويأخذون من المصدر قائمة العبوة والفاتورة التجارية ويقومون بمتابعة عملية تحميل الحاوية بالبضائع. - يرسل ممثل المستورد شهادة الفحص للمصدر. 2-6-8 قد يقرر المصدر إجراء الفحص في المصنع وفي هذه الحالة يقدم للجنة الفحص قائمة العبوة والشهادة الصحية كأساس للفحص، على أن يكون لكل عبوة رقم خاص بها ومواصفات وقياسات معينة. - تذهب اللجنة إلى المصنع لفحص السلع قبل تحميلها لتجنب تفريغها وفحصها في ميناء الشحن. إلا أنه

	قد يتم إعادة الفحص مرة أخرى عند بوابة الميناء. أما بالنسبة للمناطق الحرة، فيتم إجراء الفحص الجمركي عند بوابة المنطقة الحرة. 2-6-9 يقوم المفتش باختيار عينات عشوائية لفحصها بغية التحقق من مطابقتها للمواصفات الواردة في المستندات ويجب أن تكون مطابقة لمعلومات الشهادة الصحية (مواصفات المنتج، تاريخ انتهاء الصلاحية، ورقم العبوة) - ما لم يدفع المصدر أو من يمثله إكرامية إجبارية (بمتوسط 500 جنيه)، تقوم لجنة الجمارك التالية بتشديد فحص البضائع بطريقة قد تعرضها للتلف أو تأخير التسليم في الميناء. - لا يوجد معايير واضحة لخدمات الفحص من أي جهة، وتحديدا، لا تضع الجمارك حدا أقصى لمدة الفحص أو معلومات حول نسبة الفحص المادي 2-6-10 إذا أظهر الفحص مطابقة المحتويات لقائمة العبوة والشهادة الصحية يتم الانتقال لإعداد المستندات: - بوصلة - أمر الإفراج 2-6-11 أما إذا أسفرت نتيجة الفحص عن مشكلات كبيرة فيتم إلغاء الإجراءات ويكون على المصدر إعداد الشحنة من جديد. 2-6-12 في حالة ظهور مشكلات بسيطة أثناء الفحص، يقوم المصدر بتصحيحها وإعادة الفحص مرة أخرى 2-6-13 يحتفظ المفتش بنسخة واحدة من المستندات (بوصلة وأمر الإفراج). 2-6-14 يمنح المفتش نسختين من المستندات للمصدر. 2-6-15 يتسلم المصدر نسختي المستندات 2-6-16 تقوم لجنة الفحص بختم الحاوية/ السيل الملاحي 2-6-17 يعود المفتش لمكتب الجمارك 2-6 -18 يضيف المفتش نتائج الفحص لشهادة التصدير ويتم تحميل البضائع في الحاوية ومنحها رقم ختم/ السيل الجمركي والمستندات اللازمة للانتقال إلى الخطوة التالية (بوصلة وأمر الإفراج).
معايير الانتهاء من هذا الإجراء	تحميل السلع في الحاوية وختمها/ السيل الملاحي) والحصول علي المستندات اللازمة للخطوة التالية (البوصلة وأمر الإفراج)
متوسط الوقت الذي يستغرقه هذا الإجراء	• 6 ساعات (على افتراض عدم وجود عيوب في الحاوية) • المدفوعات غير الرسمية (نقود/ سلع)

2-7 نقل الحاوية إلى الميناء

الشكل 4-20: مخطط عملية نقل الحاوية إلى الميناء

وفقا للشكل 4-20، تتم هذه الخطوة بمشاركة كل من:

- الجمارك
- شركة النقل (خط الشحن)
- شركة النقل الداخلي

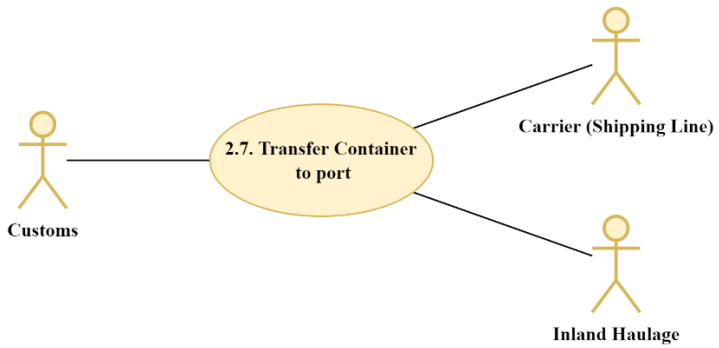

الشكل 4-21: مخطط إجراءات نقل الحاوية إلى الميناء

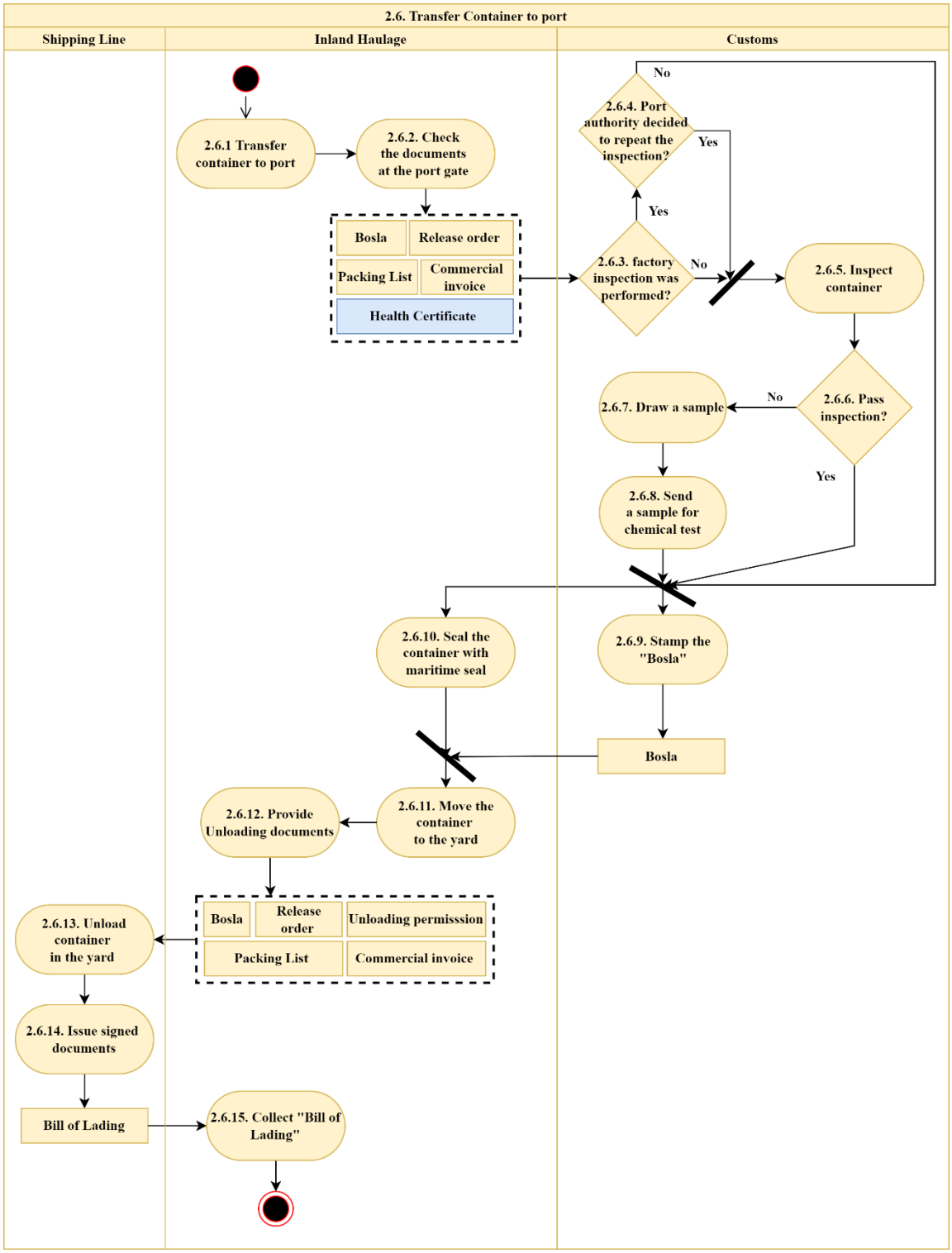

المرحلة	2- الشحن
الإجراء	*2-7 نقل الشاحنة إلى الميناء*
القوانين والقواعد واللوائح التنظيمية ذات الصلة	• قرار وزير المالية رقم 40 لسنة 2017 بشأن تفعيل إقرار الضرائب الموحدة • قرار جمهوري رقم 106 لسنة 2000 بتسهيل إجراءات الفحص والرقابة على الصادرات والواردات • الكتاب الدوري رقم 20 لسنة 2020 بشأن الجمارك "بوصلة" • الكتاب الدوري رقم 24 لسنة 2019 بشأن الطرق المستخدمة والمطورة للإقرار الضريبي
الأطراف المشاركة في هذا الإجراء	• خط الشحن • شركة النقل الداخلي • الجمارك
الأمور اللازم الانتهاء منها قبل بدء العملية التجارية	• تحميل الحاوية بالبضائع وختمها • ملء البيانات التفصيلية عن الشحنة في نموذج "بوصلة"
الإجراءات والمستندات اللازمة	2-7-1 شركة النقل الداخلي تنقل الحاويات إلى الميناء - ازدحام سيارات الشحن (المقطورات) وطول المدة التي تستغرقها للدخول أو الخروج من الميناء، حيث لا يتم فتح جميع بوابات الميناء أمام سيارات الشحن (المقطورات)، وغالبا ما يتم تشغيل بوابتين فقط من أصل 5 نقاط بسبب عدم كفاية موظفي الجمارك. - يغلق الميناء أمام الحاويات الساعة 11 ليلا، وفي حالة وجود مباراة كرة قدم أو ظرف شخصي لموظفي البوابة قد يغادرون العمل الساعة 7 أو 9 ليلا. - يشكل رجال الأمن عند بوابات الميناء وداخلها عقبة شديدة؛ حيث لا يسمح بدخول أو خروج سيارات الشحن (المقطورات) بدون دفع إكرامية، وتتحدد أولوية الوقوف في الصف في انتظار تفريغ الحاويات بحسب حجم الإكرامية المدفوعة. بالإضافة إلى منح الأسبقية لمن يدفع إكرامية أكبر خلال عملية التفريغ، وإذا اعترض أي سائق في الصف يتم سحب رخصته ومن ثم يصمت الجميع أو يدفعون. 2-7-2 مكتب الجمارك يفحص المستندات المقدمة من شركة النقل الداخلي عند بوابة الميناء قبل دخول رصيف الميناء ويتأكد من مطابقة رقم الختم/ السيل مع الوارد في نموذج بوصلة والمستندات الأخرى بما في ذلك ما يلي: - أمر الإفراج - قائمة العبوة - الفاتورة التجارية 3-7-2 تتأكد جمارك الميناء من إجراء الفحص في المصنع من عدمه. - حتى لو كانت الشحنة قد تم فحصها في المصنع من قبل، يظل لإدارة التفتيش بالميناء الحق في فتح الختم/ السيل وفحص نفس السلع مرة أخرى - إذا لم يتم الفحص في المصنع تقوم الجمارك بفحص منتجات الطماطم مقابل المواصفات الواردة في المستندات 4-7-2 تقرر جمارك الميناء نتائج الفحص - يدفع المصدر "إكرامية إجبارية مرة أخرى" وإلا سيحاول موظفو الجمارك افتعال أي مشكلة كذريعة لفحص البضائع وتفريغ الحاوية 5-7-2 في حالة عدم مطابقة الصندوق للمواصفات الواردة في المستندات، يسحب موظف الجمرك عينة من الحاوية لاختبارها.

	2-7-8 ترسل اللجنة الجمركية العينة إلى المعمل لإجراء اختبار فني لها - عند هذه النقطة تتواصل اللجنة مع اللجنة الجمركية الأولى التي قامت بفحص الحاوية في المصنع (مقر المصدر) وتبلغها بعدم دقة نتائج الفحص وأنها سترسل عينة للاختبار الكيميائي (يستغرق التحليل نحو 4 أيام) - إذا تم الفحص بدون أي مخالفات يقوم موظف الجمرك بختم نموذج بوصلة ويسلمه لشركة النقل الداخلي - تقوم شركة النقل الداخلي بختم الحاوية بالسيل الملاحي - شركة النقل الداخلي تنقل الحاوية لساحة خط الشحن المحجوز - تقدم شركة النقل الداخلي المستندات اللازمة لإثبات أن الحاوية في مكانها وجاهزة لتفريغها، وتشمل ما يلي: - نموذج بوصلة - أمر الإفراج - تصريح تفريغ الحاوية - قائمة العبوة - الفاتورة التجارية 2-7-9 يقوم خط الشحن بتفريغ الحاوية في الساحة. - يجب وزن الحاويات بواسطة خط الشحن قبل تحميلها على السفينة لتحديد حجم الشحنة بدقة، وفي معظم الحالات لا يمكن تشغيل جميع الموازين بسبب عدم وجود عدد كاف من الموظفين بالميناء، ومن ثم قد تستغرق عملية الوزن أحيانا يوما كاملا. - أحيانا تتأخر السفن ويضطر العميل لدفع رسوم تخزين وغرامات رغم أن التأخير خارج عن إرادته ويرجع إلى خط الشحن نفسه. 2-7-10 يصدر خط الشحن المستندات الموقعة وبوليصة الشحن 2-7-11 تقوم شركة النقل الداخلي بتسلم بوليصة الشحن - يتم إرسال بوليصة الشحن للمستورد مع باقي المستندات أو إلى البنك أو تظل في حوزة خط الشحن ويتم إصدارها بالبريد الإلكتروني (telex release)
معايير الانتهاء من هذا الإجراء	• تفريغ الحاوية على خط الشحن • حصول المصدر على بوليصة الشحن
متوسط الوقت الذي يستغرقه هذا الإجراء	• 6 ساعات بشكل مباشر • يومان بشكل غير مباشر • مدفوعات غير رسمية

8-2 مناولة الحاوية وتحميل السفينة

الشكل 4-22: مخطط مناولة الحاوية وتحميل السفينة

كما يتبين من الشكل 4-22، تتطلب هذه الخطوة مشاركة كل من:

- سلطة الميناء
- خط الشحن
- شركة النقل الداخلي

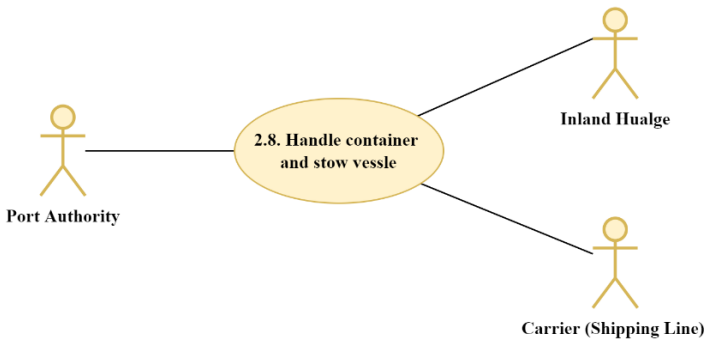

الشكل 4-23: مخطط إجراءات مناولة الحاوية وتحميل السفينة

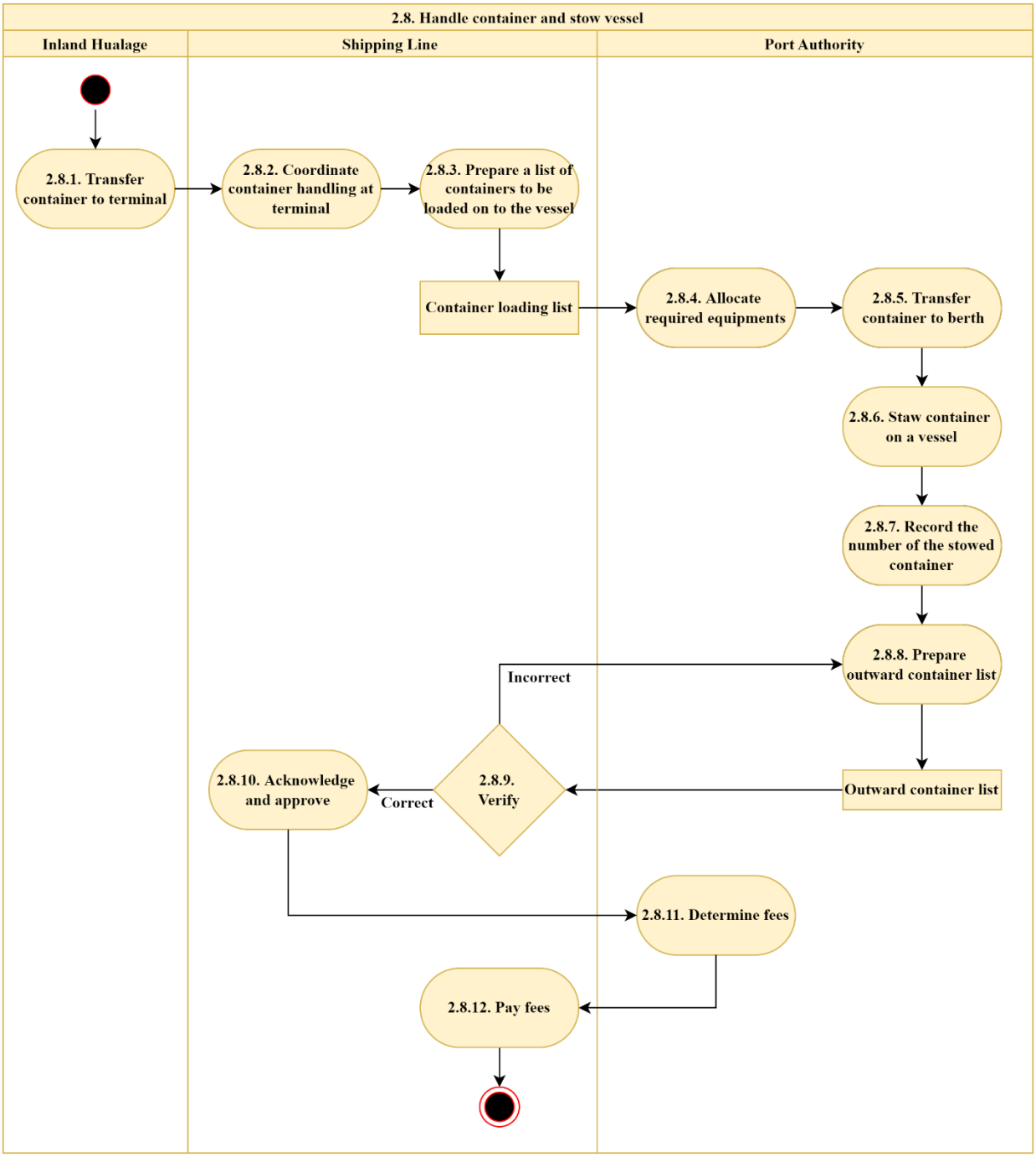
2.8. Handle container and stow vessel
Inland Hualage
Shipping Line
Port Authority
2.8.1. Transfer container to terminal
2.8.2. Coordinate container handling at terminal
2.8.3. Prepare a list of containers to be loaded on to the vessel
Container loading list
2.8.4. Allocate required equipments
2.8.5. Transfer container to berth
2.8.6. Staw container on a vessel
2.8.7. Record the number of the stowed container
2.8.8. Prepare outward container list
Outward container list
2.8.9. Verify
Incorrect
Correct
2.8.10. Acknowledge and approve
2.8.11. Determine fees
2.8.12. Pay fees

المرحلة	2- الشحن
الإجراء	***2-8 مناولة الحاوية وتحميل السفينة***
القوانين والقواعد واللوائح التنظيمية ذات الصلة	• القرار رقم 800 لسنة 2016 بإصدار لائحة تنظيم مزاولة الأنشطة والأعمال المرتبطة بالنقل البحري ومقابلات الانتفاع بها. • الكتاب الدوري رقم 1 لسنة 2022 بشأن دورة إجراءات الشحنات الواردة والصادرة • القانون رقم 73 لسنة 2019 بإنشاء جهاز تنظيم النقل البري الداخلي والدولي
الأطراف المشاركة في هذا الإجراء	- خط الشحن - شركة النقل الداخلي - هيئة الميناء
الأمور اللازم الانتهاء منها قبل بدء العملية التجارية	• ختم الحاوية بالفعل بالسيل الملاحي وتفريغها في ساحة الشحن
الإجراءات والمستندات اللازمة	2-8-1 تقوم شركة النقل الداخلي بنقل الحاوية إلى الميناء 2-8-2 يقوم خط الشحن بتنسيق عملية المناولة في الميناء وإعداد قائمة بالحاويات التي سيتم تحميلها على السفينة، وتقديم قائمة تحميل الحاويات إلى سلطة الميناء 2-8-3 تخصص سلطة الميناء المعدات المطلوبة لتحميل الحاويات 2-8-4 تنقل سلطة الميناء الحاوية إلى مكان الإنزال باستخدام المعدات 2-8-5 تخزن سلطة الميناء الحاوية في السفينة 2-8-6 تسجل سلطة الميناء رقم الحاوية التي تم تخزينها 2-8-7 تقوم سلطة الميناء بإعداد قائمة الحاويات الصادرة 2-8-8 يتحقق خط الشحن من القائمة الصادرة، وإذا كانت غير صحيحة، يرجع إلى سلطة الميناء لإعداد القائمة مرة أخرى 2-8-9 إذا كانت القائمة صحيحة، يقوم خط الشحن باعتمادها والموافقة عليها 2-8-10 تحدد سلطة الميناء رسوم الخدمة التي يجب أن يدفعها خط الشحن 2-8-11 يدفع خط الشحن رسوم الخدمة، وإلا تطلب سلطة الميناء إعداد القائمة مرة أخرى
معايير الانتهاء من هذا الإجراء	تحميل الحاوية على السفينة
متوسط الوقت الذي يستغرقه هذا الإجراء	يوما واحدا

2-9 إعداد المستندات التي يطلبها المشتري الأجنبي (المستورد)

الشكل 4-24: مخطط إعداد المستندات التي يطلبها المشتري الأجنبي (المستورد)

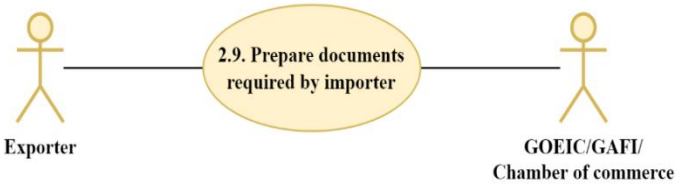

وفقا للشكل 4-24 تتطلب هذه الخطوة مشاركة كل من:

- المصدر
- الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات/ الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة/ الغرفة التجارية

الشكل 4-25: مخطط إجراءات إعداد المستندات التي يطلبها المستورد

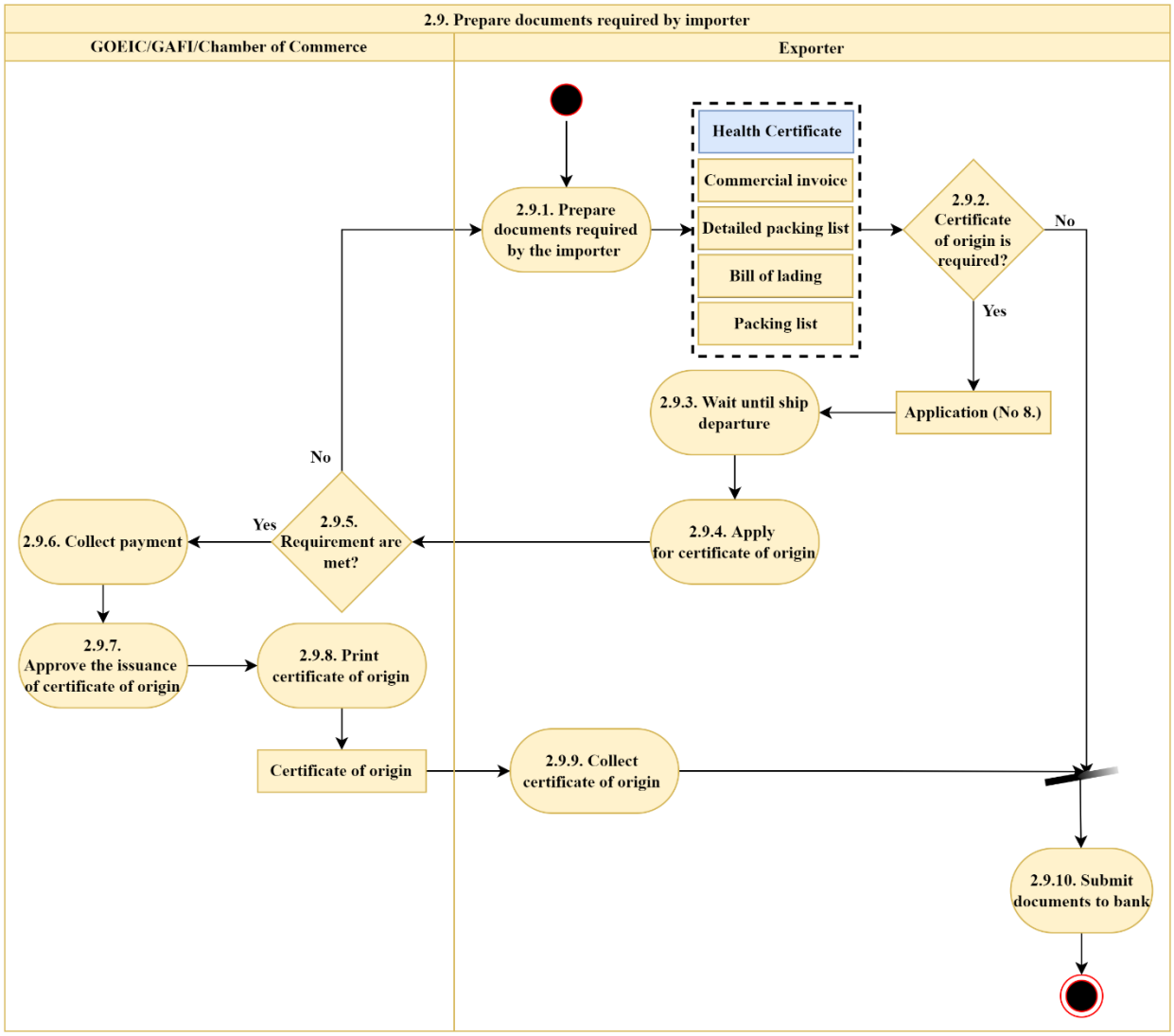

المرحلة	2- الشحن
الإجراء	***2-9 إعداد المستندات التي يطلبها المستورد***
القوانين والقواعد واللوائح التنظيمية ذات الصلة	• القرار الجمهوري رقم 1770 لسنة 1971 بإنشاء الهيئة العامة للرقابة على الصادرات الواردات
الأطراف المشاركة في هذا الإجراء	- المصدر - الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات/ الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة/ الغرفة التجارية
الأمور اللازم الانتهاء منها قبل بدء العملية التجارية	أن يكون لدى المصدر حساب مفعل للخدمات الالكترونية على الموقع الإلكتروني للهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات
الإجراءات والمستندات اللازمة	2-9-1 يعد المصدر المستندات المطلوبة من قبل المشتري الأجنبي (المستورد) وتشمل: - فاتورة تجارية - قائمة العبوة التفصيلية - بوليصة الشحن - الشهادة الصحية 2-9-2 إذا لم يطلب المشتري الأجنبي (المستورد) شهادة منشأ، يقوم المصدر بإعداد المستندات المذكورة فقط 2-9-3 إذا طلب المشتري الأجنبي (المستورد) شهادة منشأ، يتقدم المصدر بطلب للحصول عليها وينتظر لحين مغادرة السفينة للميناء 2-9-4 يتقدم المصدر بطلب للحصول على الشهادة من إحدى الجهات التالية: - الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات (نموذج الطلب رقم 8) وذلك بالنسبة للدول المستوردة الأطراف باتفاق تجارة • عملية تقديم الطلبات للحصول على شهادة المنشأ من الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات غير مميكنة بالكامل، ورغم أن الطلب يتم تقديمه الكترونيا عبر الموقع الالكتروني للهيئة إلا أنه يتعين على المصدر أيضا كتابته يدويا لدى مقر الهيئة - بالنسبة للشركات العاملة بالمناطق الحرة فتتقدم بالطلب للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة - أما الشركات الأخرى فتتقدم بالطلب للغرف التجارية 2-9-5 إذا لم يتم تقديم الشهادة يكون على المصدر إعداد المستندات مرة أخرى 2-9-6 إذا تم تقديم الشهادة، تقوم الجهة المعنية بتحصيل المدفوعات 2-9-7 تقر الجهة المعنية بالطلب وتوافق على إصدار الشهادة 2-9-8 تطبع الجهة المعنية شهادة المنشأ 2-9-9 يتسلم المصدر الشهادة - وفقا للموقع الإلكتروني للهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، لا يستغرق استخراج شهادة المنشأ أكثر من 10 دقائق، ولكن وفقا للمصدرين، يستغرق الأمر يومين للحصول عليها 2-9-10 يقدم المصدر شهادة المنشأ مع باقي المستندات للبنك
معايير الانتهاء من هذا الإجراء	شهادة المنشأ
متوسط الوقت الذي يستغرقه هذا الإجراء	• يوما واحدا • يومان إذا طلب المصدر استخراج شهادة منشأ

2-10 تسلم النسخ الضوئية من شهادة التصدير

الشكل 4-26: مخطط تسلم النسخ الضوئية من شهادة التصدير

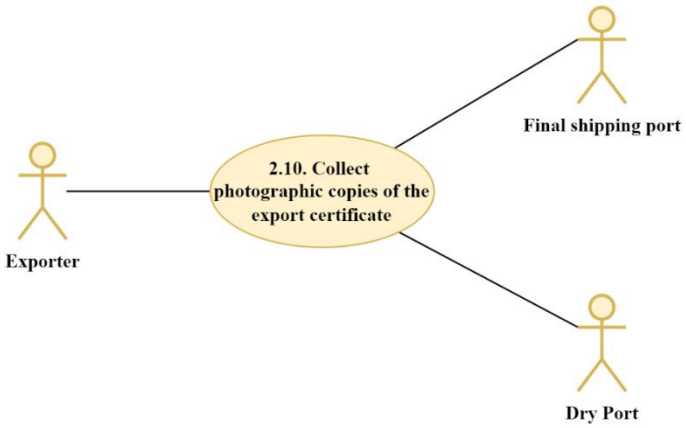

وفقا للشكل 4-26، تتم هذه الخطوة بمشاركة كل من:

- المصدر
- ميناء الشحن النهائي
- الميناء الجاف

الشكل 4-27: مخطط إجراءات تسلم النسخ الضوئية من شهادة التصدير

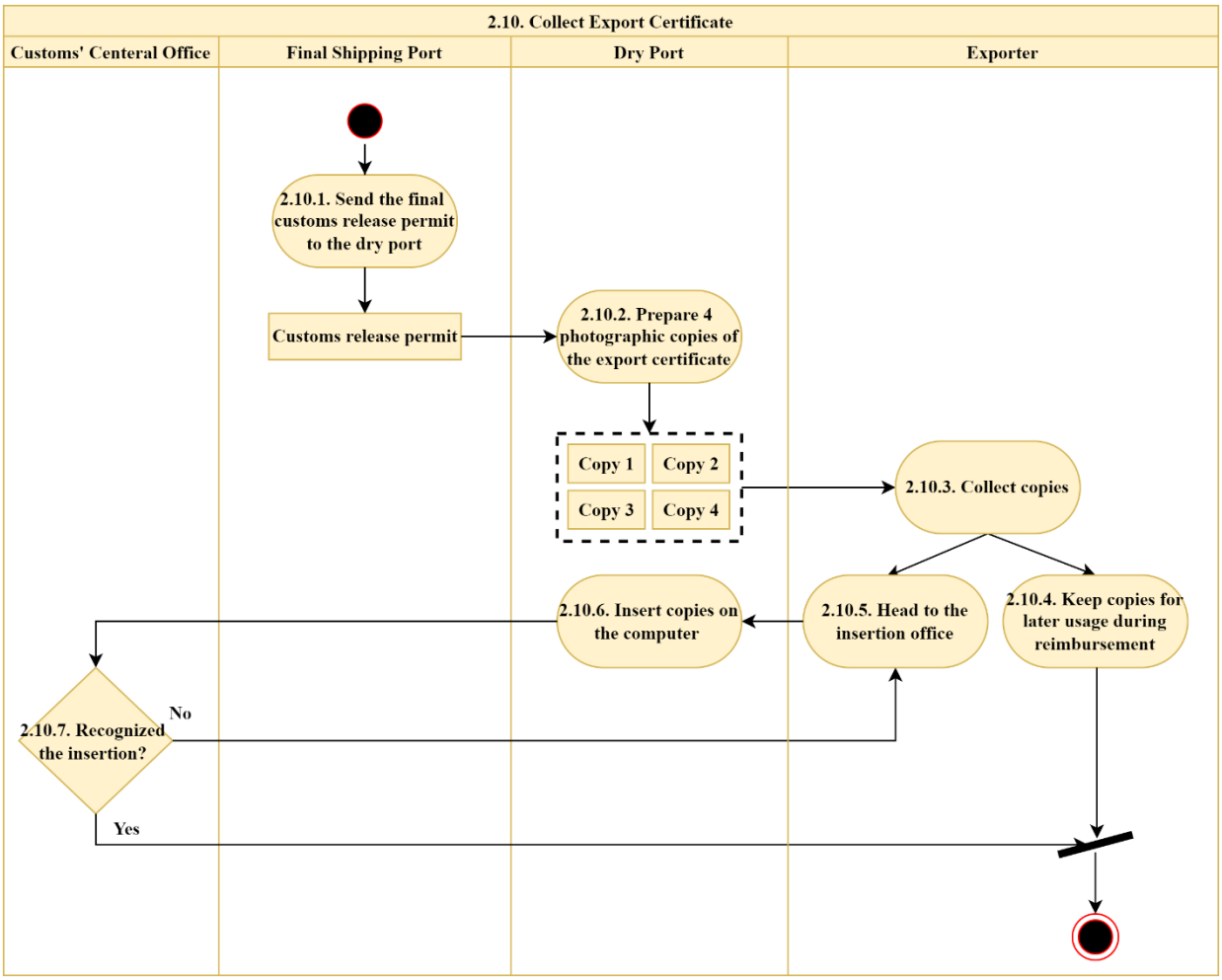

المرحلة	2- الشحن
الإجراء	***2-10 تسلم نسخ ضوئية من شهادة التصدير***
القوانين والقواعد واللوائح التنظيمية ذات الصلة	• قانون الجمارك رقم 207 لسنة 2020 ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم 430 لسنة 2021.
الأطراف المشاركة في هذا الإجراء	- ميناء الشحن النهائي - الميناء الجاف - المصدر
الأمور اللازم الانتهاء منها قبل بدء العملية التجارية	- تحرك الشحنة بالفعل من الميناء - تصريح الإفراج الجمركي النهائي لإرساله من ميناء الشحن للميناء الجاف
الإجراءات والمستندات اللازمة	2-10-1 ميناء الشحن النهائي ترسل تصريح الإفراج الجمركي النهائي (عن الصادرات) للميناء الجاف. • تتعامل الشركات مع الموانئ الجافة مثل العاشر من رمضان والسادس من أكتوبر لتسهيل الإجراءات وتقليل الوقت المستغرق. وتقوم بعض الشركات بالتصدير عن طريق أكثر من ميناء واحد: الإسكندرية، السخنة ودمياط، وبالتالي فإن التعامل مع ميناء جاف واحد بصرف النظر عن الميناء النهائي للشحنة سوف يعمل على تسهيل الإجراءات على المصدر (جميع المعاملات في مكان واحد حتى لو أن السلع يتم تصديرها من عدة موانئ مختلفة). • لكن تكمن المشكلة في تأخير إرسال تمام التصدير (إقرار من الميناء النهائي بأن الحاوية خرجت من الميناء بالفعل) من الميناء النهائي للميناء الجاف لفترة قد تستغرق حتى 3 شهور في بعض الحالات، ومن ثم يتأخر الحصول على النسخ الضوئية من شهادة التصدير من الميناء الجاف. • بدون إرسال تمام التصدير من الميناء النهائي للميناء الجاف، لا يتم إصدار شهادة التصدير • لا يجب أن يستغرق تمام التصدير كل هذا الوقت وغير معلوم سبب كل ذلك التأخير 2-10-2 الميناء الجاف يعد 4 نسخ ضوئية من شهادة التصدير 2-10-3 يتسلم المصدر النسخ لاستخدامها فيما بعد خلال عملية استرداد الرسوم 2-3-4 يحتفظ المصدر بالنسخ الضوئية للاستخدام لاحقا لاسترداد مستحقاته 2-10-5 في نفس الوقت يتجه المصدر لمكتب الإدراج (insertion office) في الميناء الجاف لتسجيل النسخ على الكومبيوتر 2-10-6يقوم مكتب الإدراج بحفظ النسخ على الكومبيوتر - عادة ما يكون المكتب شديد الازدحام - في معظم الحالات يضطر المصدر لدفع إكرامية إجبارية لتسريع الإجراءات - في بعض الحالات عند التقدم لاسترداد المدفوعات أو محاولة تسوية خطاب الضمان يكتشف المصدر عدم ظهور ما تم تسجيله على الكومبيوتر في مكتب الجمارك المركزي، وفي هذه الحالة يضطر هو أو من يمثله للعودة إلى الميناء الجاف لإعادة تسجيل النسخ على الكومبيوتر والتأكد من تسجيلها وحفظها عليه بشكل صحيح .
معايير الانتهاء من هذا الإجراء	الحصول على 4 نسخ ضوئية من شهادة التصدير
متوسط الوقت الذي يستغرقه هذا الإجراء	90 يوما في المتوسط

2-11: تقديم مستندات التصدير إلى صندوق تنمية الصادرات

الشكل 4-28: مخطط تقديم مستندات التصدير إلى صندوق تنمية الصادرات

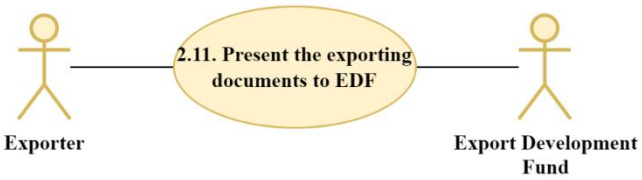

وفقا للشكل 3-23، فإن تقديم مستندات التصدير إلى صندوق تنمية الصادرات يتم بمشاركة كل من:

- المصدر
- صندوق تنمية الصادرات

الشكل 4-29: مخطط إجراءات تقديم مستندات التصدير إلى صندوق تنمية الصادرات

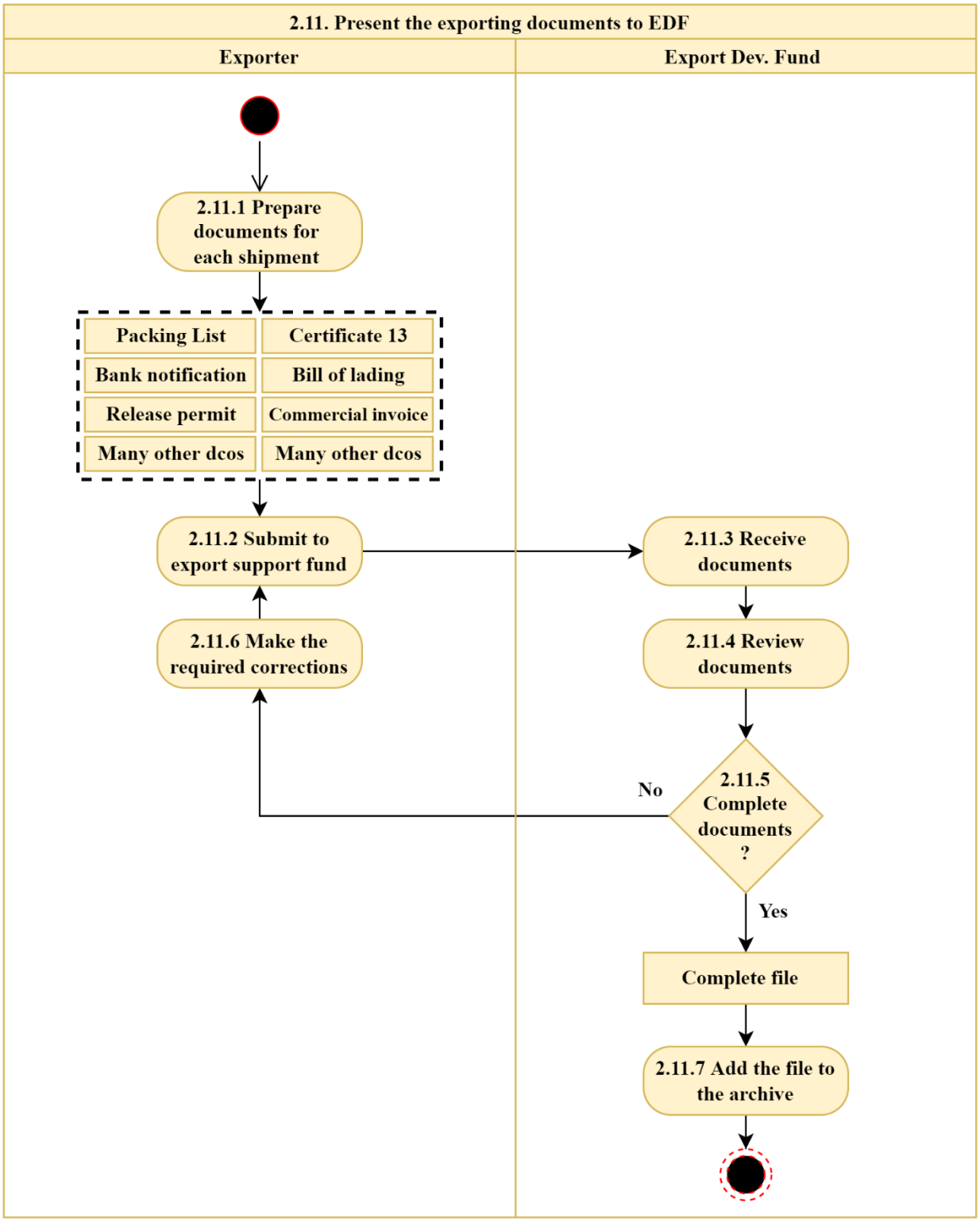

المرحلة	2- الشحن
الإجراء	***2-11 تقديم مستندات التصدير إلى صندوق تنمية الصادرات***
القوانين والقواعد واللوائح التنظيمية ذات الصلة	شروط برنامج رد أعباء الصادرات المعلن ولائحته التنظيمية
الأطراف المشاركة في هذا الإجراء	• المصدر • صندوق تنمية الصادرات
الأمور اللازم الانتهاء منها قبل بدء العملية التجارية	• أن تكون الشركة مسجلة لدى صندوق تنمية الصادرات
الإجراءات والمستندات اللازمة	2-11-1 يقوم المصدر بإعداد مستندات مفصلة لكل شحنة، تشمل: - نموذج الطلب - الفاتورة التجارية - تصريح الإفراج الجمركي - فاتورة الشحن - قائمة العبوة - اخطار من البنك موضحا به أن الشركة لديها حساب مصرفي بالعملة المحلية لدى أحد البنوك المصرية وبقبول التحويلات إليه - شهادة التصدير - فاتورة النقل - الإقرار الجمركي الموحد للصادرات - شهادة الأيزو - صورة من السجل التجاري 2-11-2 يقدم المصدر المستندات إلى صندوق تنمية الصادرات 2-11-3 يتسلم الصندوق المستندات ويقوم بإرسالها إلى اللجنة المختصة لمراجعتها 2-11-4 إذا احتاجت المستندات لتصحيح يقوم الصندوق بإخطار المصدر بذلك 2-11-5 يقوم المصدر بإجراء التصحيحات اللازمة ثم يعيد تقديم المستندات بعد تصحيحها 2-11-6 إذا كان الملف مكتملا أو تم إجراء التصحيحات اللازمة يقوم الصندوق بإضافة الملف إلى الأرشيف وهكذا يصبح المصدر مؤهلا لاسترداد المدفوعات الخاصة بهذه الشحنة تحديدا بمجرد إطلاق وزارة المالية مبادرة مستقبلية لرد أعباء الصادرات.
معايير الانتهاء من هذا الإجراء	إدراج المصدر في قائمة المصدرين المستحقين لاسترداد أعباء الصادرات
متوسط الوقت الذي يستغرقه هذا الإجراء	15 يوما

الشكل 4-30: مخطط مرحلة الدفع

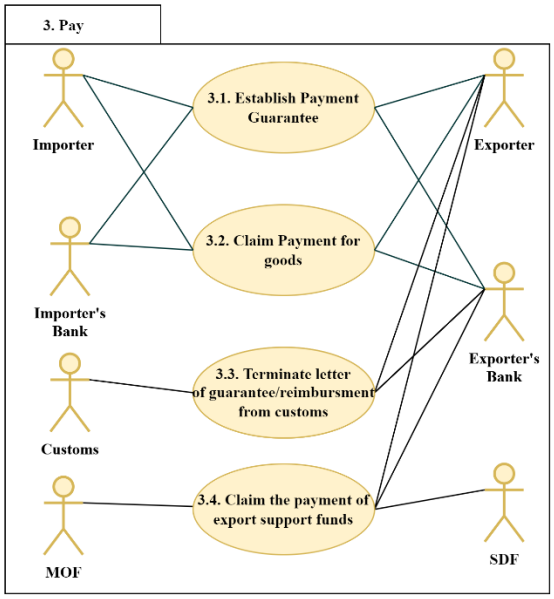

تنقسم مرحلة الدفع في مجال صادرات الطماطم إلى مستويين؛ حيث يتم في البداية ضمان الدفع وتحصيل المدفوعات من المشتري الأجنبي (المستورد) على افتراض أن دفع ثمن منتجات الطماطم يتم باستخدام خطاب ائتمان كما يحدث في باقي أنحاء العالم.

أما المستوى الثاني فهي المدفوعات المحلية من خلال الدروباك أو إصدار خطاب ضمان في حالة نظام السماح المؤقت والذي يتم تطبيقه فقط على المنشآت العاملة في الداخل (الملاحظة الثالثة في الملحق أ) وفي النهاية يتم السداد من برنامج رد أعباء الصادرات.

ويتبين من الشكل 4-30 أن مرحلة الدفع تضم 3 إجراءات رئيسية تتعلق بكيفية التقدم بطلب للحصول على خطاب ائتمان، واستخدامه في تحصيل المدفوعات مقابل السلع، والحصول على الدروباك.

3-1 تحديد ضمان الدفع

الشكل 4-31: مخطط تحديد ضمان الدفع

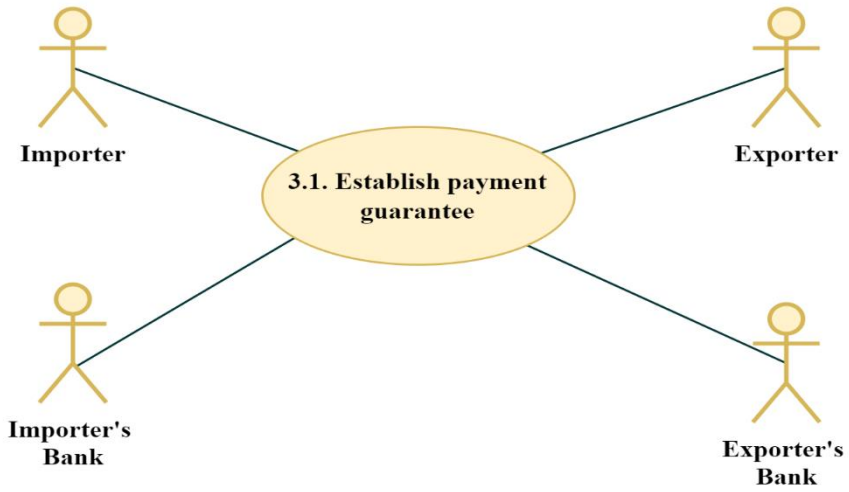

وفقا للشكل 4-31، تتطلب عملية إصدار ضمان الدفع مشاركة كل من:

- المصدر
- المشتري الأجنبي (المستورد)
- بنك المصدر
- بنك المشتري الأجنبي (المستورد)

الشكل 4-32: مخطط إجراءات ضمان الدفع

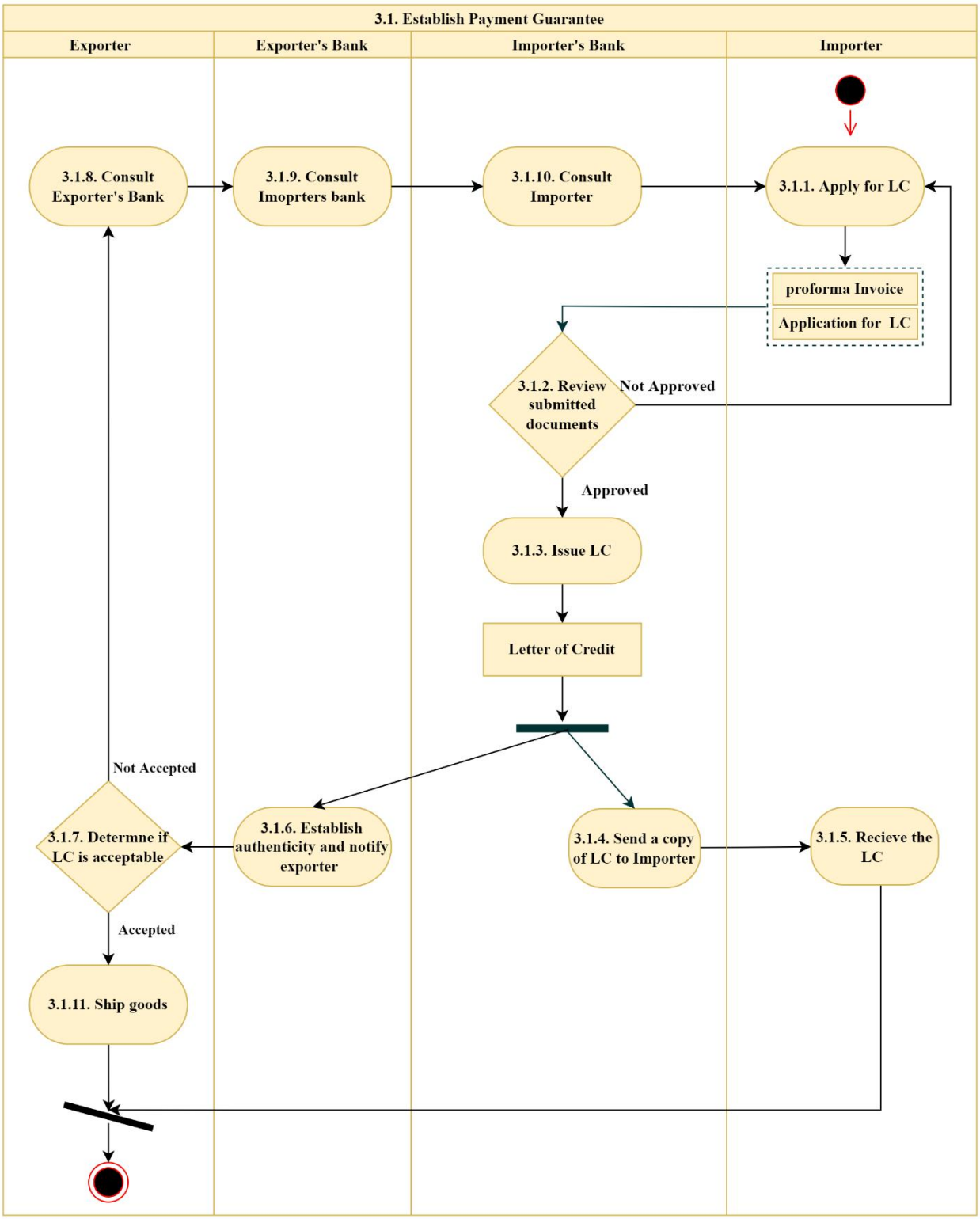

المرحلة	3- الدفع
الإجراء	***3-1 إصدار ضمان الدفع***
القوانين والقواعد واللوائح التنظيمية ذات الصلة	• الكتاب الدوري رقم 27 لسنة 2022 بشأن استثناء مستلزمات الإنتاج والمواد الخام من تعليمات البنك المركزي بشأن وقف التعامل بالاعتمادات المستندية
الأطراف المشاركة في هذا الإجراء	- المصدر - بنك المصدر - المشتري الأجنبي (المستورد) - بنك المشتري الأجنبي (المستورد)
الأمور اللازم الانتهاء منها قبل بدء العملية التجارية	اتفاق المصدر والمشتري الأجنبي (المستورد) على طريقة الدفع مقابل السلع.
الإجراءات والمستندات اللازمة	3-1-1 يقدم المشتري الأجنبي (المستورد) طلبا إلى البنك الخاص به للحصول على خطاب اعتماد مستندي (LC) غير قابل للإلغاء وفاتورة أولية • يمكن أيضا التعامل بصور الدفع أو السداد الأخرى، على سبيل المثال نقدا مقابل مستندات وحساب مفتوح، وفقا للاتفاق مع العميل ومستوى الثقة بينهما. 3-1-2 يراجع بنك المشتري الأجنبي (المستورد) المستندات المقدمة ويقيم الوضع الائتماني للمشتري الأجنبي (المستورد) 3-1-3 إذا كان الوضع الائتماني للمشتري الأجنبي (المستورد) جيدا، يوافق البنك على الطلب، ويصدر خطاب الاعتماد، ويرسله إلى بنك المصدر 3-1-4 يرسل بنك المشتري الأجنبي (المستورد) نسخة من خطاب الاعتماد إلى المشتري الأجنبي (المستورد) 3-1-5 يتسلم المشتري الأجنبي (المستورد) خطاب الاعتماد المستندي من البنك الخاص به 3-1-6 يثبت بنك المصدر صحة خطاب الاعتماد ويخطر المصدر بأن خطاب الاعتماد جاهز للتسليم 3-1-7 يتسلم المصدر خطاب الاعتماد ويقرر ما إذا كان مطابقا للاتفاق التعاقدي ويمكن الوفاء بشروطه 3-1-8 إذا وجد المصدر أن خطاب الاعتماد غير مقبول، يكون عليه الرجوع إلى البنك الخاص به واستشارته 3-1-9 يتشاور بنك المصدر مع بنك المشتري الأجنبي (المستورد) 3-1-10 يقوم بنك المشتري الأجنبي (المستورد) بعد ذلك بالرجوع إلى المشتري الأجنبي (المستورد) والتشاور معه بشأن تعديل خطاب الاعتماد 3-1-11 إذا رأى المصدر أن خطاب الاعتماد الذي كان قد تم إصداره بالفعل مقبولا، يقوم بإجراء الترتيبات اللازمة لتسليم السلع.
معايير الانتهاء من هذا الإجراء	- قبول المصدر لخطاب الاعتماد - بدء المصدر في اتخاذ الترتيبات اللازمة لتسليم منتجات الطماطم
متوسط الوقت الذي يستغرقه هذا الإجراء	يوما واحدا

3-2: المطالبة بدفع مقابل السلع

الشكل 4-33: مخطط المطالبة بدفع مقابل السلع

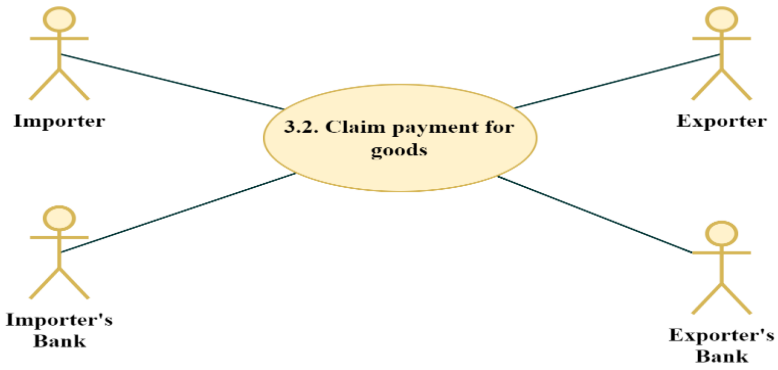

وفقا للشكل 4-33، تتضمن هذه الخطوة مشاركة كل من:

- المصدر
- المشتري الأجنبي (المستورد)
- بنك المصدر
- بنك المشتري الأجنبي (المستورد)

الشكل 4-34: مخطط إجراءات المطالبة بدفع مقابل السلع

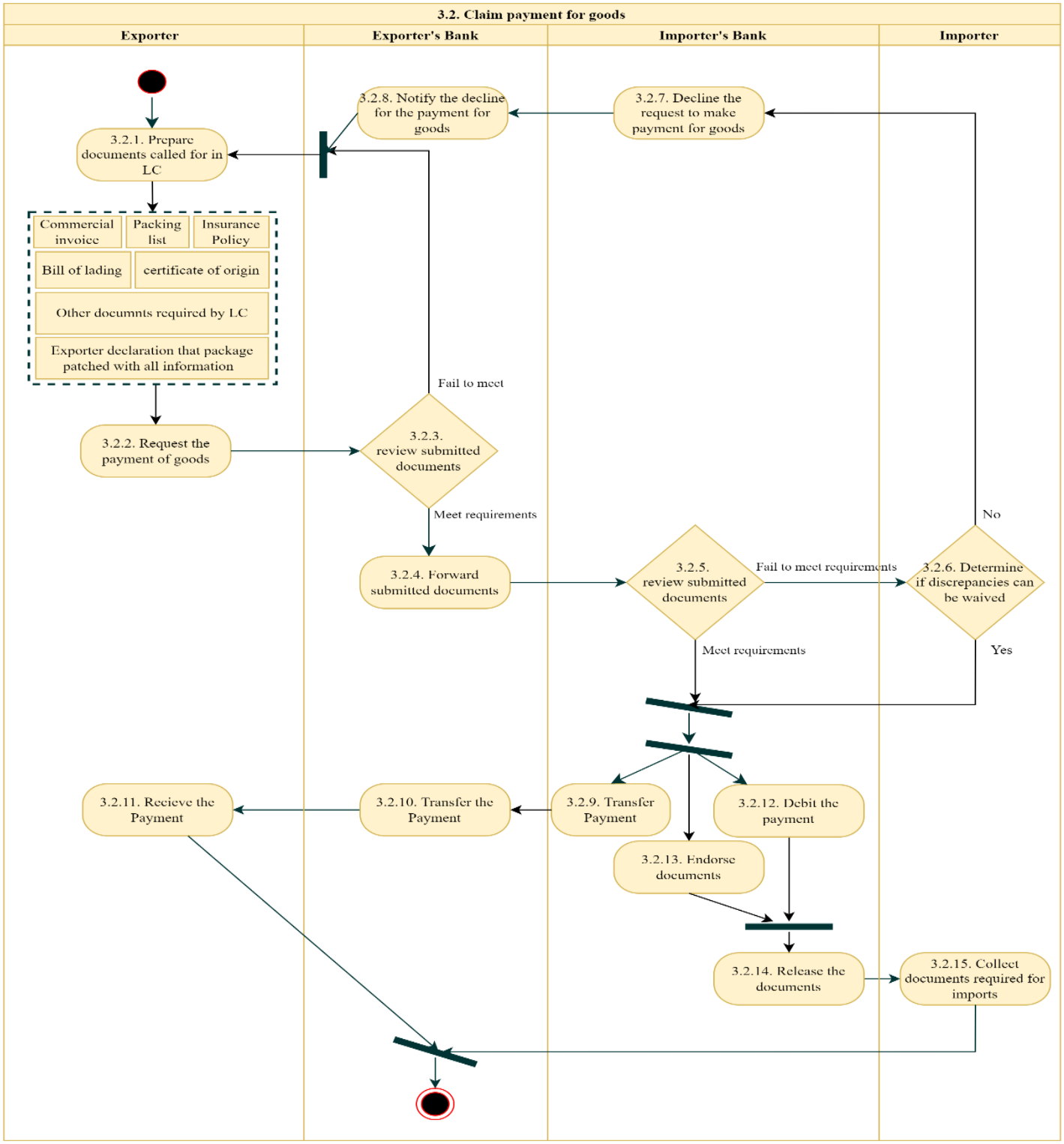

المرحلة	3- الدفع
الإجراء	***3-2 المطالبة بسداد مقابل السلع***
القوانين والقواعد واللوائح التنظيمية ذات الصلة	الكتاب الدوري رقم 27 لسنة 2022 بشأن استثناء مستلزمات الإنتاج والمواد الخام من تعليمات البنك المركزي بشأن وقف التعامل بالاعتمادات المستندية
الأطراف المشاركة في هذا الإجراء	- المصدر - بنك المصدر - المشتري الأجنبي (المستورد) - بنك المشتري الأجنبي (المستورد)
الأمور اللازم الانتهاء منها قبل بدء العملية التجارية	وفاء المصدر بالفعل بالاتفاق التعاقدي
الإجراءات والمستندات اللازمة	3-2-1 يقوم المصدر بإعداد المستندات التي نص عليها خطاب الاعتماد وتشمل: - الفاتورة التجارية - قائمة العبوة - وثيقة التأمين - فاتورة الشحن - شهادة المنشأ، و - إقرار المصدر بأن الشحنة المرسلة تتضمن جميع البيانات التفصيلية الخاصة بها - بالإضافة إلى أي مستندات أخرى يطلبها خطاب الاعتماد 3-2-2 بالإضافة إلى المستندات التي ينص عليها خطاب الاعتماد، يطلب المصدر من البنك الخاص به أن يخطر بنك المشتري الأجنبي (المستورد) لسداد مقابل السلع 3-2-3 يراجع بنك المصدر المستندات المقدمة ويحدد ما إذا كانت مطابقة للشروط والأحكام في خطاب الاعتماد، وفي حالة عدم مطابقتها يقوم بنك المصدر بإخطاره بذلك، وفي هذه الحالة، يكون على المصدر تصحيح المستندات كما يقتضي الأمر. 3-2-4 وإذا كانت المستندات المقدمة مطابقة للشروط والأحكام الموضحة في خطاب الاعتماد، يقوم بنك المصدر بإرسالها إلى بنك المشتري الأجنبي (المستورد) 3-2-5 يقوم بنك المشتري الأجنبي (المستورد) بمراجعة المستندات المقدمة ويقرر ما إذا كانت مطابقة لشروط وأحكام خطاب الاعتماد، فإذا كانت غير مطابقة، يقوم بإخطار المشتري الأجنبي (المستورد) بذلك 3-2-6 يقرر المشتري الأجنبي (المستورد) ما إذا كان يمكن التغاضي عن عدم المطابقة من عدمه 3-2-7 إذا لم يقرر المشتري الأجنبي (المستورد) التغاضي عن عدم المطابقة يتراجع البنك الخاص به عن سداد مقابل السلع. 3-2-8 يقوم بنك المصدر بإخطاره بذلك حتى يقوم بالتصحيحات اللازمة 3-2-9 إذا وجد بنك المشتري الأجنبي (المستورد) أن المستندات المقدمة مستوفية لشروط وأحكام خطاب الاعتماد من البداية، يقوم بتحويل المدفوعات إلى بنك المصدر 3-2-10 يقوم بنك المصدر بتحويل المبلغ للمصدر 3-2-11 يتسلم المصدر المدفوعات مقابل السلع التي صدرها - طبقا للمصدرين المصريين، إذا كان البنك المركزي يعاني من نقص في النقد الأجنبي، قد يحصلون على

	المدفوعات الخاصة بهم بالجنيه حسب سعر الصرف السائد، وفي بعض الحالات قد يطلب البنك المركزي منهم الاحتفاظ بهذه المدفوعات في حسابهم المصرفي وصرفها بعد عام لو كانوا يرغبون في صرفها بالعملة الصعبة. 3-2-12 يخصم بنك المشتري الأجنبي (المستورد) مدفوعات السلع من حسابه 3-2-13 يصدق المشتري الأجنبي (المستورد) على المستندات 3-2-14 يصدر بنك المشتري الأجنبي (المستورد) المستندات التي تسلمها من المصدر 3-2-15 يتسلم المشتري الأجنبي (المستورد) المستندات اللازمة للاستيراد
معايير الانتهاء من هذا الإجراء	- تسلم المصدر مدفوعات السلع - تسلم المستورد المستندات اللازمة للانتهاء من إجراءات الاستيراد
متوسط الوقت الذي يستغرقه هذا الإجراء	يوما واحدا

3-3 إنهاء خطاب الضمان/ استرداد الرسوم الجمركية

الشكل 4-35: مخطط إنهاء خطاب الضمان/ استرداد الرسوم الجمركية

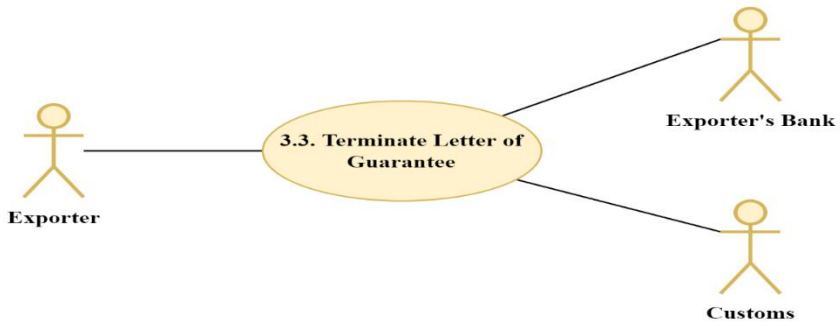

يوضح الشكل 4-35 أن إنهاء خطاب الضمان/ استرداد الرسوم من الجمارك يتطلب مشاركة كل من:

- المصدر
- بنك المصدر
- الجمارك

الشكل 4-36: مخطط إجراءات إنهاء خطاب الضمان/ استرداد الرسوم الجمركية

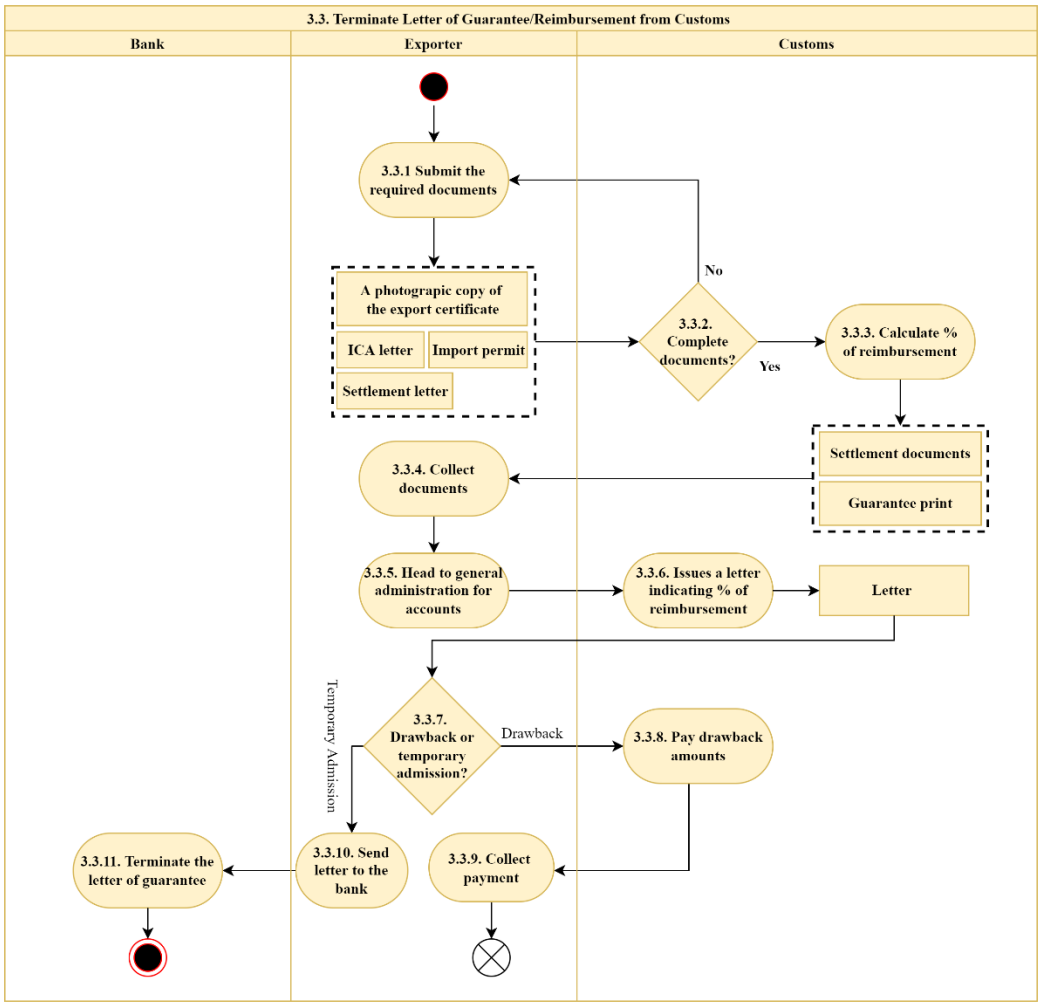

المرحلة	3- الدفع
الإجراء	***3-3 إنهاء خطاب الضمان***
القوانين والقواعد واللوائح التنظيمية ذات الصلة	- قرار وزير المالية رقم 367 لسنة 2021 بشأن إجراءات التخليص المسبق - قرار رئيس الوزراء رقم 1635 لسنة 2002 بشأن القواعد والإجراءات المنظمة للسماح المؤقت ورد الضرائب والرسوم الجمركية - نشرة الإجراءات رقم 8 لسنة 2015 بشأن السماح المؤقت • نشرة الإجراءات رقم 33 لسنة 2020 بشأن تصدير السلع التي تم استلامها بنظام السماح المؤقت والدروباك
الأطراف المشاركة في هذا الإجراء	- المصدر - البنك - الجمارك
الأمور اللازم الانتهاء منها قبل بدء العملية التجارية	استخراج خطاب مصلحة الرقابة الصناعية ونسخ ضوئية من شهادة التصدير ووجودها مع المصدر
الإجراءات والمستندات اللازمة	3-3-1 يقدم المصدر المستندات التالية للجمارك: - نسخة ضوئية من شهادة التصدير - خطاب مصلحة الرقابة الصناعية - تصريح الاستيراد - خطاب التسوية 3-3-2 تفحص الجمارك المستندات للتأكد من صحتها واكتمالها، وإلا يكون على المصدر إجراء التصحيحات/ التعديلات التي تطلبها وإعادة تقديم المستندات مرة أخرى بعد تصحيحها وتعديلها 3-3-3 إذا كانت المستندات صحيحة وكاملة تقوم الجمارك بحساب قيمة المبلغ الذي سيسترده المصدر. - عادة ما يتم حساب قيمة المستردات كنسبة مئوية من قيمة تصريح الاستيراد بناء على خطاب الضمان أو سعر السماح المؤقت. 3-3-4 تنتهي عملية التسوية بإصدار المستندات التالية: - مستندات التسوية - الضمان مطبوع 3-3-5 يتسلم المصدر هذه المستندات 3-3-6 يقوم المصدر بتقديم المستندات للإدارة العامة للحسابات 3-3-7 تقوم الإدارة العامة للحسابات في الجمارك بإصدار خطاب يوضح نسبة المبلغ المسترد 3-3-8 عند هذه النقطة يعتمد مسار الإجراءات على ما إذا كان المصدر يخضع لنظام الدروباك أم نظام الإدخال المؤقت ▪ إذا كان المصدر يخضع لنظام الدروباك يقوم بتقديم الخطاب إلى الجمارك للمطالبة باسترداد الرسوم الجمركية، ويتسلم قيمة المستردات ▪ أما إذا كان المصدر يخضع لنظام السماح المؤقت، فيقوم بإرسال الخطاب إلى البنك لغلق الضمان ▪ يقوم البنك بغلق الضمان ▪ تتسم الإجراءات برمتها بالبطء الشديد مما يحد من وفرة السيولة المالية مع المصدرين
معايير الانتهاء من هذا الإجراء	إنهاء خطاب الضمان واسترداد المصدر لقيمة الدروباك

متوسط الوقت الذي يستغرقه هذا الإجراء	30 يوما

4-3 المطالبة برد أعباء الصادرات

الشكل 4-37: مخطط الحصول على أعباء الصادرات

وفقا للشكل 4-37 تتم هذه الخطوة بمشاركة كل من:

- المصدر
- البنك الخاص بالمصدر/ أحد البنوك العامة
- وزارة المالية
- صندوق تنمية الصادرات

الشكل 4-38: مخطط إجراءات المطالبة برد أعباء الصادرات

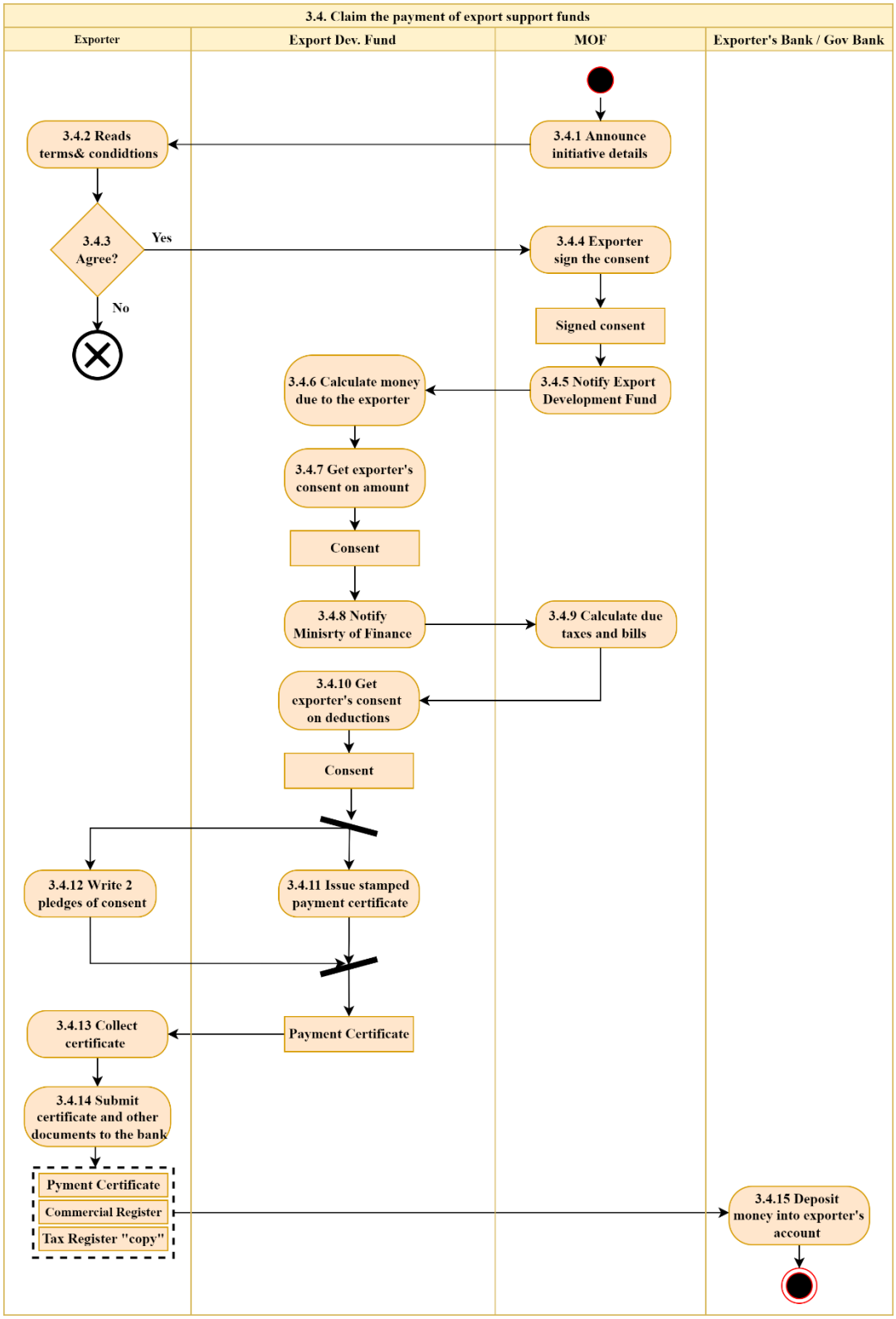

المرحلة	3- الدفع
الإجراء	***3-4 مدفوعات رد أعباء الصادرات***
القوانين والقواعد واللوائح التنظيمية ذات الصلة	البرنامج المعلن لرد أعباء الصادرات وقواعده التنظيمية
الأطراف المشاركة في هذا الإجراء	- المصدر - صندوق تنمية الصادرات - وزارة المالية - بنك حكومي - بنك المصدر
الأمور اللازم الانتهاء منها قبل بدء العملية التجارية	التسجيل لدى صندوق تنمية الصادرات
الإجراءات والمستندات اللازمة	3-4-1 تعلن وزارة المالية عن مبادرة لرد أعباء الصادرات وفقا لشروط معينة 3-4-2 يقرأ المصدر شروط وأحكام المبادرة ويقرر المشاركة فيها من عدمه 3-4-3 في حالة المشاركة، يجب أن يتجه المصدر لوزارة المالية للتوقيع على موافقة كتابية تفيد بموافقته على تسلم أعباء الصادرات وفقا للشروط والأحكام المعلن عنها 3-4-4 وزارة المالية تخطر صندوق تنمية الصادرات بحساب المبالغ المستحقة للمصدر 3-4-5 يقوم الصندوق بحساب المبالغ المطلوبة ويعد قائمة بأسماء المصدرين المستحقين لها - لا يقوم صندوق تنمية الصادرات بإخطار المصدر الذي يتعين عليه المتابعة مع الصندوق بصفة دورية 3-4-6 يأخذ الصندوق موافقة المصدر على المبالغ التي تم حسابها 3-4-7 يقوم الصندوق بإخطار وزارة المالية بالمبالغ المستحقة للمصدر 3-4-8 تقوم الوزارة بحساب الضرائب والفواتير التي على المصدر لخصمها من المبالغ المستحقة له 3-4-9 يعود المصدر إلى صندوق تنمية الصادرات مرة أخرى للتوقيع على مستند يفيد بموافقته على القيمة النهائية للمبلغ المستحق له بعد جميع الخصومات - يتم خصم أي مبالغ مستحقة على المصدرين لصالح مصلحة الضرائب 3-4-10 يقوم صندوق تنمية الصادرات بإصدار شهادة مدفوعات موقعة/ مختومة توضح صافي المبلغ المستحق للمصدر 3-4-11 بعد الانتهاء من إعداد الشهادة لا يتسلمها المصدر إلا بعد كتابة وتقديم إقرارين منه بموافقته وتسلمه مستحقاته بالكامل 3-4-12 بمجرد تقديم المصدر للإقرارين يحصل على شهادة مختومة من الصندوق توضح المبلغ المستحق له 3-4-13 يذهب المصدر في نفس اليوم لأحد البنوك الحكومية لتسليم الشهادة - يعتمد الوقت الذي يستغرقه البنك على ما إذا كان المصدر عميل في البنك ام لا 3-4-14 يتم تحويل المبلغ إلى المصدر بعد شهر من تسليمه الشهادة للبنك
معايير الانتهاء من هذا الإجراء	تحويل قيمة أعباء الصادرات من البرنامج للمصدر
متوسط الوقت الذي يستغرقه هذا الإجراء	شهران على الأقل

5- المدة الزمنية التي تستغرقها صادرات الطماطم في الخروج من مصر

يستعرض الشكل 5-1 التسلسل الزمني لإجراءات المراحل الرئيسية لتصدير الطماطم إلى الخارج؛ حيث تستغرق الشركات المصدرة نحو 27 يوما في المتوسط لاستيفاء الشروط التجارية والتنظيمية اللازمة لإتمام 17 إجراء. ويبين الشكل الفترة الزمنية التي تستغرقها عملية تصدير الطماطم بمفهومها المحدود (عملية التصدير فقط مع استبعاد تأثير استيراد المكونات).

الشكل 5-1: الخريطة الزمنية للانتهاء من إجراءات تصدير الطماطم بمفهومها المحدود

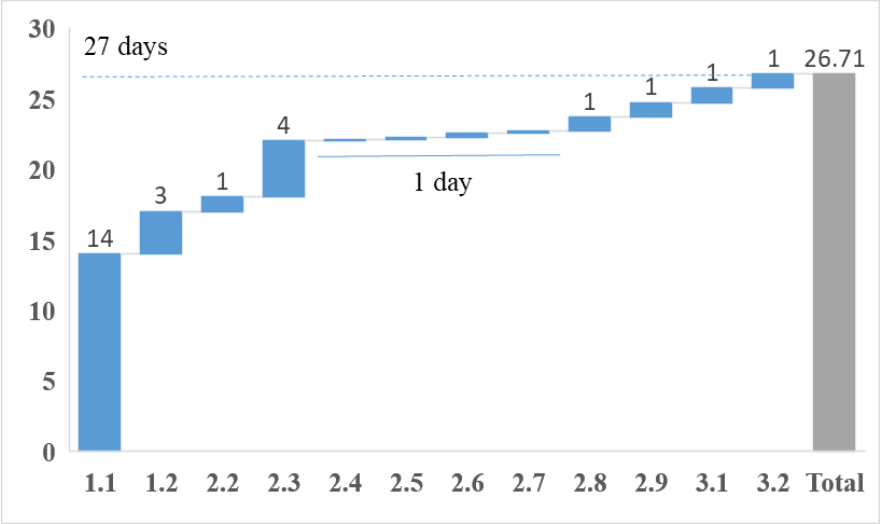

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

أما الشكل 5-2 فيستعرض المدة الزمنية التي تستغرقها إجراءات تصدير منتجات الطماطم بمفهومها الواسع (أي مع الأخذ في الحسبان المدة الزمنية التي تستغرقها عملية استيراد المكونات المستخدمة في التعبئة والتغليف). ونظرا للتعقيدات المرتبطة بهذه العملية خلال الإنتاج فإن الأمر يستغرق وقتا أطول كثيرا من الشركة المصدرة للانتهاء من الإجراءات الرئيسية: (2-1) الحصول على خطاب مصلحة الرقابة الصناعية؛ (2-10) تسلم النسخ الضوئية من خطابات شهادة التصدير؛ (2-11) تقديم مستندات التصدير إلى صندوق تنمية الصادرات؛ (3-3) إنهاء خطاب الضمان؛ و(4-3) المطالبة برد أعباء الصادرات، حيث تستغرق الشركات المصدرة 35 يوما، 90 يوما، 15 يوما، 30 يوما، و60 يوما في المتوسط على التوالي للانتهاء منها بما يزيد عن أربع أضعاف المدة الزمنية التي تستغرقها عملية التصدير المعتادة بمفهومها المحدود (الشراء، الشحن، الدفع).

الشكل 5-2: الخريطة الزمنية لعملية تصدير منتجات الطماطم بمفهومها الواسع

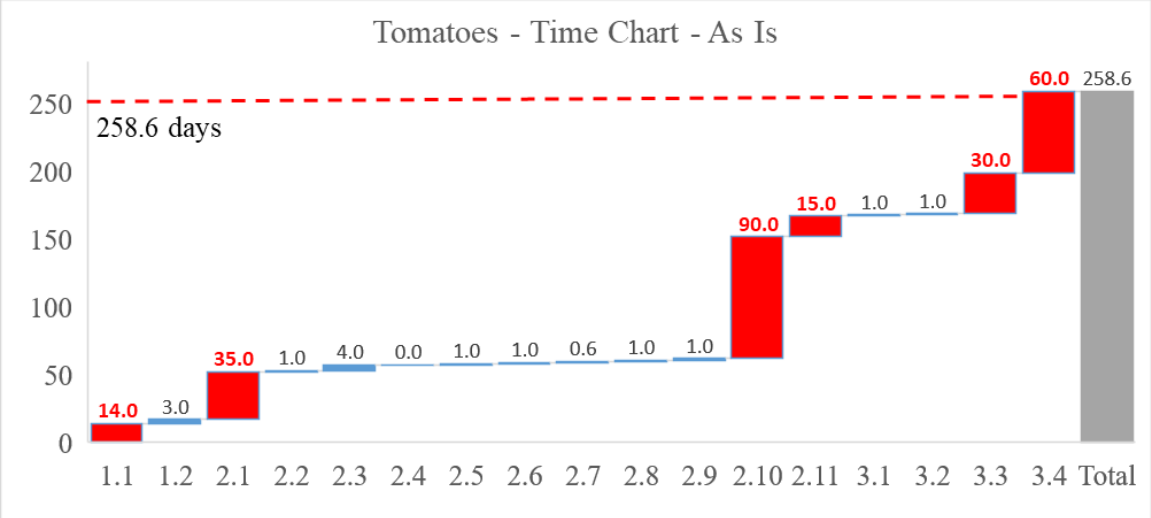

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

الجزء الثاني: السيناريو المقترح (الوضع كما يجب أن يكون)

1- منهجية السيناريوهات المقترحة "الوضع كما يجب أن يكون"

تبدأ السيناريوهات بتحديد أهم المشكلات التي تواجه القطاع مع اقتراح حلول لها بناء على آراء الأطراف المعنية، وفي ضوء التجارب الدولية وتحليل المركز المصري للدراسات الاقتصادية. وتجدر هنا الإشارة إلى خمس ملاحظات هامة هي:

1- لا يمكن زيادة الصادرات بدون القضاء على المشكلات التي تواجه عمليات الاستيراد وتلك المتعلقة بالإنتاج.
2- يرتبط جزء كبير من جميع المشكلات الخاصة بإجراءات التجارة في الأساس بوزارة المالية ومختلف الإدارات التابعة لها في حين تأتى مسؤولية وزارة التجارة والصناعة في المرتبة الثانية. ويكمن أساس هذه المشكلات في حقيقة أن وزارة المالية تعتبر تحصيل الأموال هدفها الأساسي، بالإضافة إلى ضعف التنسيق بينها وبين وزارة التجارة والصناعة مما يعمل على تعميق سوء الفهم لهدف التنمية الصناعية وتنمية الصادرات.
3- يرتبط معظم ارتفاع تكلفة إجراءات التجارة وتأخرها باستيراد المكونات اللازمة لإنتاج السلع التصديرية والبرامج المتعلقة بها (نظامي الدروباك والسماح المؤقت لاسترداد مستحقات مالية للمصدرين بعد حساب المكونات المستوردة)، وبالتالي يأتي تحسين عملية استيراد جميع المنتجات في صدارة الأولويات كونها تؤثر على إجراءات الاستيراد والتصدير.
4- التجارب الدولية تعكس بوجه عام الثقة في القطاع الخاص بالإضافة إلى سرعة الإجراءات لأن دعم الصادرات يأتي في مقدمة أولويات هذه الدول.
5- إجراء تعديلات جوهرية في النظام على النحو المطبق في تجارب كوريا الجنوبية، وتركيا والسعودية سيترتب عليه إلغاء الخطوات غير الضرورية وكذلك الغاء الدور الذي تلعبه بعض المؤسسات في إجراءات التصدير (على سبيل المثال صندوق تنمية الصادرات ومصلحة الرقابة الصناعية ووزارة الصحة)، وإعادة تحديد دور بعض المؤسسات مثل بنك تنمية الصادرات بحيث تؤدي مهاما مشابهة للمهام المنوطة ببنك إكزيم التركي Turkish Eximbank.

وفيما يلي المنهجية بالتفصيل:

كشف تحليل إجراءات تصدير منتجات الطماطم عن وجود عدد من الاختناقات الناتجة إما عن مشكلة في تصميم النظام نفسه أو في تنفيذه، بالإضافة إلى غياب السياسات المناسبة (على النحو المبين في الجدول 1 التالي).

الجدول 1: تعريف الأنواع المختلفة للمشكلات

طبيعة المشكلة	التعريف
عيب في تصميم النظام	فشل النظام في تحقيق الهدف منه بسبب عدم ملائمة التخطيط وافتقاره إلى بعض العناصر، وتبني حلول جزئية أو عدم توافق النظام المطبق مع النظم المتبعة دوليا.
عيب في تطبيق النظام	عندما يفشل النظام في تحقيق الهدف منه بسبب مشكلات تتعلق بسوء الإدارة، ومقاومة العاملين، ونقص القدرات البشرية اللازمة لتطبيق النظام الجديد.
غياب السياسات المناسبة	لم يتم التعامل مع المشكلة من خلال سياسات مناسبة رغم توفر تصميم النظام وتنفيذه.

يقترح الجدول التالي قائمة بالإجراءات التصحيحية لكل واحدة من هذه الاختناقات والأثر المتوقع لها؛ ويتم تصنيف هذه الإجراءات وفقا للإطار الزمني لتنفيذها، حيث يشار للإجراءات الفورية بالحرف (I) ويُشار للإجراءات قصيرة المدى (2-5 أشهر) بالحرف (S) والإجراءات متوسطة المدى بالحرف (M) (6 أشهر - سنة). وقد تم وضع إطار زمني قصير عن عمد لأن المشكلات شديدة الإلحاح، وقد استهدفت العديد من التدابير الفورية التقليل حجم المشكلة لحين تبني إجراءات تصحيحية جذرية.

وتنقسم الإجراءات المقترحة إلى فئتين:

الفئة (أ): وهي أفضل الحلول، وتقوم على تغيير النظام بشكل جذري بالاستفادة من التجارب الدولية.

الفئة (ب): وهى ثاني أفضل الحلول، وتقوم على تحسين النظام الحالي وتطويره.

ويشمل التحليل كلا الفئتين لضمان واقعية السيناريو المقترح وقابليته للتنفيذ.

وقد تم دراسة عدد من التجارب الدولية فيما يتعلق بالمشكلات الخاصة بتصميم النظام وتنفيذه؛ حيث يتم الإشارة إلى كل تجربة في الجدول رقم 2 مع عرضها بالتفصيل في الملحق (ب). ويوضح الجدول التالي الإجراءات المعدلة، بينما تم إرفاق الأشكال الخاصة بها في ملف آخر نظرا لاختلاف حجم الورق.

جدول تفصيلي لإجراءات التجارة المعدلة (الوضع كما يجب أن يكون)

الجدول 2: الإجراءات التصحيحية المقترحة في إجراءات تصدير منتجات الطماطم (رمز النظام المنسق 2002)

الإجراء	المشكلة	طبيعة المشكلة	التجربة الدولية ذات العلاقة	الإجراء التصحيحي المقترح	التأثير	
					عملية التصدير	أخرى (زيادة الصادرات تراجع المدفوعات غير الرسمية .....)
الشروط المسبقة						
	الشروط الإجرائية التي يتعين على مصدري منتجات الطماطم اتباعها لبدء التصدير بصورة قانونية تتسم بالتعقيد وهناك العديد من الجهات التي يتعين على المصدر التعامل معها والتي تفتقر إلى التنسيق الكافي فيما بينها (الوضع الحالي كما هو – القسم الرابع)	▪ عيب في تصميم النظام	التجربة التركية (الملحق ب)	▪ رقمنه جميع خدمات الأعمال[5] بما في ذلك الربط بين الجهات المختلفة ذات العلاقة (M). ▪ يجب إتاحة كافة المعلومات المحدثة عبر الإنترنت وفي التوقيت المناسب وفرض ذلك على جميع الجهات (I).	سرعة بدء عملية التصدير وإلغاء تقديم المستندات بشكل مكرر.	تحسين بيئة الأعمال ككل مما سيؤدي حتما لزيادة الصادرات الفعلية
	▪ تتعلق جميع الاختناقات بتسجيل الشركات في القائمة البيضاء لدى الهيئة القومية لسلامة الغذاء والتي تهدف إلى حماية سمعة المنتجات المصرية، حيث بدأت الهيئة من الصفر في تسجيل الشركات لأول مرة تماما والتي كان يتعين على بعضها التحول من القطاع غير	▪ عيب في تصميم النظام ▪ عيب في تطبيق النظام ▪ غياب السياسات المناسبة	السعودية	▪ تصميم برنامج للدعم المالي والفني يستهدف صغار المصدرين يمكنهم من الالتزام بالمواصفات التي تضعها هيئة سلامة الغذاء. ويمكن أن يقوم مركز تحديث الصناعة بتنفيذ هذا البرنامج (I).	تسريع إجراءات التسجيل ومن ثم يستطيع المصدر تركيز جهوده على الإنتاج الفعلي والصادرات.	▪ قدرة صغار المصدرين على النفاذ إلى الأسواق الخارجية التي تطلب التسجيل لدى هيئة سلامة الغذاء مما ينعكس في النهاية في زيادة الصادرات.

[5] من المهم التأكيد على أن الرقمنة لا تقتصر على ميكنة الإجراءات الحالية وحسب، بل تعني أيضا إجراء إصلاحات حقيقية لإضفاء الكفاءة على الإجراءات قبل وضعها عبر الإنترنت.

الإجراء	المشكلة	طبيعة المشكلة	التجربة الدولية ذات العلاقة	الإجراء التصحيحي المقترح	التأثير	
	الرسمي إلى القطاع الرسمي وتوفيق أوضاعها والالتزام بالقواعد واللوائح التنظيمية. ▪ يتضمن النظام الحالي للحصول على الشهادة الصحية أن تكون الشركة مسجلة إما لدى الهيئة القومية لسلامة الغذاء، أو وزارة الصحة مع اختلاف الإجراءات في كل منهما. ▪ يواجه صغار المنتجين صعوبات في الالتزام بالمواصفات التي تشترطها الهيئة القومية لسلامة الغذاء كي يتم إدراجهم في القائمة البيضاء وذلك رغم التسهيلات المسموح بها. ويرتبط جزء من هذه الصعوبات في الواقع بالحاجة إلى الاستثمار المادي في المصانع لاستيفاء معايير الجودة. ▪ وفقا للمنتجين، هناك لجان تفتيش من هيئة سلامة الغذاء خلال مراحل التسجيل، وقد تطلب كل لجنة اشتراطات مختلفة يتعين على المنشأة الالتزام بها ▪ في حالة وزارة الصحة، يتعين من أجل			▪ لا بد من وجود قائمة مرجعية تستعين بها لجان الفحص التابعة لهيئة سلامة الغذاء عند التفتيش على المصانع (I). ▪ الإلغاء التدريجي لدور وزارة الصحة في منح الشهادة الصحية بإطار زمني محدد (S). ▪ تقديم الدعم والتسهيلات اللازمة لهيئة سلامة الغذاء للقيام بمهامها فيما يتعلق بتسجيل الشركات للتحول إلى القطاع الرسمي في أسرع وقت ممكن (تزويدها بما لا يقل عن 700 موظف)[6] (I)		▪ توحيد التعامل بين جميع المصدرين من خلال توحيد الجهة المسؤولة عن إصدار الشهادة الصحية.

[6] من بين الإجراءات المقترحة فيما يتعلق بالهيئة القومية لسلامة الغذاء تعزيز القدرة على تتبع المنتجات. فنظرا لكونها أحد المطالب الدولية، يجب وضع خطة زمنية بالتعاون بين المصانع وهيئة سلامة الغذاء لتسجيل الموردين تدريجيا على أن تشمل هذه الخطة الحوافز اللازمة (المباشرة وغير المباشرة) لتشجيع الموردين على التعاون وتسجيل بياناتهم.

الإجراء	المشكلة	طبيعة المشكلة	التجربة الدولية ذات العلاقة	الإجراء التصحيحي المقترح	التأثير	
	التسجيل إرسال عينات من المنتج لمدة 3 أشهر متتالية، وعدم الالتزام بذلك ولو مرة واحدة يؤدي إلى إلغاء الإجراءات ويكون على المصدر إعادتها مرة أخرى من البداية.					
1. الشراء						
1-1 الموافقة على العينات	▪ قد لا يتوافر لدى صغار المنتجين شهادات الجودة التي يطلبها المشتري الأجنبي	غياب السياسات المناسبة	----------	▪ تصميم برنامج للدعم المالي والفني يستهدف صغار المصدرين لتدريبهم على الحصول على شهادات الجودة، ويمكن أن يقوم مركز تحديث الصناعة بتنفيذه (I).	الحصول على هذه الشهادات يقلل الوقت الذي يستغرقه المشتري الأجنبي في التحقق من سلامة المنتجات.	تحسين وتعزيز صورة المنتجات المصدرة من مصر مما ينعكس تلقائيا في زيادة الصادرات.
	▪ المعامل المركزية فقط هي المسموح لها بإجراء اختبارات العينات التي يطلبها المشتري الأجنبي لأنها هي الوحيدة المعتمدة، الأمر الذي يؤدي إلى إطالة المدة اللازمة للانتهاء من إجراءات الاختبار.	▪ غياب السياسات المناسبة	----------	▪ يجب زيادة عدد المعامل المعتمدة لاختبار العينات مع السماح للمعامل الخاصة بذلك (I).	خفض الوقت اللازم للحصول على نتائج اختبار العينات	زيادة الصفقات التصديرية وتشجيع مشترين جدد.
1-1 الموافقة على العينات	▪ قد تفسد العينات خلال فترات النقل الطويلة أو لسوء الحفظ من قبل شركة النقل.	▪ عيب في تصميم النظام ▪ عيب في تطبيق النظام ▪ غياب السياسات المناسبة	التجربة التركية (الملحق (ب)	▪ إلغاء جميع اللوائح الجمركية المتعلقة بعينات التصدير (I) ▪ التفاوض مع شركات الاستيراد الكبيرة من مصر (خاصة التي يقع مقرها في الدول البعيدة مثل الولايات المتحدة) لإنشاء مكاتب اتصال لها في	تبسيط مسار إرسال العينات مما سيؤدي إلى خفض الوقت الذي تستغرقه عملية إرسال العينات.	زيادة الصفقات التصديرية

الإجراء	المشكلة	طبيعة المشكلة	التجربة الدولية ذات العلاقة	الإجراء التصحيحي المقترح	التأثير	
				مصر لتكون مسؤولة عن الموافقة على العينات بدلا من إرسالها للخارج. ويمكن منح هذه الشركات إعفاء ضريبي لتشجيعها على إنشاء هذه المكاتب (S). ▪ توفير أكبر لوسائل النقل واللوجستيات المبردة والمزودة بوسائل الحفظ (S).		
2- الشحن						
2-1 الحصول على خطاب مصلحة الرقابة الصناعية (من أجل الدروباك أو السماح المؤقت)	▪ تستغرق عملية تقدير الهالك وقتا طويلا بسبب اللوجستيات الإدارية والتي تتضمن الذهاب والعودة عدة مرات. وتكون المشكلة أكبر في حالة صغار المصدرين. ▪ المركزية الشديدة حيث يجب توقيع مدير المصلحة بنفسه على الخطاب ▪ يجب الانتهاء من الإجراءات الخاصة بمصلحة الرقابة الصناعية أثناء عملية التصنيع وقبل التصدير. ▪ يجب أن يقوم المصدرين باستيراد المواد الخام بأنفسهم وليس عن طريق تاجر أو منتج آخر.	▪ عيب في تصميم النظام ▪ عيب في تطبيق النظام ▪ غياب السياسات المناسبة	▪ التجربة الكورية ▪ التجربة التركية (الملحق ب)	▪ تصميم نموذج واحد للخطاب الصادر عن مصلحة الرقابة الصناعية ويقوم المصدر بملئه بسهولة وبأقل أخطاء ممكنة قد تؤدي إلى إلغاء أو تعطيل الإجراءات (I). ▪ تفعيل دور فروع مصلحة الرقابة الصناعية بالمحافظات (تبني اللامركزية) وتزويدها بالخبرات والكوادر الفنية اللازمة لأداء عملية الفحص دون الاضطرار إلى السفر إلى المكتب المركزي مع توظيف عدد كافي من المفتشين في كل محافظة (I).	▪ تقليل الحاجة إلى استخراج خطاب مصلحة الرقابة الصناعية. ▪ خفض الوقت الذي تستغرقه عملية إصدار خطاب مصلحة الرقابة الصناعية بحيث لا يتجاوز 7 أيام في حالة تعديل النظام الحالي. أما في حالة مراجعة النظام كليا فسيصبح الوقت المستغرق صفر.	خفض التكلفة الفعلية التي يتحملها المصدرون بسبب القضاء على المدفوعات غير الرسمية.

الإجراء	المشكلة	طبيعة المشكلة	التجربة الدولية ذات العلاقة	الإجراء التصحيحي المقترح	التأثير	
				▪ يمكن استخدام التوقيع الالكتروني لمدير المصلحة بالنسبة للمصدرين في المناطق البعيدة لتجنب السفر إلى مكتب المصلحة المركزي للحصول على توقيع المدير. وهناك حل آخر وهو استبدال توقيع مدير المصلحة بتوقيع الشخص المسؤول في كل فرع من فروع المصلحة (I). ▪ تصميم برنامج لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة لشراء البرمجيات اللازمة لحساب الفاقد وتدريبها على استخدامها (S). **إجراء تعديلات جوهرية في النظام:** مراجعة كاملة لنظام الدروباك في ضوء تجربتي كوريا الجنوبية وتركيا. وذلك على النحو التالي: 1- يقوم المصدر بحساب الفاقد بنفسه وفق عدد من المعادلات المعتمدة والمحددة مسبقا المعترف بها دوليا. 2- إلغاء خطاب مصلحة الرقابة الصناعية كليا.		

الإجراء	المشكلة	طبيعة المشكلة	التجربة الدولية ذات العلاقة	الإجراء التصحيحي المقترح	التأثير	
				3- تقوم المصلحة بالمراجعة على الحسابات لاحقا (S).		
2-3 الحصول على الشهادة الصحية	▪ يتم استخراج الشهادة الصحية من الهيئة القومية لسلامة الغذاء من القاهرة فقط (مركزيا) ▪ في حالة استخراج الشهادة من وزارة الصحة يتعين على المصدر إرسال عينات شهرية للوزارة من أجل اختبارها، وفي حالة التخلف عن ارسال العينة ولو لمرة واحدة يتم إلغاء تسجيل المُنتج.	▪ عيب في تصميم النظام ▪ عيب في تطبيق النظام	السعودية	▪ إرسال الشهادة الصحية للمصدر الكترونيا (I). ▪ الإلغاء التدريجي لدور وزارة الصحة في منح الشهادة الصحية بإطار زمني محدد (S) ▪ مد صلاحية الشهادة الصحية الصادرة من وزارة الصحة لأربعة أشهر بالنسبة لنفس المنتج (I). **إجراء تعديلات جوهرية في النظام:** رقمنة جميع إجراءات إصدار الشهادة الصحية (S)	خفض الوقت الذي يستغرقه إصدار الشهادة الصحية من الهيئة القومية لسلامة الغذاء إلى بضع ساعات قليلة وإلى ثواني قليلة في حالة رقمنة الإجراءات.	توحيد التعامل بين جميع المصدرين من خلال توحيد الجهة المسؤولة عن إصدار الشهادة الصحية.
2-4 تسلم الحاوية الفارغة وفتح شهادة تصدير	▪ تزاحم الشاحنات عند بوابة الميناء وعيوب الحاويات	▪ عيب في تطبيق النظام	جميع الدول	▪ فتح جميع بوابات الميناء (I) ▪ رفع كفاءة نظام إدارة الميناء من خلال تصميم نظام للتقييم والمراقبة على كفاءة الموانئ مع تحديد إطار زمني واضح وفرض غرامات مما سيعزز كفاءة إدارة الميناء (S)	▪ خفض الوقت اللازم لتسلم الحاوية الفارغة وفتح شهادة تصدير إلى 5 ساعات فقط (الوقت المباشر اللازم في حالة تعديل النظام الحالي)	▪ زيادة كفاءة إجراءات الموانئ ▪ خفض أعباء التكلفة الفعلية التي يتحملها المصدرون بسبب القضاء على المدفوعات غير الرسمية.
	▪ يتم فتح شهادة التصدير من خلال موظفي الجمارك وليس المصدرين	▪ عيب في تصميم النظام ▪ عيب في تطبيق النظام	التجربة التركية (الملحق ب)	▪ زيادة كفاءة نظام نافذة المطبق حاليا من خلال:		

الإجراء	المشكلة	طبيعة المشكلة	التجربة الدولية ذات العلاقة	الإجراء التصحيحي المقترح	التأثير	
	▪ التأخر في فتح شهادة التصدير من خلال النافذة ▪ وجود مشكلات في رفع المستندات على المنصة. ▪ يتم تطبيق نظام واحد فقط للفحص على الجميع بغض النظر عن المخاطر سواء تتعلق بالسلع المصدرة أو بموثوقية المصدر.			- السماح للمصدر برفع المستندات على منصة نافذة بدلا من موظف الجمارك (I) - تحديث البنية التحتية التكنولوجية على النحو الآتي: - زيادة طاقة وسرعة رفع المستندات لتسهيل الإجراءات على منصة نافذة (I) - إتاحة النماذج الكترونيا مجانا، مع إمكان تنزيلها باستخدام برنامج PDF وإتاحة التوقيع عليها الكترونيا، مع وجود حقول يتم ملئها تلقائيا (مثل تاريخ وساعة التقديم)، وبها جداول بيانات وضوابط (للتحقق من صحة البيانات) لضمان صحة تقديم المستندات وخلو الحسابات من الأخطاء. ويجب تطبيق أختام الوقت والبيانات تلقائيا (I). **إجراء تعديلات جوهرية:**		

الإجراء	المشكلة	طبيعة المشكلة	التجربة الدولية ذات العلاقة	الإجراء التصحيحي المقترح	التأثير	
				▪ مراجعة نظام نافذة على غرار النظام التركي؛ بحيث تقوم المنصة بإجراء تحليل مخاطر فوري وتقرر ما إذا كان يجب تحويل البضائع للفحص المادي، ويعتمد هذا التحليل على لوغاريتمات تقوم بحساب معاملات محددة مسبقا لكل عامل مخاطرة، مع رقمنة جميع إجراءات التصدير وتقليل التدخل البشري لأدنى درجة (S)		
	▪ غالبية الشاحنات (المقطورات) التابعة لشركات الشحن قديمة ومتهالكة وتعاني من أعطال دائمة وليس للمصدر أي تأثير عليها	▪ غياب السياسات المناسبة	جميع الدول	▪ تحديث أسطول النقل تدريجيا: - تصنيف تكلفة الدخول إلى الميناء وزيادة التكلفة في حال كانت السيارة قديمة (I). - إطلاق مبادرة لتحديث أسطول النقل بالكامل مع البدء بالشاحنات المستخدمة من قبل شركات النقل الداخلي المستخدمة في نقل الصادرات (S).		جميع التكاليف المتعلقة بالنقل يتحملها المصدر (سواء بشكل مباشر أو غير مباشر)، وبالتالي فإن تحديث أسطول النقل سوف يؤدي إلى خفض تكاليف ووقت المعاملات.

الإجراء	المشكلة	طبيعة المشكلة	التجربة الدولية ذات العلاقة	الإجراء التصحيحي المقترح	التأثير	
2-5 قائمة السبع نقاط وتحميل الحاوية[7]	▪ هناك مشكلات ملحوظة في الحاويات التي توفرها الميناء حيث لا تستوفي بمعايير الفحص لدى المصدر بسبب عدم كفاءة الإدارة المعنية بالميناء. ▪ إذا تسلمت شركة النقل الداخلي حاوية معيبة من الميناء فعند إعادتها يفترض خط الشحن أن الشركة هي المتسببة في هذه العيوب ويتم تغريمها 500 دولار.	▪ عيب في تطبيق النظام	جميع الدول	▪ زيادة كفاءة نظام إدارة الميناء من خلال تصميم نظام للمراقبة والتقييم على كفاءة الموانئ مع تحديد إطار زمني واضح وفرض غرامات مما سيعزز كفاءة إدارة الموانئ (S). ▪ إذا كانت الحاوية معيبة من البداية لا يجب فرض غرامة على شركة النقل عند إعادتها ما لم يتم اثبات مسؤوليتها عن هذا العيب (I)	خفض الوقت غير المباشر الذي يستغرقه المصدر في تنظيف الحاوية وإعدادها لتحميل البضائع فيها.	▪ زيادة كفاءة إجراءات الموانئ
	▪ الفحص الجمركي المادي إلزامي بغض النظر عن استفادة المصدر من أي مزايا (رد أعباء الصادرات، الدروباك، السماح المؤقت) وأيضا بغض النظر عن مستوى المخاطرة سواء كانت تتعلق بالسلع المصدرة أو بموثوقية المصدر. ▪ زيادة مستوى التفاعل المباشر خلال الفحص الجمركي، فضلا عن استهلاك الوقت والتكلفة من حيث جهود العاملين والمدفوعات غير الرسمية. ▪ عدم وجود معايير فحص واضحة من	▪ عيب في تصميم النظام	التجربة التركية (الملحق ب)	▪ تبني الممارسات الدولية حيث تقدر نسبة الفحص المادي بـ5% فقط من الشحنة (I) **إجراء تعديلات جوهرية:** ▪ مراجعة نظام نافذة على غرار النظام التركي؛ بحيث تقوم نافذة بإجراء تحليل مخاطر فوري وتقرر ما إذا كان يجب تحويل البضائع للفحص المادي، ويعتمد هذا التحليل على لوغاريتمات	خفض وقت الفحص	▪ خفض التكاليف المرتبطة بالمدفوعات غير الرسمية. ▪ زيادة كفاءة استخدام الموارد الحكومية

[7] يقوم المصدر بمراجعة قائمة من 7 نقاط لضمان أن الحاوية بحالة جيدة وخالية من أي عيوب أو تلفيات كالثقوب أو سوء الرائحة، وسلامة سقفها وجوانبها.

الإجراء	المشكلة	طبيعة المشكلة	التجربة الدولية ذات العلاقة	الإجراء التصحيحي المقترح	التأثير	
	أي جهة. وتحديدا، الجمارك لا تضع حدا أقصى للانتهاء من الفحص أو أي معلومات حول نسبة الفحص المادي.			تقوم بحساب معاملات محددة مسبقا لكل عامل مخاطرة، مع رقمنة جميع إجراءات التصدير وتقليل التدخل البشري لأدنى درجة (**إذا كانت منتجات الطماطم يتم فحصها لدواعي صحية يجب تسريع الإجراءات بقدر الإمكان**.) (S)		
2-6 نقل الحاويات إلى ميناء المغادرة	عدم كفاءة إدارة الميناء مما أدى إلى تزاحم الشاحنات	▪ عيب في تطبيق النظام	جميع الدول	▪ السماح بالدخول من عدة بوابات (I) ▪ ضمان وجود عدد كافي من موظفي الجمارك والعاملين الآخرين في الميناء طوال الأسبوع (24 ساعة يوميا) (I) ▪ رفع كفاءة نظام إدارة الميناء من خلال تصميم نظام للتقييم والمراقبة على كفاءة الموانئ مع تحديد إطار زمني واضح وفرض غرامات مما سيعزز كفاءة إدارة الميناء (S)	خفض الوقت الذي تستغرقه عملية الدخول إلى الميناء إلى 6 ساعات بحد أقصى (الوقت المباشر فقط) في حالة تعديل النظام الحالي، ويتم خفض الوقت بصورة أكبر في حالة مراجعة نظام نافذة بأكمله ليكون قائما على أساس المخاطر	زيادة كفاءة إجراءات الموانئ
	▪ في حالة إجراء الفحص في المصنع، لا يزال للجمارك الحق في فحص الحاوية وفتح الختم ▪ إذا لم يتم الفحص في المصنع، يتم	▪ عيب في تصميم النظام ▪ عيب في تطبيق النظام	التجربة التركية (الملحق ب)	▪ إلغاء الفحص في الميناء إذا كان قد تم إجراؤه في المصنع بالفعل (I) ▪ اتباع الممارسات الدولية	خفض الوقت الذي تستغرقه عملية الدخول إلى الميناء إلى 6 ساعات بحد أقصى (الوقت المباشر فقط) في	▪ القضاء على المدفوعات غير الرسمية ▪ زيادة كفاءة

الإجراء	المشكلة	طبيعة المشكلة	التجربة الدولية ذات العلاقة	الإجراء التصحيحي المقترح	التأثير	
	فحص الحاوية في الميناء بغض النظر عن استفادة المصدر من أي مزايا (رد أعباء الصادرات، الدروباك، السماح المؤقت) وبغض النظر أيضا عن مستوى المخاطر سواء كانت متعلقة بالسلع المصدرة أو بالمصدر. ▪ أثناء الفحص في الميناء، إذا لم يتم دفع مدفوعات غير رسمية يفتعل موظفو الجمارك أي ذريعة لتفريغ الحاوية وإجراء فحص كامل لها			حيث يتم فحص 5% فقط من الشحنة (I) ▪ مراقبة وتغريم وإلغاء المدفوعات غير الرسمية في جميع المراحل. **إجراء تعديلات جوهرية:** ▪ مراجعة نظام نافذة على نفس منوال النظام التركي؛ بحيث تقوم نافذة في إجراء تحليل مخاطر فوري وتقرر ما إذا كان يجب تحويل البضائع للفحص المادي، ويعتمد هذا التحليل على لوغاريتمات تقوم بحساب معاملات محددة مسبقا لكل عامل مخاطرة، مع رقمنة جميع إجراءات التصدير وتقليل التدخل البشري لأدنى درجة (**إذا كانت منتجات الطماطم يتم فحصها لدواعي صحية يجب تسريع الإجراءات (S)**.	حالة تعديل النظام الحالي، ويتم خفض الوقت بصورة أكبر في حالة مراجعة نظام نافذة بأكمله ليكون قائما على أساس المخاطر	استخدام الموارد الحكومية
2-7 مناولة الحاوية وتحميل السفينة	- بعض الموازين فقط هي التي تعمل وأحيانا تستغرق عملية الوزن يوما كاملا	• عيب في تطبيق النظام	جميع الدول	▪ ضمان وجود عدد كافي من موظفي الجمارك والعاملين الآخرين في الميناء طوال الأسبوع (24 ساعة يوميا) (I) ▪ التأكد من عمل جميع	خفض الوقت المستغرق في مناولة الحاوية وتحميل السفينة إلى بضع ساعات قليلة	زيادة كفاءة إجراءات الموانئ

الإجراء	المشكلة	طبيعة المشكلة	التجربة الدولية ذات العلاقة	الإجراء التصحيحي المقترح	التأثير	
				الموازين (I). ▪ تصميم نظام للتقييم والمراقبة على كفاءة الموانئ مع تحديد إطار زمني واضح وفرض غرامات مما سيعزز كفاءة إدارة الميناء (S)		
2-8 إعداد المستندات التي يطلبها المستورد الأجنبي	▪ تأخر إصدار شهادة المنشأ بسبب تأخر رفع مستندات الشحنة على نظام MTS	▪ عيب في تطبيق النظام	----------	▪ تحديث البنية التكنولوجية من خلال: - زيادة طاقة وسرعة رفع المستندات لضمان عمل منصة نافذة بسهولة (I) **القيام بتغييرات جوهرية:** - رقمنة جميع إجراءات التصدير وقصر التدخل البشري عند الحد الأدنى (M)	▪ خفض الوقت الذي يستغرقه الحصول على شهادة المنشأ لعدد قليل من الساعات	زيادة الصفقات التصديرية
2-9 تسلم الصور الضوئية من شهادة التصدير	▪ تأخر إرسال تأكيد التصدير إلى الميناء الجاف لفترة تصل إلى 3 أشهر في بعض الحالات وبالتالي يتأخر الحصول على شهادة التصدير من الميناء الجاف. ▪ مكتب الادراج في الميناء الجاف يكون مزدحما عادة ▪ في معظم الحالات يحتاج المصدر	▪ عيب في تصميم النظام ▪ عيب في تطبيق النظام	التجربة التركية (الملحق ب)	- يجب أن يتم نقل شهادة التصدير إلكترونيا فقط (I) - يجب وضع حد أقصى للوقت اللازم لإصدار شهادة التصدير ومراقبة الالتزام به (I) - **إجراء تعديلات جوهرية:** - إلغاء هذه الخطوة بأكملها ورقمنه العملية بالكامل	خفض الوقت الذي تستغرقه هذه الخطوة من نحو 3 أشهر إلى يوم-يومين (في حالة تعديل النظام الحالي) ويقل الوقت المستغرق إلى صفر إذا ما تمت رقمنة الإجراءات بالكامل	خفض التكاليف بفعل القضاء على المدفوعات غير الرسمية

الإجراء	المشكلة	طبيعة المشكلة	التجربة الدولية ذات العلاقة	الإجراء التصحيحي المقترح	التأثير	
	لدفع إكرامية إلزامية لتسريع الإجراءات			وإرسال مستندات الشحنة تلقائيا للجهات المختصة التي تستخدم هذه الصور الضوئية (M)		
2-10 تقديم مستندات التصدير لصندوق تنمية الصادرات	طول الوقت المستغرق في إعداد المستندات	▪ عيب في تصميم النظام	التجربة التركية (الملحق ب)	▪ رقمنة جميع الإجراءات في صندوق تنمية الصادرات بحيث يتم رفع جميع المستندات وإرسالها الكترونيا وحساب مستحقات المصدر الكترونيا (S) **إجراء تعديلات جوهرية:** إلغاء دور صندوق تنمية الصادرات والربط مباشرة بين الجمارك وبنك تنمية الصادرات بحيث يتم إخطار البنك بانتهاء معاملة التصدير ومن ثم حساب مستحقات المصدر تلقائيا ووضع قيمتها في حساب المصدر على هذا الأساس (M)	خفض الوقت إلى ساعة واحدة بحد أقصى (نظرا لتعديل الخطوة 2-9)	
2- الدفع						
3-3 إنهاء خطاب الضمان/ استرداد الرسوم الجمركية	▪ عملية استرداد المدفوعات مطولة ومكلفة وفي كثير من الحالات يتجاوز المصدرون وقت التسليم ومن ثم يخسرون أهليتهم لاسترداد الرسوم الجمركية بسبب تأخر استلام المستندات من الجمارك.	▪ عيب في تصميم النظام ▪ عيب في تطبيق النظام ▪ غياب السياسات المناسبة	تجربتا تركيا وكوريا الجنوبية (الملحق ب)	▪ مد الوقت المتاح فيه استرداد الرسوم الجمركية من نظام الدروباك إلى 3 سنوات (I) ▪ إتاحة استرداد الرسوم الجمركية من المكاتب الجمركية	خفض الوقت المستغرق إلى يوم واحد	▪ زيادة الصفقات التصديرية ▪ زيادة عدد صغار المصدرين المستفيدين من نظام الدروباك

الإجراء	المشكلة	طبيعة المشكلة	التجربة الدولية ذات العلاقة	الإجراء التصحيحي المقترح	التأثير	
	▪ قصر الوقت المسموح فيه للمصدر بالتقدم لاسترداد الرسوم الجمركية من نظام الدروباك (سنة ونصف) ▪ يتم استرداد الرسوم في مكتب الجمارك المركزي ▪ استفادة محدودة لصغار المصدرين من النظام بسبب تعقده. ▪ الجمارك هي الجهة الأساسية التي يسترد منها المصدرون الرسوم الجمركية (التعريفة وضريبة القيمة المضافة) ولكن هناك إجراءات يجب استيفائها في وزارة المالية (تعويض الصادرات) ومع المناطق الصناعية المؤهلة QIZ ▪ غالبا ما يتم اتخاذ القرارات المهمة بشأن استرداد الرسوم الجمركية بدون إيصالها للمستويات الإدارية الأدنى المسؤولة عن التطبيق أو التواصل مع مجتمع الأعمال.			الفرعية (I) ▪ يجب مناقشة القرارات المتعلقة باسترداد الرسوم الجمركية سواء صادرة عن الجمارك أو وزارة المالية مع مجتمع الأعمال قبل إنفاذها. ويجب نشر وتوزيع القرارات بصورة ملائمة (I) ▪ من المهم أن يواكب نظام تعويض الصادرات مستوى الصادرات لحاجة المستوردين للسيولة وعدم صرف مستحقاتهم يؤثر على قدرتهم على الإنفاق (I) ▪ مراجعة النظام لدمج مسار خاص لصغار المصدرين للاستفادة من نظام الدروباك على غرار التجربة الكورية (S) ▪ رقمنة جميع إجراءات التصدير بحيث يتم غلق خطاب الضمان تلقائيا بمجرد الانتهاء من التصدير (M) ▪ يجب إيداع المدفوعات للمصدر بما في ذلك المبالغ المستحقة للمصدرين من ضريبة القيمة المضافة والجمارك في		▪ توافر السيولة لدى المصدرين

الإجراء	المشكلة	طبيعة المشكلة	التجربة الدولية ذات العلاقة	الإجراء التصحيحي المقترح	التأثير	
				حساب ائتمان يتم استخدامه لخصم المدفوعات المستحقة عليه للحكومة في الوقت المناسب (مقاصة) (S)		
3-4 مدفوعات برنامج رد أعباء الصادرات	▪ طول وتعقد عملية صرف مستحقات المصدرين لدى برنامج رد أعباء الصادرات	▪ عيب في تصميم النظام	التجربة التركية	▪ إلغاء تدخل وزارة المالية المباشر والبنوك التجارية العامة في برنامج رد أعباء الصادرات (I) **إجراء تعديلات جوهرية:** ▪ إلغاء دور صندوق تنمية الصادرات وربط الجمارك وبنك تنمية الصادرات بحيث يتم اخطار البنك بانتهاء معاملة التصدير ويتم حساب مستحقات المصدر تلقائيا وإيداعه في حسابه (M)	خفض الوقت إلى بضع أيام قليلة	زيادة الصفقات التصديرية

يجب التأكيد في النهاية على ضرورة الحوار مع المصدرين بانتظام من خلال اجتماع أسبوعي مع المجالس التصديرية بالإضافة إلى استشارة المصدرين قبل تطبيق أي سياسات جديدة وتعريفهم بآلية التنفيذ. كما من المهم مراعاة قدرات الأجهزة الحكومية قبل تنفيذ أي سياسات، وهو ما سوف يستعيد الثقة بين الحكومة والمصدرين ويوفر الجهد والوقت المهدرين وله مردود إيجابي مؤكد على بيئة الأعمال في مصر.

وختاما، من المتوقع أن ينخفض الوقت الذي تستغرقه إجراءات تصدير منتجات الطماطم من 259 يوم تقريبا حاليا (بما في ذلك الوقت غير المباشر) إلى 38 يوما فقط في ثاني أفضل الحلول، وإلى 17 يوما فقط في أفضل الحلول، على النحو المبين في الأشكال 1، و2، و3 والجدول 3 أدناه.

الشكل 1: منتجات الطماطم – الوضع الحالي

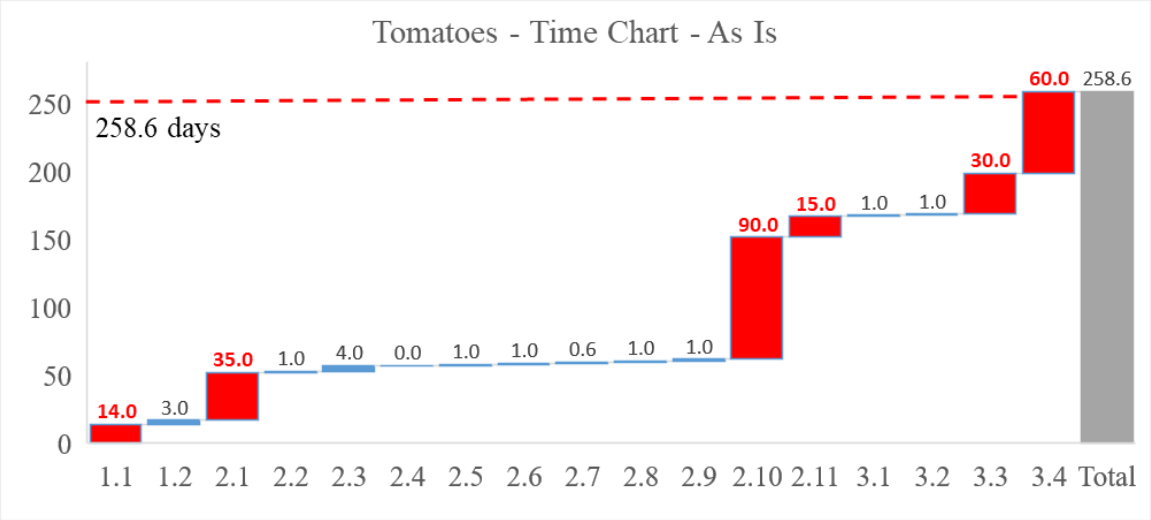

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

الشكل 2: منتجات الطماطم – الوضع كما يجب أن يكون (ثاني أفضل الحلول)

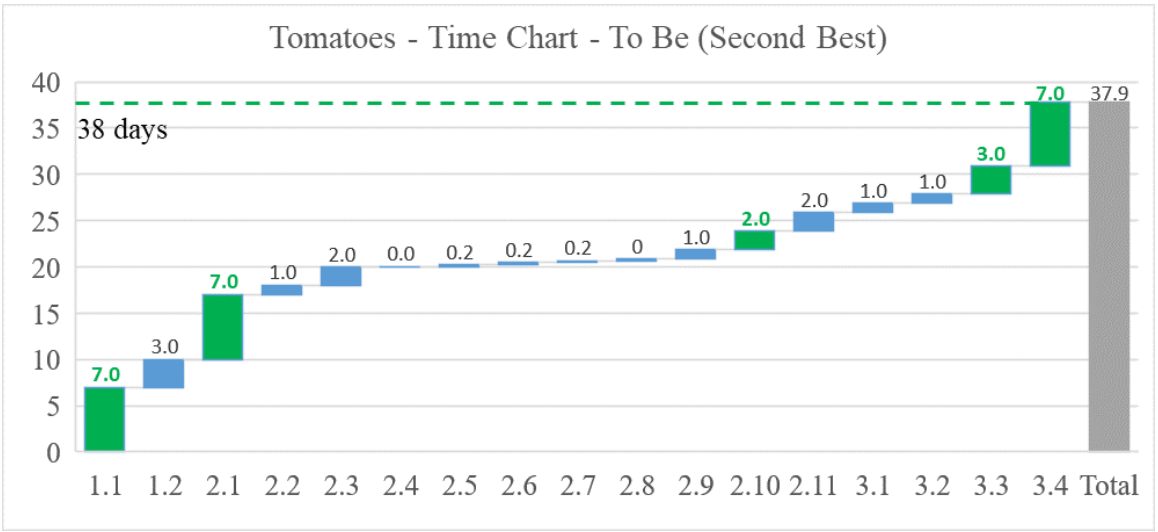

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

الشكل 3: منتجات الطماط م – الوضع كما يجب أن يكون (أفضل الحلول)

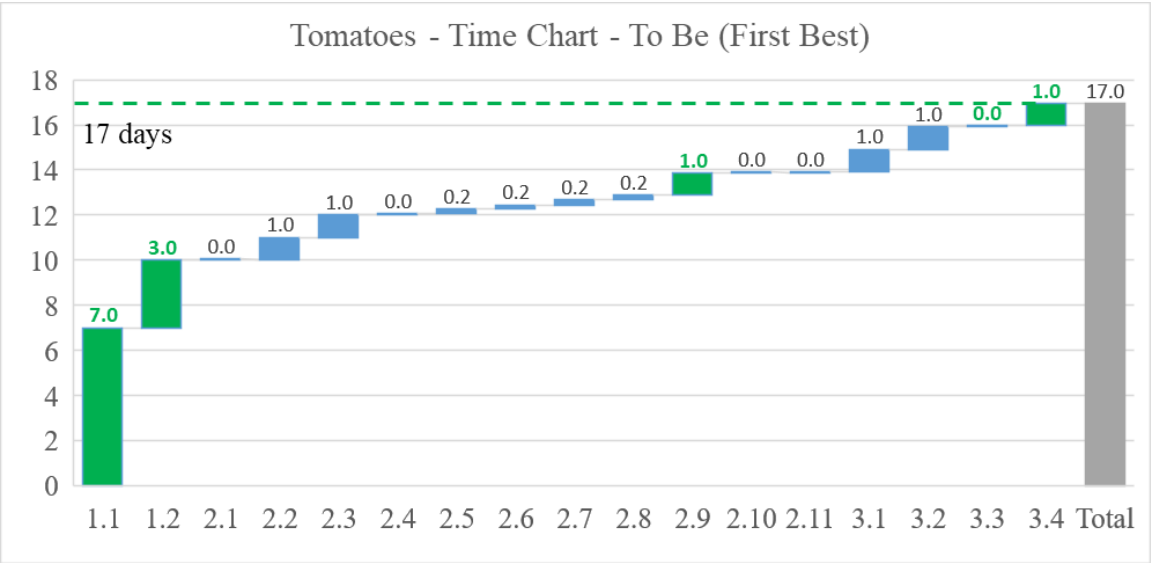

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

الجدول 3: منتجات الطماطم – الإطار الزمني (أفضل سيناريو أول مقترح مقارنة بأفضل سيناريو ثاني مقترح)

#	الإجراء	الوضع الحالي	أفضل سيناريو ثاني	أفضل سيناريو أول
1-1	الموافقة على العينات	14	7	7
2-1	إبرام عقد البيع وشروط التجارة	3	3	3
1-2	الحصول خطاب مصلحة الرقابة الصناعية	35	7	0
2-2	ترتيب الفحص الخاص	1	1	1
3-2	الحصول على الشهادة الصحية	4	2	1
4-2	حجز الحاوية	0.04	0.04	0.04
5-2	تسلم حاوية فارغة وفتح شهادة تصدير	1	0.21	0.21
6-2	قائمة السبع نقاط وتحميل الحاوية	1	0.25	0.25
7-2	نقل الحاوية إلى ميناء المغادرة	0.6	0.21	0.21
8-2	مناولة الحاوية وتخزين البضائع على السفينة	1	0.21	0.21
9-2	إعداد المستندات التي يطلبها المستورد	1	1	1
10-2	الحصول على صور ضوئية من شهادة التصدير	90	2	0
11-2	تقديم مستندات التصدير لصندوق تنمية الصادرات	15	2	0.04
1-3	ضمان المدفوعات	1	1	1
2-3	المطالبة بالمدفوعات مقابل السلع المصدرة	1	1	1
3-3	غلق خطاب الضمان/ استرداد الرسوم الجمركية	30	3	0.04
4-3	المطالبة بمدفوعات رد أعباء الصادرات	60	7	1
الإجمالي		258.6	37.9	17

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

الملاحق

الملحق (أ): ملاحظات أفقية

الملاحظة رقم 1:

تستورد الشركات بعض المكونات التي تستخدمها في التغليف والتعبئة، ومن ثم تضطر للالتزام بالقرار رقم 43 ونظام النافذة الواحدة، حيث يشكل كلاهما جزءا من إجراءات الاستيراد المعروفة باستغراقها وقتا طويلا، بل إن نظام النافذة الواحدة أدى إلى إطالة إجراءات التخليص الجمركي من 3 إلى 8 أيام، إن لم يكن أكثر.

وفضلا عن التأخيرات الناتجة عنهما، خاصة القرار 43، تعاني الشركات من العديد من المشكلات المتعلقة بضعف الرقمنة؛ ويرى الموردون الأجانب أن الإجراءات بأكملها مزعجة مما يدفع الكثيرين منهم لوقف التوريد إلى مصر، ثم يأتي الفساد في النهاية؛ حيث تتضمن إحدى المراحل الحصول على موافقة وزير الصناعة أو الإدارات الأخرى بالوزارة ما يعني أن العاملين بالوزارة يتحكمون مدى سرعة الانتهاء من الإجراءات. وتتفاقم المشكلة في حالة المكونات صغيرة القيمة حيث إن التكاليف المتعلقة بكارجو اكس (CargoX) قد تتجاوز قيمة المنتج نفسه.

والأسوأ هو أنه يتعين على الشركات الالتزام أيضا بقرار البنك المركزي الصادر في مارس 2022 بوقف التعامل بنظام مستندات التحصيل في تنفيذ كافة العمليات الاستيرادية والذي كان يتم العمل به منذ عشرين عاما أو أكثر، والعمل بالاعتمادات المستندية فقط لكامل قيمة الشحنة بغض النظر عن التسهيلات الخاصة بالمورد. وقد أفضى هذا القرار إلى تقييد استيراد كافة المنتجات بما في ذلك المكونات المستخدمة في التصنيع مما أدى إلى شلل عملية الإنتاج في كافة القطاعات. تم الإعلان مؤخرا من البنك المركزي بوقف العمل بهذا القرار في ديسمبر 2022

الملاحظة رقم 2:

قد لا يتم الالتزام بمواعيد التسليم بسبب نقص خطوط الشحن والحاويات، وهذه المشكلة لا تؤثر فقط على تكلفة الشحن ولكنها تطيل أيضا مدة الشحن والتسليم ومن ثم تؤدي إلى تآكل الميزة التنافسية التي تتمتع بها مصر مقارنة بالدول المنافسة لها ألا وهي قربها للدول المستوردة وقصر الوقت المستغرق للاستيراد من مصر.

الملاحظة رقم 3:

تنقسم الصادرات إلى 3 أنواع وفقا لموقع المنشأة وما إذا كانت تنوي تصدير كافة المنتجات التي تقوم بتصنيعها باستخدام مكونات مستوردة أم ستستخدمها لغرض التصدير والإنتاج للسوق المحلي كذلك. فإذا كانت المنشأة تعمل داخل إحدى المناطق الحرة يطلق على التجارة "ترانزيت"، وفي هذه الحالة لا تدفع المنشأة رسوم جمركية أو ضرائب القيمة المضافة على المكونات المستوردة وتظل كافة هذه المكونات/ المواد داخل المنطقة الحرة التي تعمل بها المنشأة حتى يتم استخدامها في تصنيع المنتجات وشحنها خارج البلاد. ولكن لا يزال يتعين على هذه الشركات الالتزام بالقرار 43 والذي يشكل العقبة الوحيدة التي تواجهها ولم تكن موجودة منذ عدة سنوات كما سبقت الإشارة.

كما أن المنشآت العاملة في الداخل والتي تتبع نظام السماح المؤقت لا تدفع أي رسوم جمركية على المكونات المستوردة ولكنها تقدم للحكومة ضمانات مختلفة: إما خطاب ضمان، أو صافي قيمة المنشأة ذاتها، وهو ما يتطلب أن تكون المنشأة بدأت العمل منذ فترة لا تقل عن 3 سنوات.

والهدف من ذلك هو حماية حق الدولة في حالة عدم تصدير المنشآت لجميع المنتجات التي استخدمت المواد المستوردة في تصنيعها. أما الشركات العاملة في الداخل الأخرى التي تتبع نظام الدروباك فتدفع الرسوم الجمركية عند دخول المكونات المستوردة للدولة ثم تصرف نقدا ما يعادل قيمة ما قامت بتصديره.

وفي الحالتين (السماح المؤقت والدروباك) يتم إعفاء الصادرات من الرسوم الجمركية المفروضة على المواد المستوردة المستخدمة في تصنيعها، ولكن الإعفاء يكون إما مقدما أو بعد حساب ما تم تصديره بالفعل. ويشترط النظامان التعامل عبر مصلحة الرقابة الصناعية على النحو الآتي ذكره في الملاحظة التالية.

الملاحظة رقم 4:

كما سبقت الإشارة من قبل، المنشآت العاملة بالداخل معفاة من الرسوم الجمركية في حالة واحدة وهي إذا كانت تقوم بتصدير منتجاتها. ويجب دفع الرسوم الجمركية المفروضة على المواد المستوردة المستخدمة في تصنيع منتجات تباع في السوق المحلي بالكامل، وإذا قامت الشركة المصدرة بتهريب مكونات مستوردة إلى السوق المحلي أو قدرت حجم الفاقد أثناء التصنيع بأكثر مما هو عليه تصبح في هذه الحالة متهربة من دفع الرسوم الجمركية المفروضة وهو ما يعتبر جريمة يعاقب عليها. وبداية من التسعينات حتى يومنا هذا هناك عدم ثقة من جانب الحكومة تجاه المصدرين وذلك بسبب عدد قليل من حالات التهريب.

الملاحظة رقم 5:

في حالة الشركات العاملة بالداخل سواء كانت كبيرة أو صغيرة، تتضمن مرحلة الدفع مقابل الصادرات مدفوعات الشحنات المصدرة من المشتري الأجنبي بالإضافة أيضا إلى مدفوعات محلية من خلال نظامي الدروباك والسماح المؤقت (إصدار خطاب الضمان في الحالة الأخيرة). ويرتبط النظامان بعملية تحديد الفاقد والتي تقوم بها مصلحة الرقابة الصناعية من خلال زيارات تجريها اللجان الفنية التابعة لها للمنشآت المصدرة. وتشمل هذه العملية أعمال ورقية خاصة بها وإجراء اللجنة الفنية أكثر من زيارة في حالة عدم الاتفاق على حجم الفاقد

وتشارك في هذه العملية أيضا مصلحة الجمارك. وإذا لم يتم الانتهاء منها بالتسلسل الصحيح، لا تتمكن الشركة المصدرة من استرداد رسوم الدروباك أو إنهاء خطاب الضمان المتعلق بنظام السماح المؤقت. كما أن منهجية تقدير حجم الفاقد تفتقر إلى الشفافية، وحتى التغيرات الطفيفة في المواصفات تستلزم الحصول على خطاب جديد من مصلحة الرقابة الصناعية أو إلغاء الخطاب الذي تم الحصول عليه. وفي ظل عدم الثقة التي أشارت إليها الملاحظة رقم 4، تصبح هذه العملية متعبة وتستغرق وقتا طويلا ناهيك عن المدفوعات غير الرسمية لتسريع الإجراءات.

وفضلا عن ذلك، تتأثر المدة التي تستغرقها إجراءات مصلحة الرقابة الصناعية بشدة بالموقع الجغرافي للمنشأة؛ فرغم أن المصلحة لها 16 فرعا منها 10 فروع بمحافظات مختلفة من بينها 6 في الصعيد، وهذا الانتشار الجغرافي من المفترض أن يعمل على تسهيل تقديم الخدمة إلا أن ذلك لا يحدث لأن فريق العمل من الخبراء الفنيين الذين يقومون بعملية التفتيش والفحص

وتقدير المواد غير المستخدمة يعملون في الأساس بالمكتب الرئيسي للمصلحة وهو ما يعني ضرورة القيام بكل شيء من خلاله. ويتعين على هذه اللجان السفر إلى المحافظات المختلفة لإجراء الفحص وهو ما يطيل مدة الإجراءات حتى لو هي نفسها كانت سلسلة وبدون أي خلافات بين الشركات وأعضاء اللجنة الفنية. وأخيرا، يتم إصدار خطاب مصلحة الرقابة الصناعية سنويا (بينما كانت المدة مفتوحة فيما سبق) ويستغرق إصدار الخطاب والانتهاء منه شهرين.

الملاحظة رقم 6:

بالإضافة إلى المدفوعات المحلية من الدروباك والسماح المؤقت، تعتبر منتجات الطماطم من المنتجات المؤهلة للاستفادة من برنامج رد أعباء الصادرات، والذي يخضع لإدارة وزارة التجارة والصناعة نظريا، ولكن تغير ذلك مع السنين في ظل تدخل وزارة المالية المباشر، والتي تقرر متى وكم المبالغ التي يستردها المصدرون، الأمر الذي لا يؤدي فقط إلى تعقيد الإجراءات ولكن يؤثر أيضا على قدرة المصدرين على الاستمرار في العمل والتصدير.

الملاحظة رقم 7:

عملية صرف المستحقات المالية سواء كانت من نظام الدروباك أو السماح المؤقت أو رد أعباء الصادرات تتسم بالبطء الشديد مما يحد من السيولة المالية لدى المصدرين.

على سبيل المثال، للاستفادة من حوافز الدروباك والسماح المؤقت، يجب على المصدر تقديم نسخة ضوئية من شهادة التصدير لأنهاء خطاب الضمان واسترداد الرسوم الجمركية التي دفعها على المكونات المستوردة التي استخدمها. وأي تأخير في إصدار النسخ الضوئية قد يعرض المصدر لعدم الحصول على مستحقاته.

أما بالنسبة لبرنامج رد أعباء الصادرات، فبالإضافة للتعقيدات الناتجة عن وجود أطراف متعددة فيه، فإن صرف المستحقات فعليا قد يستغرق شهور عديدة بحسب توفر الأموال من وزارة المالية. كما أن تحويل الأموال من البنوك إلى حساب المصدر يستغرق نحو شهر من تاريخ تقديم شهادة المدفوعات إلى البنك.

الملاحظة رقم 8:

يكمن الفرق بين المنشآت الكبيرة والصغيرة في وجود فريق عمل إداري لدى الأولى يتعامل بكفاءة مع إجراءات التصدير والاستيراد في حين أن المنشآت الصغيرة تفتقر إلى ذلك، ومن ثم تضطر للاستعانة بخدمات "بمخلصين جمركيين" الذين يعملون لحساب أنفسهم ويتعاملون مع أكثر من شركة واحدة في نفس الوقت. وربما تستغرق الإجراءات ضعف أو 3 أضعاف الوقت بحسب مدى كفاءة المخلص الجمركي وحجم المجهود الذي يخصصه للشركة. ولأن تقدير حجم الفاقد يترجم إلى أموال قد يتم تكرار عملية الفحص أكثر من مرة حتى يتفق الطرفان. وبالطبع الشركات الكبيرة لديها قدرة أكبر من الصغيرة على التوصل إلى اتفاق عند الخلاف. وفي النهاية تلجأ الشركات الأصغر على الأرجح للتصدير عبر شركة مصدرة أو التصنيع لها وهكذا تصبح الصفقة طلبية محلية ولا يكون عليها التعرض للمشكلات المتعلقة بالتصدير.

وهناك فرق آخر بين المنشآت الصغيرة والكبيرة يتعلق بقدرتها على الاستفادة من نظام الدروباك؛ فوفقا اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك، لكي يستفيد المصدر من نظام الدروباك يتعين عليه استيراد المواد الخام بنفسه، مما يحد تلقائيا من قدرة صغار المصدرين على الاستفادة من الدروباك نظرا لأنهم يلجؤون أحيانا لشركات مستوردة لاستيراد المواد الخام التي يحتاجون إليها.

الملاحظة رقم 9:

تتم مرحلة الشراء إما بشكل مباشر بين الشركة المنتجة والمشتري، أو من خلال شركة مصدرة تقوم بإبرام الاتفاق مع المشترين وتمرير الطلبية للمنشآت المحلية لتصنيعها. وتتولى الشركة المصنعة تصنيع العينة الفنية وإعداد المستندات البنكية بدون فرق على الإطلاق. والفرق الوحيد هو أن شهادة الموافقة المقدمة للشركة المصنعة بعد الفحص العشوائي لعينات المنتج النهائي لا يمنحها المشتري نفسه ولكن الشركة المصدرة نيابة عنه. ولا يعني مراقبة الجودة والمواصفات من قبل أي منهما ومنح الشهادة للشركة المصنعة أنها لم تعد مسؤولة عن الشحنة الإجمالية، ويمكن فرض غرامة عليها في حالة اكتشاف عيوب ملحوظة.

الملاحظة رقم 10:

في بعض الحالات، يتم معاملة تصدير العينات على أنها معاملة تصدير عادية.

الملاحظة رقم 11:

هناك عدة مشكلات مؤسسية تتعلق بما يلي:

- ضعف البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات في مصلحة الجمارك؛ حيث تستغرق العديد من الخطوات وقتا أطول من المتوقع بسبب توقف نظام تكنولوجيا المعلومات عن العمل.
- ضعف دور وزارة التجارة والصناعة بينما وزارة المالية لها سلطة كاملة على المصدرين كونها مسؤولة عن الجمارك بما في ذلك إدارة نظامي الدروباك والسماح المؤقت، فضلا عن مسؤوليتها عن قرارات دفع مستحقات المصدرين من برنامج رد أعباء الصادرات.
- عدم التواصل مع غرف اتحاد الصناعات والمجالس التصديرية عند اتخاذ القرارات.
- عدم كفاءة مكاتب التمثيل التجاري في دعم المصدرين بفرص تصديرية جديدة.
- التغيير المفاجئ للوائح والقواعد التنظيمية المتعلقة بالتصدير وعدم وضوح سبل التنفيذ
- عدم التواصل مع الشركات المصدرة عند تعديل أو تغيير المواصفات الفنية للمنتجات المصدرة من جانب الدول المستوردة.

السعودية **إصدار الشهادة الصحية**
▪ هناك جهة واحدة مسؤولة عن منح الشهادة الصحية ▪ الشركات التي ترغب في الحصول على شهادة صحية من أجل التصدير يجب أن يتم تسجيلها في النظام الالكتروني للمملكة (FDA) وتسجيل جميع المنتجات في المنظومة الإلكترونية لتسجيل المنتجات الغذائية المحلية في FDA ▪ يتم تقديم طلب الحصول على الشهادة الصحية إلكترونيا ▪ بعد مراجعة الإدارة المختصة وفحص المنتج في المصنع يتم إرسال عينة من المنتج لمعمل معتمد لاختبارها بواسطة المصدر بعد موافقة/ توقيع المفتش على العينة التي سيتم إرسالها. ويتم إرسال نتائج الاختبار للإدارة المختصة إلكترونيا. وإذا كانت نتائج الاختبار مقبولة تدفع الشركة الرسوم المطلوبة الكترونيا ويتم إصدار الشهادة الصحية. ▪ بإمكان الشركة استخراج صورة من الشهادة الصحية الكترونيا لكل شحنة ويتم التوقيع والتصديق عليها الكترونيا من خلال الإدارة المختصة. ▪ أطلقت المملكة مؤخرا مسار سريع لإصدار الشهادة الصحية الكترونيا بغرض التصدير بموجبة تم خفض الوقت الذي يستغرقه إصدارها من 15 يوما إلى يوم واحد فقط وخض الوقت اللازم لإصدار الشهادة للشحنات اليومية من 15 يوما إلى 25 ثانية فقط.

كوريا الجنوبية

نظام الدروباك

يسري نظام الدروباك في كوريا على الخامات المستوردة المستخدمة في التصنيع لأغراض التصدير، ثم يتقدم المصدر بطلب للنظام للحصول على الأموال التي تحملها خلال عملية الاستيراد، ويتم ذلك وفقا لشروط معينة.

- يجب أن تكون المنتجات مصنعة باستخدام هذه الخامات وتم تصديرها خلال عامين من تاريخ قبول إقرار استيراد المواد الخام.
- هناك نوعان من الدروباك
  - الدروباك الفردي والذي يتطلب إثبات سداد الضرائب
  - الدروباك الثابت المبسط ولا يتطلب إثبات سداد الضرائب

أولا: الدروباك الفردي

يتم رد الرسوم الجمركية المفروضة على المواد الخام المستخدمة في تصنيع المنتجات التصديرية، وذلك بموجب تقديم المستندات التالية:

مستند يثبت الصادرات

- مستند يثبت سداد الضرائب

- فاتورة حساب المواد الخام اللازمة، بيان بالمستلزمات، قائمة الحسابات، مواصفات المواد

- يقوم المصدرون في هذا النظام بحساب المواد الخام اللازمة من خلال طريقة من 6 طرق مبينة في الإرشادات الخاصة بحساب المواد الخام اللازمة وإدارتها وفحصها.
- يمكن للمصدرين التقدم لاسترداد رسوم الدروباك خلال عامين من تاريخ جلب المواد الخام لاستخدامها في التصنيع بغرض التصدير.
- بعد تأكيد المعلومات في الطلب والمستندات المقدمة، يتم إيداع رسوم الدروباك في حساب المصدر.
- يتم إجراء مراجعة بعد صرف الدروباك لضمان دقة المبالغ التي تم صرفها باستثناء الأشخاص الذين تتم معاقبتهم بسبب استرداد رسوم غير قانونية.

ثانيا: الدروباك الثابت المبسط

تم تصميم هذا النظام ليستفيد منه صغار المصدرين؛ حيث يتم رد الرسوم وفقا لقائمة أسعار ثابتة مبسطة تضم مبالغ ثابتة يتم ردها لكل صادرات تبلغ قيمتها 10 آلاف وون. ويتعين على المصدر كي يستفيد من هذا النظام أن يقدم مستند يثبت الصادرات فقط بدون تقديم ما يثبت سداد الضرائب على المواد الخام خلال عملية الاستيراد وفاتورة حساب المواد الخام اللازمة.

إجراءات التصدير ودعم الصادرات في تركيا

- يشترط للتصدير أن يكون المنتج عضوا بجمعية التصدير ذات الصلة وأن يكون مسجلا في برنامج BILEG، كما يجب على المصدر أن يستخرج جميع التصاريح/ التراخيص أو خطابات المطابقة وفقا للقانون الوطني. ويتم منح غالبية هذه التراخيص والتصاريح إلكترونيا عن طريق نظام النافذة الواحدة، لذا ليس ضروريا إرفاقها في الإقرار الجمركي.
- جميع الإجراءات المتعلقة بالتصدير رقمية، ويقوم المصدر بملء بيانات الإقرار الجمركي في غرفة بإدارة الجمارك أو في مكتب المصدر باستخدام برنامج EDI الالكتروني.
- وتتبع تركيا نظام قائم على المخاطر في الفحص الجمركي حيث يتم تصنيف السلع من مرتفعة المخاطر لمنخفضة المخاطر ويتم بناء على ذلك تحديد الرسائل التي يتم استيرادها أو تصديرها التي يتم فحصها. ويتم تحديد طريقة الفحص وموظف الجمارك المسؤول عن إجراءه من خلال النظام تلقائيا. وتشمل طرق الفحص ما يلي:
  - فئة اللون الأحمر: فحص مادي للسلع ورقابة مستنديه على الإقرارات الجمركية مع إرفاق المستندات
  - فئة اللون الأصفر: رقابة مستنديه على الإقرارات الجمركية مع إرفاق المستندات ولا يوجد فحص مادي للسلع
  - فئة اللون الأزرق: رقابة لاحقة على الإقرارات الجمركية مع إرفاق المستندات ولا يوجد فحص مادي للسلع أو رقابة على المستندات وقت التصدير
  - فئة اللون الأخضر: لا توجد رقابة على المستندات ولا فحص مادي
- رغم أن منتجات الطماطم قد تندرج بين القطاعات التي تخضع للفحص إلا أن عملية الفحص تتم بصورة سريعة نظرا لطبيعة المنتجات الغذائية.
- في نظام الدروباك التركي يقوم المصدر بحساب المسموحات بنفسه
- يتم إعفاء العينات من أي لوائح جمركية
- على الجانب المؤسسي، تقع جميع الجمعيات التصديرية تحت مظلة مؤسسة حكومية اسمها TIM، ويجب أن تكون الشركة المصدرة عضوا بالجمعية القطاعية أو الإقليمية ذات العلاقة. وتشمل مهام TIM ما يلي:
  - تمثيل المصدرين خارج تركيا
  - تحقيق التنسيق والتضامن بين جمعيات المصدرين المختلفة
  - المشاركة في تحديد السياسات والمستهدفات التصديرية؛ وتنفيذ الأعمال اللازمة لتحقيق هذه المستهدفات، والمساهمة في الأعمال التي تقوم بها الأجهزة والمؤسسات الأخرى.
  - أداء الأعمال بالتنسيق مع الأجهزة والمؤسسات الحكومية بشأن الموضوعات المتعلقة بشكل مباشر أو غير مباشر بالتجارة الخارجية والمساهمة في الأعمال التي يتم تنفيذها.
  - بالإضافة إلى تعزيز الابتكار وريادة الأعمال وتقديم التدريب للطلاب والموظفين.

وهناك مجلس إدارة تابع للقطاع الخاص يقوم بإدارة TIM وتقوم بتمويل أنشطتها من خلال تحصيل 0.5% من كل شحنة تصديرية.

كما يلعب بنك اكزيم التركي Eximbank دورا مهما أيضا في دعم الصادرات. وهو مملوك بالكامل للدولة ويعتبر بمثابة المحرك التحفيزي الحكومي الرئيسي للصادرات في استراتيجية الصادرات المستدامة التركية. بوصفه جهاز ائتمان الصادرات الرسمي في تركيا، يهدف البنك إلى تعزيز التجارة الخارجية والمقاولين والمستثمرين الأتراك العاملين خارج البلاد. ويقوم البنك حاليا بدعم المصدرين والمقاولين والمستثمرين الأتراك من خلال عدة برامج ائتمانية وتأمينية متنوعة مشابهة لما تقدمة أجهزة إئتمان الصادرات في الدول المتقدمة. ولدى البنك أنشطة إقراض مباشر ويقوم بتنفيذ خطط تأمينية وضمانات، ويتيح عدة خطط ائتمانية لتمويل الاحتياجات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل للمصدرين والمنتجين. ويقدم البنك القروض بفائدة تعادل ثلث سعر الفائدة في البنوك التجارية مقابل وجود أهداف تصديرية واقعية يتم

مراقبة تحقيقها من خلال تاريخ المعاملات التصديرية الرقمية للمصدر.